الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة مولـــود معمـــري تيـــزي وزو
كليـــة الآداب واللغات
قســـم اللّغـــة والأدب العربي

مذكّـــرة لنيـــل شهادة الماجستير

التخصّص: اللّغة والأدب العربي.

الفـــــرع: البلاغة والخطاب

إعداد الطالبة:
ثقبايث حامدة

إشراف الأستاذة:
د/ذهبية حمو الحاج

الموضوع:

قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني.

لجنة المناقشة:

أ/ د . آمنة بلعلى: أستاذة التعليم العالي بجامعة مولود معمري بتيزي وزو.......رئيســـــــــــا.

د. ذهبية حمو الحاج: أستاذة محاضرة، صنف أ، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو...مشرفة ومقررة.

د. بوجمعة شتوان: أستاذ محاضر، صنف أ، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو....عضوا ممتحنـــــــا.

د. عمر بلخير: أستاذ محاضر، صنف أ، بجامعة مولود معمري بتيزي وزو......عضوا ممتحنـــــــا.

تاريخ المناقشة : 01/ 07/ 2012م



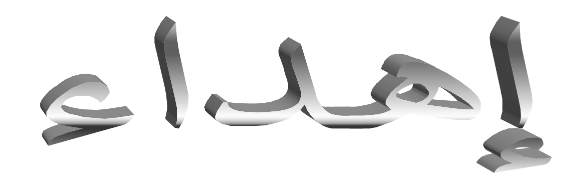
كلمة شكر

أحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه ومنّه بتيسير إتمام هذا البحث.

شكري الخالص أوجهه إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة ذهبية حمو الحاج على تشجيعاتها المتواصلة ومثابرتها في توجيهي.

كل التقدير والاحترام أبعث بهما إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة آمنة بلعلى على تشجيعاتها ودعمها للبحث العلمي الجاد، وإلى أستاذي الكريم ورئيس شعبة "بلاغة وخطاب" الدكتور بوجمعة شتوان على جهوده العلمية المتواصلة.

كما أتوجه بالشكر في الختام إلى كل أساتذتي الذين أناروا لنا طريق العلم وإلى كل من أسدى لهذا العمل يدا ولو كانت مثقال حبة من خردل مشفوعة بالدعاء إلى الله أن يثيبه خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.



إلى من كانت دعواتهما صدى في أذني ونبراسا في حياتي

إلى أمي وأبي حفظهما الله .

إلى من كانت نظراتهم إلَّي فرحتي وحـــبي لهم حياتي

إلى إخوتي .

إلى فاطمة .

إلى أحبـــتـــي بلا استثناء...مادامت الحيـــاة صفحـــات

دربها الإخلاص والوفاء والحب...

حـــــامدة...


مقدمة

«إذا نحن استعملنا ضمير الجمع بدل ضمير المفرد في كتاباتنا، فلأن هذا الاستعمال تقليد عربي أصيل في صيغة التكلم من صيغ الكلام، ثم لأنه هو الاستعمال المتعارف عليه في المقال العلمي والتأليف الأكاديمي فضلا على أنه يفيد معنى "المشاركة والقرب"...ولا دلالة له إطلاقا على تعظيم الذات ولا على الإعجاب بالنفس.»

طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص13.

شكل التراث العربي متنفساً للباحثين المعاصرين، وذلك من منطلق شغف التنقيب عن قراءة جديدة تتماشى مع الطروحات الفكرية المعاصرة؛ فتراهم حباً في ذلك يتسلحون بآليات جديدة من أجل الولوج إلى أسرار النص التراثي ضمن فعل قرائي أقرب ما يكون إلى مغامرة استكشافية لتراث مشفَّر وثري .

نتوخى في هذا البحث القيام بفعل قرائي لمدونة تراثية نسعى من خلاله إلى تحيينها مع الدرس التداولي المعاصر؛ هذه المدونة تتمثل في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني؛ وقد افترضنا منذ بداية البحث وجود تجليات لقضايا تداولية في فكر عبد القاهر، وهذا ما حفزنا على البحث عنها في مدونته وفي منهجه.

ظهر حقل التداولية في الدراسات المعاصرة هادفا إلى إعادة الاعتبار للعامل غير اللساني في ساحة الدراسات اللسانية، وذلك بجعل السياق وظروف المقام من بين شروط نجاح العملية التواصلية بين المرسل والمتلقي بتفعيل دور اللغة في التواصل والذي يظهر أثناء الاستعمال. وإذا كان نجاح الترسيمة التواصلية بين الطرفين مرهون بفهم طبيعة الظرف الذي تنشأ فيه، فإن وسيلة تجسيد هذا التواصل أمر لا يمكن إغفال دوره؛ وهذه الوسيلة تتمثل في اللغة.

يظهر اهتمام الدراسات المعاصرة باللغة ليس من خلال قواعدها التي تسير وفقها وإنما في طريقة استعمالها وربطها بلحظة الإنجاز، وهو ما مكّن تيار التداولية من عقد أواصر الالتقاء والتلاحم مع حقول معرفية مختلفة (علم النفس، اللسانيات، علوم الإدراك....) نظرا إلى أهمية السياق في فهم الخطابات وتأويله.

إن مسعانا في هذا البحث لا يكمن في السرد الزماني والوصفي لحقل التداولية فهو قد استفيض فيه في بحوث مختلفة، فرغم حداثة هذا الحقل المعرفي إلا أن انتشاره في الوطن العربي كان ذو سرعة معتبرة، بداية من الإرهاصات الأولى عند أحمد المتوكل وطه عبد الرحمان(...)؛ ما يهمنا إذن في هذا المقام هو عقد صلة حوارية مع عَلَمٍ من أعلام التراث

العربي، هو عبد القاهر الجرجاني، وهذه الصلة تكون بالبحث عن تجليات قضايا التداولية في كتابه "دلائل الإعجاز"، مما يمكننا من إحداث نقلة في مسار الدراسات التي أنجزت عن "عبد القاهر الجرجاني" وكتابه؛ إذ إن معظم الدراسات التي اطَّلعنا عليها والتي تعرضت إلى الحديث عن عبد القاهر كانت دراسات في النقد والأسلوبية واللسانيات في مفهومها البنيوي، فلم نظفر –حسب اطِّلاعنا- على دراسة جادة كاملة عن التداولية في كتاب دلائل الإعجاز، وكل ما كتب في هذا الموضوع كان مجرد شذرات في طيَّات الكتب التي تناولت التداولية الحديثة في إطار ربطها بالتراث، ونذكر على سبيل المثال إشارة "خليفة بوجادي" في كتابه اللسانيات التداولية إلى تجلِّيات الدرس التداولي في التراث ووجدنا عنده حديثا موجزا عن تجلياتها في عمل عبد القاهر، إضافة إلى حديث "طه عبد الرحمان" في كتاب اللسان والميزان عن الاستعارة عند عبد القاهر، كما استعرض آخرون أحاديث موجزة وخاطفة عن التداولية عند عبد القاهر الجرجاني، من دون الاستفاضة فيها.

ونظرا للعلاقة الوشيجة بين البحث البلاغي القديم والمفاهيم التداولية المعاصرة ولاسيما الطروحات البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، وقع اختيارنا على موضوع (قضايا التداولية في كتاب دلائل الإعجاز)، هادفين من خلاله إلى القيام بحصر تلك القضايا في كتابه دلائل الإعجاز بغية تحليلها وتفسيرها في ضوء الاتجاه التداولي المعاصر، ويتحقق ذلك بالنظر إلى طريقة معالجة الجرجاني للأساليب البلاغية وتحليلها وكيفية ربطها بالمقام مع محاولة إيجاد خيوط التلاقي والتشابه والتشابك بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، وذلك بالنظر إلى العناصر الأساسية في تشكيل الخطاب الدائر بين المتخاطبين وفقا للمعطيات التداولية، مع محاولة استنباط تحليلات عبد القاهر الجرجاني للنماذج الخطابية المتقاربة مع الوجهة التداولية في تشكيل المحاور الكلامية المتتابعة ضمن السياق، والتي تدخل في صلب عملية التواصل والتخاطب.

هذا ما كان الدافع لولوج الدرس اللغوي عند عبد القاهر ضمن كتابه دلائل الإعجاز، ونقول اللغوي بالنظر إلى طبيعة الطرح المزدوج الذي عهدناه عنده في الدلائل، فهو طرح نحوي بلاغي، ضمن ما ارتضاه أن يكون نظرية في النظم تبحث عن المعنى وكيفية تجسيده.

إن الحديث عن التجلِّي التداولي عند الجرجاني ضمن كتابه دلائل الإعجاز سيكون من وجهتين كما ظفرنا بهما كملاحظة عن مدونة العمل، وذلك بالانطلاق من التساؤلات التي طرحناها بعد قراءة المدونة:

- ما هي المقاصد أو المقصدية التي أطرت تفكير عبد القاهر في فعل التأليف؟

- كيف أثَّر سياق العصر في تأليف كتاب دلائل الإعجاز؟

- هل تمكَّن عبد القاهر من تجسيد قصدية عنوان الكتاب في المتن؟ بمعنى هل اتضحت دلائل الإعجاز باعتبارها حججا في الكتاب؟

- هل نعت كتاب دلائل الإعجاز بأنه كتاب في علم المعاني نعت صائب مادام حديث عبد القاهر منصبا للدفاع عن قضية كبرى هي نظرية النظم؟

- وإذا علمنا أنّ الإشكال المحوري في الدلائل هو مناقشة الإهمال الذي ساد الاستعمال نظرا لهيمنة التوجه اللفظي في الدراسات البلاغية والنقدية، وإذا كانت هذه الثنائية هي المهيمنة على الكتاب، نتساءل عن مدى صلتها بالدرس التداولي فيما يخص الانجاز المتضمن في استعمال اللغة؟

مكنتنا هذه التساؤلات من تفريع وجهة ومسار البحث إلى وجهتين هما:

-الوجهة الأولى: تتحقق بتتبع مسار خطاب دلائل الإعجاز باعتباره خطابا موَّجها من مرسل إلى متلقٍ معين، فهو خطاب موجه من "عبد القاهر الجرجاني" إلى متلقٍ أراده حسب تموضع المقاصد التي بنى وفقها كتاب دلائل الإعجاز، وهي التي تتصل بمقصدية تأليف الكتاب باعتباره يدخل ضمن كتب الإعجاز القرآني.

-الوجهة الثانية: تتحقق بالنظر إلى طبيعة موضوع الكتاب والمتمثل في الطرح المعرفي والتطبيقي لنظرية النظم، والتي جعلها مدار حديثه عن إعجاز القرآن ودليله، كذلك طبيعة تحليلاته للنماذج الخطابية، والتي جعلها مدار توضيحه لنظرية النظم ضمن فصول الكتاب، والتي تظهر لنا في المواضيع التي طرقها داخل فصول الكتاب، مستعينا بخاصية الذوق؛ هذه الخاصية التي رأينا أن اشتغالها في المدونة يظهر بما يعرف في الدراسات المعاصرة بالمعرفة الخلفية أو المعرفة الموسوعية، والتي تظهر من خلال الكفاءة التداولية.

ومن خلال تلك الوجهتين تمكننا من تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول أطرتهما مقدمة وخاتمة كما يأتي:

تناولنا في التمهيد العلاقة بين البلاغة والتداولية في إطار البحث التواصلي قصد الفهم والإفهام، وذلك بالتركيز على نقطة الالتقاء فيما يعرف بمقولة المقام أو السياق والتي تجسِّد مآل التجسيد العملي للغة في الاستعمال.

عنونا الفصل الأول بـــ "مقصدية خطاب دلائل الإعجاز" ومن خلاله حاولنا إبراز البعد المقصدي في الكتاب، وذلك من خلال أسلوب عبد القاهر في الكتابة وكذا الخلفية التي ينطلق منها وهي الخلفية المذهبية، مما أعاننا على تأويل سياق الكتابة عنده بحسب الطرح الجديد الذي ارتضاه في موضوع كتابه وهو نظرية النظم.

وخصصنا الفصل الثاني المعنون بـــ "النظم وفعل التخاطب" للحديث عن تجلِّيات أطراف العملية التخاطبية في حديث عبد القاهر عن النظم، باعتباره ميلاد الخطاب والنص، وذلك بارتباطه بالمعنى النفسي ومعاني النحو. وقد توقفنا عند تجلِّيات المتكلم، المخاطَب، الخطاب (الكلام) في حديث عبد القاهر عن نظرية النظم؛ كما ربطنا هذه الأطراف بالنظم من خلال التفاعل الحاصل لحظة انجاز الخطاب.

وأما الفصل الثالث فهو معنون بـــ "دينامية المعنى في النظم وعدول القول" وقد جعلنا مدار الحديث فيه عن حركية المعنى وديناميته من خلال المعنى الثاني الذي تناوله عبد القاهر، وذلك من خلال الحديث عن القول المجازي في الكناية والاستعارة والمجاز الحكمي، إضافة إلى ربط المقولات البلاغية التي تناولها في الكتاب بالقضايا التداولية المعاصرة، ومن تلك القضايا نجد ما طرحه عبد القاهر في فصول الكتاب كالتقديم والتأخير، الفصل والوصل، الحذف، التعريف والتنكير(...) وهو ما جعلنا نتنبأ مسبقا بوفرة القضايا عنده.

وقد ختمنا البحث بجملة من النتائج التي اتَّضحت لنا أثناء الدراسة والتحليل. كما اعتمدنا في رسم مسار البحث على آليات المنهج التداولي، نظرا لطبيعة البحث.

إن أهم صعوبة واجهتنا في انجاز البحث تتمثل في صعوبة حصر المدونة نظرا لتشعب القضايا الواردة فيها، إضافة إلى صعوبة منهج عبد القاهر في الكتابة، مما استدعى جهدا في ربط عمله بالمنهج التداولي المعاصر.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة "د/ ذهبية حمو الحاج"، التي دأبت على مساعدتي من أجل إتمام هذا البحث، كما أشكر أساتذتي الكرام كلٌّ باسمه على فتح باب المعرفة لنا، وأثمِّن غاليا جهد لجنة المناقشة على تجشم عناء قراءة هذه المذكرة من أجل إثرائها وتقويمها.

و إنِّي إذ أتقدم بهذه الدراسة لعلى يقين بأنها لم تصل إلى مرتبة الكمال، إذ الكمال لله وحده، فإن أصبت فلله الحمد بدءاً وختاما على توفيقه لي، وإن أخفقت فحسبي أن أنال أجر الاجتهاد وشكرا.

والله ولي التوفيق

بجاية في 24 مارس 2012.

تمهيد:

يظهر البحث في مجال الاتصال والتواصل قديم قدم البشرية وذلك راجع إلى ارتباطه بالحياة الاجتماعية للإنسان من أجل التفاهم، وقد عدت اللغة وسيلة تحقيق هذا التواصل والإبلاغ، إلاّ أن تجسيد هذه اللغة كان مدعاة للتساؤل عن القدرة على ذلك، من حيث ارتباطها بأمور خارجة عن نطاق المنظومة اللسانية المتواضع عليها، ذلك أن الإنسان تسيِّره ظروف تواجده في بيئته وعلاقاته داخل المجتمع، وهو ما يعرف بالمقام أو السياق، لذلك استدعت الحاجة إلى تسخير هذه اللغة تماشيا مع متطلبات المقام، من أجل تحقيق الإبلاغ والاتصال.

إن الانفتاح الذي يشهده الدرس اللغوي التراثي مع المجالات المعرفية الحديثة، جدير بأن يحظى بالمناقشة والوصف، وذلك يتم بإقصاء الحدود بين الدراسات اللسانية، كما نلح على أهمية الوعي بالتواصل بين الثقافات والحضارات في مجال الدراسات اللسانية دون إغفال خصوصيات لغة من اللغات؛ وقد أشار الباحث "أحمد يوسف" إلى اقتراح تنشئة لسانيات تنعت بـــ"اللسانيات الثقافية"، تهتم بالبحث في علاقات التواصل بين مجالات المعرفة المختلفة، وهو ما سعى إلى تجسيده وبلورته في كتابه "لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة" من خلال طَرقه لأسئلة تتعالق ما بين المعطى الثقافي ولسانيات الخطاب؛ فنجده يصرِّح بذلك قائلا: «أحاول في هذا العمل الكشف عن فاعلية تداخل المجالات المعرفية والثقافية مع لسانيات الخطاب الشعري من خلال مساءلة العلاقة بين نظام الخطاب وقوانين الثقافة مفيدا من طروحات النقد الثقافي»[1] وذلك من خلال المزاوجة بين الطرح التراثي والطرح المعاصر رغبة في إيجاد عتبات التلاقي والتداخل وربما التكامل أيضا.

تعد البلاغة من العلوم العربية التي نالت رواجا في أوساط الباحثين والدارسين، فقد كانت دعامة أساسية للدرس العربي القديم، مثَّلت عالما للاتصال نظرا لارتباطها باستعمال اللغة وما ينتج عنه من أساليب تخرج إلى أغراض تفهم بحسب المقام وما زاد من قيمتها هو ارتباطها بمقصدية الدفاع عن النص القرآني، كونه يمثل رسالة اتِّصالية موجهة للبشرية، صالحة لكل زمان ومكان، لهذا فقد ارتبطت البلاغة العربية بمقولة لكل مقام مقال «وتعد

[1]- أحمد يوسف، لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة - فلسفة المعنى بين نظام الخطاب وشروط الثقافة-، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010، ص12، 13.

البلاغة أحسن ما يتناول إبراز العلاقات التداولية في اللغة لأنها تهتم بدراسة التعبير على مختلف مستوياته: اللفظية، التركيبية، الدلالية والعلاقات القائمة بينها»[1] وقد نتجت من استقصاء العلماء وتتبعهم للهيئات اللسانية في اللغة العربية وما كان عند العرب من العادات الكلامية المعروضة عرضا بليغا وفصيحا للوصول إلى أرقى المعاني وأبلغها وأجملها، لهذا كانت البلاغة مؤسسة على ثوابت الثقافة الإسلامية والإرث العربي مع الأخذ من الثقافات الغربية نتيجة امتزاج الثقافات. من بين الأوائل الذين تحدثوا عن البلاغة نجد ابن المقفع(ت 143ه) فقد سئل ما البلاغة؟ قال: «البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة، فمنها ما يكون في السكوت ومنها ما يكون في الاستماع ومنها ما يكون في الإشارة ومنها ما يكون في الاحتجاج ومنها ما يكون جوابا ومنها ما يكون ابتداءً، ومنها ما يكون شعرا، ومنها ما يكون سجعا وخطبا ومنها ما يكون رسائل، فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة»[2]

يتضح لنا من خلال هذا النص أنّ ابن المقفع قد ركز على محورين أساسيين أولهما يتعلق بالجانب العقلي وربطه بالبلاغة حين قال (فمنها ما يكون في السكوت ....في الاستماع.... في الإشارة) والملاحظ من هذه المفردات أنها مفردات مرتبطة بالفعل أكثر من ارتباطها بالكلام، إلى جانب مفردات أخرى ذكرها ابن المقفع وهي مرتبطة بالحجج والبراهين والمنطق حين قال: (ومنها ما يكون في الاحتجاج....في الجواب....خطبا.....شعرا) وهو يقصد في جميع ذلك الإيجاز الذي عرفه العرب في ممارساتهم اللغوية[3]، فهي مفردات ذات صلة وثيقة بالأداء الكلامي الذي يقوى بالحجة والبراهين لحصول التأثير والإقناع لدى المخاطَب المتلقي، مشترطا في كل ذلك الإيجاز غير المخل بدلالة الخطاب. كما اعتنى بالمستويات الفكرية والعقلية والثقافية والاجتماعية للمتخاطبين، وكذا الحال الذي يقتضي أن يساق الكلام وفقه وتناسب المقام، فلابد من مراعاة

---

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص154.

[2]- أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، ج01، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ، 1998م، ص115، 116.

[3]- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ط09، دار المعارف، القاهرة، ص20، 21.

الخطاب لمقتضيات الأحوال، وهي تتضح كما أسماها الباحث تمام حسان بالأصول، فمقتضى الحال هو من بين الأصول التي يستند إليها للوصول إلى المعنى المراد من الخطاب[1].

تأسس الدرس البلاغي عند العرب على اشتراط موافقة الكلام لمقتضى الحال، وتوجيه الاهتمام إلى كيفية تشكيل السياق الخطابي استنادا إلى جميع الأوضاع المؤثرة في توجيه هذا السياق وجعله في مستوى المقام المحيط به، فيكون لوضع المخَاطب – الاجتماعي، الفكري، النفسي، الثقافي- أثر كبير في تكوين خطابه ليصل إلى درجة تحقيق الانسجام والتوافق الذهني والموقفي في الخطاب مع العناصر المساهمة في عملية التواصل؛ فالبلاغة عند القدماء تتمثل في إيصال المعنى إلى المخَاطب عبر خطابات مختلفة تتوفر فيها السمات التعبيرية البلاغية، مع أهمية العمليات الذهنية في تكوين المعنى إلى جانب الهيئة اللسانية التي يصاغ فيها المعنى، فكل كلام توفر فيه هذين المبدأين يكون قابلا لتحقق سمة البلاغة فيه، والتي تجعله مختلفا عن الكلام العادي، وهذا ما يؤدي إلى أن يكون لهذا الكلام أثر قويّ في المخاطَب «ففي النموذج البلاغي للتواصل يحتل متلقي الخطاب المقام الأول بدون منازع»[2]، إذ لا يمكنوضوح المعنى إلاّ بوجود عناصر الخطاب ومدى ملائمة الكلام للمقام الذي ينشأ فيه للوصول إلى تحقيق عملية الإفهام والتواصل، وتلك العناصر قد أشار إليها الجاحظ (ت255ه) في حديثه عن صحيفة بشر بن معتمر(ت210ه) .

نقل الجاحظ مقولة بشر بن معتمر في صحيفته المشهورة والتي تعد من أهم المعالم الثقافية والبلاغية في إرساء الفكر العربي البلاغي، فقد تنبه بشر بن معتمر إلى أهمية المقام في حصول الصواب والإفادة في القول، فيقول: «...وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال»[3]، ويقول أيضا عن أهمية المتكلم ودوره في الوصول إلى المعنى: « ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن

---

[1]- تمام حسان، الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب -النحو، فقه اللغة، البلاغة-، عالم الكتب، 2000م، ص 313، ولقد تطرق الباحث إلى سرد مجموعة من الأصول التي اعتمد عليها البلاغيون العرب وهي مستمدة من علم النحو و تم استثمارها في حقل علم المعاني.

[2]- هنريش بليث، البلاغة نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، أفريقيا الشرق، 1999، ص24.

[3]- الجاحظ، البيان والتبيين، ص 132.

بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1]. فأقواله تشير إلى وعيه بأهمية عناصر التخاطب في قيام المعنى المقصود وحصول التواصل والإفهام. وقد أورد الجاحظ في البيان والتبيين رأيا للعتابي(ت220ه) يعرف فيه البلاغة بقوله:« كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ»[2] فالبلاغة حسب العتابي تتحقق في تأدية المقصدية بأداء كلامي فصيح ومفهوم خال من التنافر والتعقيد والغموض والتكرار. فالإفهام هو من السمات المشتركة بين طرفي الخطاب ومن خلاله تتحقق الأبعاد الحقيقية للكلام – الخطاب-، ومن هنا تكون البلاغة على حسب رأي الجاحظ مقتصرة على مدار الفهم والإفهام.

إنّ المتأمل في البنية المفاهيمية للبلاغة الجديدة يلاحظ أنها لم تخرج عن نطاق تعريف القدماء، والذي وسع دائرته المحدثون بإيجاد مرتكزات تستند فيها على معطيات البلاغة القديمة، هذه المرتكزات تتجلى في (المتكلم، المخاطَب، الخطاب، الموقف الخارجي) فتنوع هذه العناصر وتباينها في التأثير والإيصال عمل على عزل وفصل البلاغة من الأصول الكلامية المقننة التي لا تبلغ مستوى الكلام البليغ المؤثر، وبهذا يمكن اعتبار البلاغة منهجا للفهم النصي مرجعه التأثير[3]. لقد وضع المحدثون للبلاغة تعريفات متعددة تلتقي في إيجاد خط متواصل بين هذه العناصر ليكون الكلام مطابقا لمقتضيات المقام، وتتحقق فيه السمة البلاغية الإبلاغية، وهو الأمر الذي أكده الباحث صلاح فضل عن لوسبرج بقوله: «إنّ البلاغة نظام له بنية من الأشكال التصورية واللغوية، يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدد»[4] وبهذا التصور نفسه يرى ليتش «أن البلاغة تداولية في صميمها، إذ أنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين

1- الجاحظ، البيان والتبيين، ص 138، 139.

2- م. ن، ص113.

3- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، ص24.

4- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، 1992، ص 89.

وسائل محددة للتأثير على بعضهما»[1] وهو الرأي الذي أشار إليه محمد العمري في كتابه البلاغة العربية أصولها وامتداداتها بأن البلاغة العربية قد أعيد لها الاعتبار في الدراسات المعاصرة فيما يعرف بالتداولية[2] وعلى أساس هذه الآراء يعقد صلاح فضل رؤية جامعة بين الآراء ليصل إلى رأي مفاده أن «البلاغة والتداولية البرجماتية تتفقان في اعتمادهما على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي، على أساس أن النص اللغوي في جملته إنما هو نص في موقف»[3] وهنا لنا عودة إلى رأي هنريش بليث الذي يؤكد أنه «عندما نفكر حسب المفاهيم البلاغية فإننا ننظر مبدئيا إلى النص من زاوية نظر المستمع /القارئ ونجعله تابعا لمقصدية الأثر»[4].

تحيلنا هذه الآراء إلا أن نستنتج أنّ البلاغة تمتاز بالإفادة وقوة التأثير، وذلك بقصدية إيصال المعنى إلى المخاطَب، فتعمل على جذب فكر المخاطَب إلى المخاطِب لتتواصل عملية التبادل الفكري، فعلاقة الترابط بين البلاغة القديمة والجديدة تكمن في مراعاتهما لسياق التخاطب ويتضمن كل ما يتعلق بأوضاع المتخاطبين، وهو ما جعل صلاح فضل يقف عند نقاط تلاقي البلاغة بالتداولية في منعرج الاستعمال والذي يرتبط بالمقام، فهو استعمال اللغة بحسب السياق لحدوث التواصل، وهو ما يجعل الاستعمال مرتبطا بالقول وكيفية إيصاله للطرف المستقبل، حتى أمكن نعت البلاغة بفن القول[5] وهذا ما وضحه خليفة بوجادي* في تحليله لعبارة (البلاغة فن القول)؛ فيرى أن نعت البلاغة بالفن راجع إلى ارتباطها بالذوق والاستخدام، وهو ما «يقابل آثار المتكلمين على كلامهم وكيف يمكن للمتكلم أن يعدّل من موقف سامعه»[6] وأما نعتها بالقول فهو ينطلق من تعلقها بالأداء الفعلي للغة، وهو مرتبط بالاستعمال .

---

[1]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص89.

[2]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص214.

[3]- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص89.

[4]- هنريش بليث، المرجع السابق، ص24.

[5]- صلاح فضل، المرجع السابق، ص123.

[6]- خليفة بوجادي، اللسانيات التداولية، ص155.

نشأ التفكير التداولي من الاهتمام بالتواصل والاستعمال الفعلي للغة، فقد ارتبطت التداولية بحقل الفلسفة – الفلسفة التحليلية – ثم انفصلت عنها لتكون ذات توجه لساني يعنى بدراسة اللغة لحظة الاستعمال. إن التقاء التداولية مع منظومة من العلوم جعل الجانب المفاهيمي لها يمتاز بالثراء والتشعب من باحث لآخر، إذ ظهرت تعريفات مختلفة لها. ونجد في هذا الصدد "دومنيك مانقونو" يتحدث عن هذه الوفرة المفاهيمية بقوله أنها نابعة من كون التداولية «ملتقى لمصادر أفكار وتأملات مختلفة يصعب حصرها»[1] إضافة إلى تداخلها مع علوم أخرى مما جعل مجالها ثريا وواسعا و غالبا ما يكون عسيرا يجعل الباحث يتيه في فروعها المعرفية[2] وذلك بالنظر إلى طبيعة المنشأ الذي قامت عليه فهو منشأ فلسفي بالدرجة الأولى.

إن أهم ما ركزت عليه الأبحاث التداولية في مجال فهم الخطاب والتخاطب هو النظر إلى الأداء الكلامي ضمن السياق، إذ لم يعد ذلك الأداء متعلقاً بفهم اللغة بوصفها موضوعا مستقلا عن الممارسة، بل بتمييزها وتفسيرها وفقا لتحديد الاستعمال اللساني، فالتواصل مبنيّ على التبادل الكلامي بين متكلم يوجِّه كلامه نحو متلقٍ قصد الفهم والتفاهم.

تتكفل الطروحات البلاغية والتداولية على طول الخط الدراسي القديم والحديث بكشف العلاقة الوثيقة بين المعالجتين، إذ أن البلاغة والتداولية ترميان إلى النظر في أحوال المتخاطبين أثناء الحديث ضمن الترسيمة التواصلية، فالعلاقة بين المرسل والمتلقي التي حرصت البلاغة على إبرازها قد وجدت طريقها في حقل التداولية، التي عنيت بالسياقات المختلفة وأطراف الموقف التواصلي، الأمر الذي نجد له حديثا في البلاغة العربية بما يعرف بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، لتضمن البلاغة بهذه الرؤية محورين جوهريين وهما المحور اللساني والمحور غير اللساني –السياق-:

يعتمد المحور اللساني على كفاءة المخاطِب والمخاطَب وتتجلى مقوماته من خلال الخطاب الجامع بينهما في كيفية إنتاج الكلام بوصفه حاملا لمعنى وكذا استيعابه وتحليله وفق

---

[1]- Dominique Maingueneau :pragmatique pour le discours littéraire, Nathan, Paris,2001, p01 .

[2]- محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر،2002، ص11،10.

توفر عامل الكفاءة، وقد ركزت البلاغة العربية على تلك الأسس التي أرساها اللغويون المحدثون في ميدان الدراسات التداولية♦ لأنها تشمل دراسة الخطاب ومعالجته وتحليله وصولا إلى ابراز المعنى المقصود من انجازه والذي لا يمكن الوصول إليه إلاّ بالتمعن في اللغة المستعملة والتي تتعالق مع المنحى المقاصدي للمتكلم أو المخاطِب وهذا ما يدخل في دائرة اهتمام درس القصدية في أحد فروع الدراسات التداولية.

أما المحور غير اللساني – السياق- فهو ذلك الموقف الذي ينتج فيه الخطاب – اللغة- بربطه بطرفي التخاطب (المخاطِب والمخاطَب) للوصول إلى الهدف من التواصل، والذي يتمثل في التأثير، ويتأتى ذلك بتأثير ضمني للسياق في فهم الخطاب، وكل هذه العناصر المتفرعة والمشتركة بين المحورين تجتمع ضمن الاتجاه التداولي الذي يعنى بالأطراف الأربعة المساهمة في إنتاج الخطاب (الخطاب، المخاطِب، المخاطَب والموقف الخارجي) للوقوف عند مقاصد التواصل ومضمرات الخطاب، من أجل الوصول إلى الفهم والإفهام، وهنا تبرز لنا مواطن التلاقي والتشابه والتشابك بين مفهوم البلاغة ومفهوم التداولية، بالنظر إلى الالتقاء القائم بين مباحثهما، وهذا ما أكدناه سابقا في قول ليتش أن البلاغة تداولية في صميمها،كونها تعنى بممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع، ذلك أن البلاغة والتداولية تعتمدان على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي بحسب موقف التواصل والتلقي[1].

من الملاحظ أن البلاغة العربية تتعالق مع الدرس التداولي الحديث وذلك بالنظر في عامل الإنجاز والأثر المترتب عنه، ولقد قام محمد عابد الجابري بتقديم ملخص عن مسار البلاغة العربية بقوله: «يمكن القول بصورة إجمالية إن الأبحاث البيانية قد انقسمت منذ قيامها إلى قسمين: قسم يعتني بـــ قوانين تفسير الخطاب، وقسم يهتم بـــشروط إنتاج

♦ظهر نخبة من الباحثين العرب في الآونة الأخيرة ركزوا دراساتهم على استقصاء البحث اللساني التداولي في الدرس اللغوي العربي، ومنهم: طه عبد الرحمان، أحمد المتوكل، محمود أحمد نحلة،...

1- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص89.

الخطاب»[1] ومن الملاحظ من هذا القول التداخل الذي يظهر بين البلاغة والتداولية، فهي سليلة التواصل الذي انبثقت عنه اتجاهات مختلفة.

تعتبر البلاغة دعامة أساسية للدراسات الحديثة أيًا كانت أشكالها وتعبيراتها وفنونها، كما أنها تتيح السبل أمام المتكلمين للتعبير والإبداع والتواصل بمختلف المستويات اللغوية (الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية) وهي مستويات مشاركة في تعيين عناصر العملية التخاطبية وتوجيهها وفقا للأبعاد التداولية والتي تتلخص في ضرورة ربط اللغة بالاستعمال.

إن غالبية المعطيات البلاغية - إن لم نقل كلها – تتداخل بشكل كبير مع المنظومة التداولية كحالات الأفعال الكلامية و حالات إنتاج الأنماط الخطابية الخاصة المتشكلة من العناصر التداولية الجوهرية (المخاطِب، المخاطَب، الخطاب والموقف الخارجي) تجسيدا لقصدية المتخاطبين والتي تتبنى على التواصل الهادف.

---

[1]- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، نقد العقل العربي2، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص20.

الفصل الأول:

مقصدية خطاب دلائل الإعجاز.

1- الجرجاني وسياق التأليف.
2- تموضع المقاصد في خطاب دلائل الإعجاز.
3- آليات التخاطب في دلائل الإعجاز.
4- استراتيجية الإقناع.
   1.4 الغرض التعليمي في خطاب الجرجاني.
   2.4 الغرض الحجاجي.
   3.4 حجاجية الفعل الكلامي في الدلائل.

نتفق منذ البداية على اعتبار كتاب دلائل الإعجاز خطابا موجها، من قِبل صاحب الكتاب "عبد القاهر الجرجاني" إلى طرف آخر مستقبلٍ ومتلقٍ له نعتناه بالمخاطَب، استنادا إلى منطلق النظر في ماهية مصطلح الخطاب ومفهومه في الدراسات اللسانية وفي حقل التواصل وتحليل الخطاب عامة، و في هذا الموضع نجد "طه عبد الرحمن" يؤكد ارتباط الكلام بالخطاب فيقول: «لا كلام بغير خطاب»[1] وذلك مرتبط بقصدية التواصل بين طرفي الخطاب.

مع الإشارة إلى أننا نتبنى الرأي الذي لا يفصل بين مصطلح الخطاب ومصطلح النص* لتفادي التشتت بين آراء الاتفاق والاختلاف، وذلك راجع إلى أنّ «مفهوم الخطاب قد ناله التعدد والتنوع، وذلك بتأثير الدراسات التي أجراها عليه الباحثون، حسب اتجاهي الدراسات اللغوية الشكلية والدراسات التواصلية»[2] فخطاب دلائل الإعجاز باعتباره خطابا مقاصديا موجها، يحمل هدفا في ذاته هو التأثير الذي يتوخاه عبد القاهر الجرجاني في متلقيه، وهو ما تتأتّى لنا دراسته من خلال «تجاوز وصف الخطاب وصفا شكليا وعدم الاكتفاء بالوقوف عند بيان علاقة وحدات الخطاب بعضها البعض وتحليلها، والدعوة إلى ضرورة الاعتناء بدور عناصر السياق ومدى توظيفها في إنتاج الخطاب وفي تأويله»[3] وهو ما يجسِّده دور العلاقة بين طرفي الخطاب والوصل الاجتماعي بينهما، والذي يتدرج من خلال نمط التخاطب بينهما.

لا يخلُ أي خطاب من خطوات يستعين بها منشئه، ومن هذه الخطوات نجد استعانته بما يعرف بخطاب المقدمات، وهو خطاب يستعين به المتكلم ليعقد تواصلا مع متلقيه عن طريق الحمولة الدلالية التي يكسبها لخطاب المقدمات، قصد إثارة انتباه المستمع والمتلقي عامة. نجد

---

[1]- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص213.

* ظهرت دراسات وتوجهات لباحثين ضمن تخصصات اللسانيات، تحليل الخطاب، علم النص...وهم في تعاريفهم وضبطهم للمصطلحات يتفقون في بعض الأحيان ويختلفون في أحايين كثيرة، وإذا ما نظرنا إلى مصطلحي الخطاب والنص فإن هناك توجهين في ضبط المصطلح، بحيث نجد توجه لساني ربط بين مصطلح الخطاب ومصطلح النص، في حين يظهر توجه آخر متشعب وقف عند نقاط الاختلاف بين المصطلحين، مما أدى إلى التشابك المصطلحي والتشتت الاصطلاحي في توظيف المصطلح المقابل.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2003، ص36.

[3]- م. ن، ص38.

مثل هذه الإستراتيجية موظفة عند عبد القاهر الجرجاني، نظرا لما رأيناه من تجلّيات لخطاب المقدمات في كتاب دلائل الإعجاز، وهو ما أسميناه بـــــ "خطاب الافتتاح"، إذ من خلاله تتبين الجوانب التي اشتغل عليها الجرجاني، في خطاب المتن♦ وبالتالي فإنّه لا شك في أنّ خطاب الافتتاح حاملٌ لمقاصد الجرجاني، والتي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب وكذا تلك التي توخاها في عمله؛ لتتجلّى بالتفصيل في خطاب المتن. وما جعلنا نعتبر هذه الصفحات الأولى خطابا افتتاحيا هو الطريقة التي اتَّبعها الجرجاني على طول هذه الصفحات. بحيث بدأ بمقدمات عامة خصّها للحديث عن (أهمية العلم، وقيمته، ومكانته، وأهمية الشعر والنحو...) ليربطها بعد ذلك بالأهداف التي سطرها في عمله، والتي كانت نتيجة لسلسلة من الأسباب التي دفعته نحو التأليف، متخذا في ذلك كلّه سبيل عرض الرأي، وبسط حجة الخصم ومعارضتها، مع تفعيل دور المتلقي، الذي وإن كان افتراضيا داخل الخطاب إلاّ أنّ الجرجاني قد منحه دورا من خلال التساؤلات المضمرة من قبل متلقيه، والتي تنبه إليها، ليفيده بعد ذلك بالحجة المقنعة، ويبين له السبيل الصحيح. وهنا نحكم على عبد القاهر أنه قد قام بإتباع قانون الإخبارية La loi d'informativité♦ وهو ما يظهر في الأسلوب الذي اتبعه منذ بداية الكتاب بتعريف القارئ بفحوى خطابه، من أجل حث القارئ والمتلقي عامة على الاطلاع على الخطاب بكامله، وهو بذلك يعمل على تحديد نتاجه بالنسبة لقوانين الخطاب، ومنها قانون الإخبارية، من أجل إضفاء سيرورة الشرعية الذاتية على خطابه[1] وذلك ما يظهر في خطاب عبد القاهر حين نجده يصرِّح في آخر تلك الصفحات التي اعتبرناها خطابا افتتاحيا، بأنه لم يدخل بعد في فصول الكتاب، وبذلك فهو خطاب افتتاحي مهّد فيه لآرائه في المتن، وحوصل فيه مقاصده التي سوف تظهر بصورة مبسطة في فصول المتن. وهو ما نستنتجه من خلال عرضه على المتلقي ضرورة الاطلاع على الفصول، وربطها دلاليا بخطاب الافتتاح، لتقوم الحجة وترسخ الفكرة. فيقول: «وليس يتأتى لي أن أعلمك من أوّل الأمر في ذلك آخره، وأن أسمِّي لك الفصول التي في نيتي أن أحررها بمشيئة الله عزّ وجلّ، حتى تكون على علم بها قبل موردها عليك، فاعمل على أنّ ههنا فصولا يجيء بعضها في إثر

♦ نعتبر خطاب المتن ذلك الخطاب الذي يشمل فصول كتاب دلائل الإعجاز، وفيها توسع عبد القاهر الجرجاني في القضايا التي عرضها في خطاب الافتتاح.

♦ يعتبر قانون الإخبارية من ضمن القواعد التي صاغها غرايس في حديثه عن مبدأ التعاون، وذلك يدخل في قصدية التواصل بين المتكلم والمخاطَب، وذلك بتقديم المعلومات الكافية للمخاطَب.

1 - Voir : D. Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire, Nathan, paris, 2001, p128.

بعض، وهذا أولها.»[1] فهذا العرض يحيل إلى تدعيم الرأي بكون الخطاب خطابا افتتاحيا، كما أنه قد ربطه بالنية، والتي تظهر في هذا السياق بمعنى القصد، وكأننا بعبد القاهر يسعى إلى شدّ انتباه المتلقي إلى القصدية التداولية، وذلك من خلال إطلاعه على الموضوع العام للكتاب منذ البداية، من أجل بث فعل الإغراء عند المتلقي. وهذ ما يظهر «كشبكة من التعليمات التي تمكن المخاطَب من بناء المعنى، ويقوم المتكلم بتقديمها كفرضيات موجهّة إلى المرسل إليه، وكفرضيات يوجّهها المرسل إليه إلى المتكلم»[2]. وعملا بهذا القصد فإنّ توحُّد خطاب الافتتاح بخطاب المتن، يمكِّن من الظفر بمقاصد عبد القاهر الجرجاني، لهذا فإن دراسة خطاب دلائل الإعجاز تكون بالتوحيد بين خطاب الافتتاح وخطاب المتن، وذلك بالنظر إلى الآليات التي توحِّد بينهما، لتظهر البنية الكبرى للخطاب.

1 -الجرجاني وسياق التأليف:

يعتبر السياق من بين العناصر المهمة في عملية التواصل، ويتميز بخصائص تتصل بوضعية الخطاب بصفة مباشرة ، كما تبرز قيمته أيضا في خطى التأليف، والكتابة عامة. إذ يشكل –إلى جانب التخاطب- أهم مباحث التداولية ، نظرا لأهميته في دراسة العلاقة بين الرموز، والعلامات، والمستعملين لها.[3] ونظرا لأهميته فإنه «يضطلع بأدوار كثيرة في التفاعل الخطابي، مثل تحديد قصد المرسل ومرجع العلامات»[4] فالسياق عملية شاملة تستدعي كلّ ما يحيط بالخطاب من عناصر تساعد على ضبط المعنى، فيستغلها المتكلم باعتبارها آليات تكشف عنه وتسهم في تأويله حتى يستطيع الوصول إلى مبتغاه من مقاصد وأهداف[5] وهذا ما أدى إلى اهتمام الدارسين به على مختلف الحقول المعرفية .

يُعرِّف جون ديبوا J.Dubois السياق أنّه «مجموع الشّروط الاِجتماعية التي تؤخذ بعين الاِعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السّلوك الاِجتماعيّ واِستعمال اللّغة...وهي المعطيات

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط3، تحقيق، محمود محمد شاكر، دار المدني، السعودية، 1992، ص42.

[2] -D. Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire, p18.

[3]- فان دييك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000م، ص 215.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص40.

[5]- حافظ إسماعيلي علوي وآخرون، التداوليات علم استعمال اللغة، ط1،عالم الكتب الحديث، 2011، الأردن، ص363.

المشتركة بين المرسل، والمرسل إليه والوضعية الثّقافية والنّفسية والتّجارب والمعلومات القائمة بينهما»[1]. أما تعريفه في حقل التداوليات فنجد فرانسواز أرمنكو تعتبره الوضعيّة الملموسة التي تُوضع وتُنطق من خلالها مقاصد المتكلمين بحسب المكان والزمان، فهو ما يتمثّل في كلّ ما نحن في حاجة إليه من أجل فهم دلالة ما يقال. ومن هنا تظهر أهمية السّياق وعدم حضوره في عملية نقل المقاصد إلى عدم وضوحها وظهور إبهامات كثيرة فيها[2] .وقد عرِّف أيضا بكونه مجموعة الظروف التي تَحُفُّ حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام(...) وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق(contexte)[3]

يتوجب علينا أثناء البحث عن المقاصد التي بنى عبد القاهر الجرجاني خطابه وفقها أن نبحث في الخلفية الاجتماعية، والدينية، التي طبعت عصره. وما يميز العصر الذي نشأ فيه عبد القاهر أنه كان عصر جدالٍ ومناظرةٍ، كانت قائمة على قضية الدفاع عن الإعجاز القرآني. وقد شملت المناظرة مختلف فروع المعرفة آنذاك، كما عرفت حدة عند طائفة المتكلمين. وهو ما جعل هذه الملامح تؤثر على الخطاب البلاغي لدى عبد القاهر الجرجاني، مما جعل خطابه يمتاز بالطابع السجالي الحواري، باعتباره مُحاورا ومُتحدّيا، ومُطالبا بالحجة. ولأنّ الجرجاني كان متكلما ومرسلا لخطاب معيَّن، فإنّ الاطلاع على قصده باعتباره متكلما أمر« مرتبط بمعرفة ظروف النّص الموضوعيّة ووضعية المتكلِّم ومكانته ووضعية المخاطبين، ففهمُ الخلفيات المعرفيّة والظّروف التي شكّلت النّص (أو الكلام) مفاتيح هامة لإدراك المعاني التي يكتنفها النّص» [4]. يتضح من خلال هذا القول ضرورة ربط الخطاب الموجه بسياق إنتاجه، كما أنه على الباحث أيضا باعتباره محلِّلا للخطاب أن يقوم بالبحث في الخلفية المعرفية للخطاب المحلل، قصد الوصول إلى التأويل المناسب له «حيث توضع مضمرات النسق الثقافي والمسلمات الإيديولوجية والمعتقدات موضع المساءلة والمراجعة والنقد، في ضوء قراءة تعتمد في منطلقاتها على استراتيجيات جديدة...بتحويل علاقة النص بالثقافة التي أنتجته إلى نتاج

---

[1] - J.Dubois : Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1973, P120-121. نقلا عن عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص7.

[2]-ينظر: فرانسوار أرمينكو، المقاربة التداولية، د.ط، ترجمة، سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ، ص5.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص41.

[4]- محمد مفتاح، المقصد والإستراتيجية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ومناظرات، دار البيضاء، 1993، ص58.

فكري وثقافي يُغني الرصيد المعرفي للثقافة، ويعيد اكتشاف النص من زاوية أخرى»[1]، لهذا وأملا في تحقق هذا القصد، فإن ربط كتاب دلائل الإعجاز بالعصر الذي ظهر فيه أمر يستوجبه المقام، لأنّ القارئ لا يواجه الخطاب خالي الذهن وإنما يتسلَّح بأدوات إجرائية تمكنه من بلوغ القصد المتوخى.

ركزنا على سياق العصر لأنه يمثل الجانب المجتمعي في قيام الخطاب، وهذا ما نقد فيه محمد مفتاح غرايس وسيرل، فهما قد اقتصرا على الذات والبعد النفسي كمنطلق للمقصدية، وهذا ما نقدهما فيه محمد مفتاح؛ فهو يرى أنه لا يمكن إغفال دور السياق الاجتماعي في تشكيل الرسالة التي هي في الأساس موجهة للمجتمع، لهذا يرفض محمد مفتاح أن تكون القصدية هي الأولى والأخيرة في إنتاج الخطاب وتفسيره، وإنما نعتبرها طرفا لا يكتسب معناه إلا بمقابله وهو المجتمعية[2]، وربما يتوافق رأي محمد مفتاح مع رأي مصطفى ناصف في هذه النقطة، إذ يرى هذا الأخير أن «اللغة لا تتكشف من داخلها فحسب، بل تتكشف أيضا في علاقتها بالمتكلم والمجتمع»[3] لهذا فإن فهم النص يكون بعقد علاقة مع سياق العصر والذي يتجسد في دلائل الإعجاز من خلال ظروف القرن الخامس الهجري، ومن بينها كثرة الآراء الكلامية.

يقودنا الحديث عن الدراسات التي اعتنت بالخطاب القرآني، إلى الوقوف عند أعلام ومشايخ وأئمة كرَّسوا أقلامهم لخدمة هذا النص الجليل، وهو ما يظهر تمثيلا لا حصرا عند: الباقلاني، والخطابي، والرماني، والجاحظ، والقاضي عبد الجبار المعتزلي، وعبد القاهر الجرجاني[4] وآخرون كُثُرٌ . فكل واحد من هؤلاء الأئمّة تفرّد بدراسة أو دراسات في القرآن

---

[1]- عبد الفتاح أحمد يوسف، قراءة النص وسؤال الثقافة، استبداد الثقافة ووعي القارئ بتحولات المعنى، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص13.

[2]- ينظر: محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري –إستراتيجية التناص-، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1992، ص166.

[3]- مصطفى ناصف، محاورات مع النثر العربي، سلسلة عالم المعرفة، 1997، ص12.

[4]- عبد القاهر الجرجاني هو العالم اللغوي وشيخ النحويين أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الإمام النحوي المتكلم على مذهب الأشاعرة الفقيه الشافعي، ولد سنة400ه الموافق لـــ 1010م، وتوفي سنة 471ه الموافق لـــ 1078م، وهو ينحدر من أسرة فارسية رقيقة الحال، وقد ظل في جرجان ولم يبرحها طوال حياته؛ تتلمذ على يد أستاذ واحد هو الإمام النحوي أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي. قضى عبد القاهر حياته في البحث والدرس والاطلاع والتأليف. كانت ثقافته ثقافة عربية خالصة، وقد أعانه عقله وذكاؤه على استيعاب كل ما كان في عصره من ثقافة، كما مكنته مواهبه من الاستفادة مما كتبه العلماء والأدباء الذين سبقوه. وقد عُرِف بنبوغه الفكري في العلوم اللغوية منها البلاغة والنحو وهو ما يحيل إلى بروز

الكريم، وهذا التفرد كان من منطلق المقاصد التي سيرت خطاباتهم، فحملت مقاصد معلنة وتركت أخرى مضمرة، ومتوارية عن الأنظار، تنتظر من ينفض الحجب عنها. من هؤلاء يظهر عبد القاهر الجرجاني الذي وقف على خطاب لغوي في كتاباته عامة، و منها كتاب دلائل الإعجاز، الذي خاض فيه مسائل لغوية كثيرة تنم عن غزارة فكره، و فطنته لأدق الأمور، وهي ما يُحفِّز الباحث للولوج إلى البحث عن المقاصد في خطابه .

أشار محقق كتاب دلائل الإعجاز في مقدمة الكتاب إلى السبب أو الأسباب التي جعلت عبد القاهر الجرجاني يؤلف الكتاب، فقد «كان يريد أن يؤسس بكتابه هذا علما جديدا استدركه على من سبقه من الأئمة الذين كتبوا في البلاغة وفي إعجاز القرآن»[1] وقد قدّم لنا المحقق فكرة عن سبب تأليف الدلائل إذ نجده يقول: «ذلك أنّ عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذي أسسه، كان كل همّه أن ينقض كلام القاضي في (الفصاحة) وأن يكشف عن فساد أقواله في مسألة (اللفظ) من حيث هو لفظ ونطق لسان»[2] فهو يشير إلى القاضي عبد الجبار المعتزلي، الذي جعله مدار حديثه في كتاب الدلائل، إذ عمل عبد القاهر الجرجاني على دحض آراء القاضي عبد الجبار، وهو ما يظهر في قوله: «واعلم أن القول الفاسد والرأي المدخول إذا كان صدره عن قوم لهم نباهة وصيت وعلوّ منزلة في نوع من أنواع العلوم غير العلم الذي قالوا ذلك القول فيه ثم وقع في الألسن فتداولته ونشرته، وفشا وظهر، وكثر الناقلون له والمشيدون بذكره صار ترك النظر فيه سنة، والتقليد دينا(...)»[3] وهو الأمر الذي جعله يؤلف الكتاب كما يرى المحقق، واللافت في الأمر هو الهيئة الشكلية، والمنهجية، التي أُلِّف وفقها كتاب دلائل الإعجاز، فهو كتاب لا يخضع للتبويب والتقسيم والتصنيف، وهو رأي نتقاسمه مع

كفاءته، وتدل كتبه التي وصلتنا عنه على غزارة فكره، وقد عَدَّ النحو والبلاغة من أكثر المسائل التي خاض فيها، وكثيرا ما ربطها بالدراسات القرآنية. ويظهر كتاب دلائل الإعجاز حاملا لقضايا لغوية بلاغية، نقدية ونحوية، قام من خلاله عبد القاهر الجرجاني بالمزاوجة بين التنظير والتطبيق، وهذا الأخير هو الذي ظفر بحصة الأسد من الكتاب، فقد صاغه بأسلوب تحليلي تطبيقي على نصوص من ديوان العرب(الشعر) وكلام الله (القرآن الكريم) والكلام اليومي العادي وذلك كله في إطار حديثه عن نظرية المعنى والتي جعل مدار حديثه عنها هو قضية النظم. (يُنظر: عبد العاطي غريب علي علام: البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل، ط1، بيروت، 1993، ص 28، 29.

[1]- دلائل الإعجاز، الصفحة أ (من مقدمة المحقق).

[2]- م.ن، الصفحة ه (من مقدمة المحقق).

[3]- م.ن، الصفحة ب.

رأي محمود محمد شاكر، الذي أرجع السبب في ذلك إلى تفشي الرأي المعتزلي وتناميه فيقول: «السِّر في العجلة التي صرفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف، وأوجبت أن يُبنى الكتاب هذا البناء العجيب هو فيما أظن أنّ طائفة من المعتزلة من أهل العلم، في بلدته جُرجان وفي زمانه كان لهم شغف ولجاجة وشغب وجدال ومناظرة في مسألة (إعجاز القرآن) واتكئوا في جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التي جاءت في كتابه (المغني)...وشققوا الكلام فيها»[1] وهم كما وصفهم عبد القاهر بقوله: (فإن أردت الصدق، فإنك لا ترى في الدنيا أعجب من شأن الناس مع اللفظ ولا فساد رأي مازج النفوس وخامرها واستحكم منها وصار كإحدى طبائعها، من رأيهم في اللفظ، فقد بلغ من ملكته لهم وقوته عليهم أن تركهم وكأنهم إذا نوظروا فيه أُخذوا عن أنفسهم وغيّبوا عن عقولهم وحيل بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونه نظر، ويُرى لهم إيراد في الإصغاء ولا صدر، فلست ترى إلاّ نفوسا قد جعلت ترك النظر دأبها، ووصلت بالهوينا أسبابها، فهي تغتر بالأضاليل، وتتباعد عن التحصيل، وتلقي بأيديها إلى الشبه، وتسرع إلى القول المموه)[2]. كما يظهر حديث مصطفى ناصف عن خلفيات التأليف عند الجرجاني، إذ يربطه بالدواعي الدينية والتي عكستها بعض الآراء السائدة في عصر الجرجاني، فيقول: «لاحظ عبد القاهر أن الصرفة لقيت بعض الرواج في عصره من مثل كلام محمد بن حزم الظاهري، وابن سنان الخفاجي(...)»[3] وهكذا يظهر مفهوم الصرفة◆ من بين ما دفع الجرجاني نحو التأليف من

---

[1]- دلائل الإعجاز، الصفحة (و).

[2]- م.ن، ص458.

[3]- مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس، ص28.

◆- يعتبر مفهوم الصرفة من بين المفاهيم التي أوجدتها المعتزلة ، وقد ردُّوا من خلاله بلاغة النص القرآني إلى صرف الله الناس عن المجيء بمثل هذا النص ، وقد أشار عبد القاهر إليهم في موضع واحد في دلائل الإعجاز فيقول فيه: " ثم إنّ هذه الشَّناعات التي تقدَّم ذكرها تلزم أصحاب (الصرفة) أيضا، وذاك أنه لو لم يكن عجزهم عن معارضة القرآن وعن أن يأتوا بمثله، لأنه معجزٌ في نفسه، لكن لأن أُدْخِل عليهم العجز عنه، وصُرِفَت هممهم وخواطرهم عن تأليف كلام مثله، وكان حالهم على الجملة حال من أُعدم العلم بشيء قد كان يعلمه، وحيل بينه وبين أمرٍ قد كان يتسع له لكان ينبغي أن لا يتعاظمهم ، ولا يكون منهم ما يدلّ على إكبارهم أمرَه وتعجبهم منه، وعلى أنه قد بهرهم، وعظُمَ كل العظمِ عندهم، بل كان ينبغي أن يكون الإكبار منهم والتعجُّب للذي دخل من العجز عليهم، ورأوه من تغيُّرِ حالهم، ومن أن حيلَ بينهم وبين شيء قد كان عليهم سهلاً، وأن سُدَّ دونه بابٌ كان لهم مفتوحاً، أرأيت لو أنّ نبيّاً قال لقومه: (إنَّ آيتي أن أضع يدي على رأسي هذه الساعة، وتُمنعون كلّكم من أن تستطيعوا وضعَ أيديكم على رؤوسكم) وكان الأمر كما قال، ممَّ يكون تعجُّب القوم، أمِنْ وضْعه يده على رأسه، أم من عجزهم أن يضَعوا أيديَهم على رؤوسهم؟"(ينظر: دلائل الإعجاز، ص390، 391) فهنا يظهر رأي أصحاب الصرفة في مسألة إعجاز القرآن، في أن الله صرف عباده في أن يأتوا بمثله؛ وهذا ما نفاه عبد القاهر داحضا رأيهم بحجة إعجاز القرآن بنظمه وتأليفه؛ ومفهوم الصرفة أوجده النَّظَّام

أجل إظهار رفضه له ولأنصاره. وقد عقد محمد العمري في حديثه عن البيئة الكلامية عن إعجاز القرآن فصلا منهجيا بين علماء الإعجاز في القرن الرابع الهجري (4ه) وبين عبد القاهر، في حين اكتفى هؤلاء (الرماني، والباقلاني، والخطابي، والقاضي عبد الجبار) بطرح سؤال منهجي يخص قضية اللفظ، والمعنى، والنظم، من دون التوغل في الإجراءات اللسانية والفروق في الكلام.

وقف عبد القاهر في القرن الخامس الهجري (5ه) عند هذه الزاوية التي أغفلها سابقوه فجعلها منطلق البحث في إعجاز القرآن وبلاغته[1] وذلك ما ناقشه في فحوى نظرية النظم التي قننها بمنهجه التنظيري التطبيقي. فذمّ أهل زمانه، ذاكرا الحالة التي وصل إليها العلم آنذاك، فقال: «ثم إنّا وإن كنا في زمان هو على ما هو عليه من إحالة الأمور عن جهاتها، وتحويل الأشياء عن حالاتها، ونقل النفوس عن طباعها، وقلب الخلائق المحمودة إلى أضدادها، ودهرٍ ليس للفضل وأهله لديه إلاّ الشر صِرفا والغيظ بحتًا، وإلاّ ما يدهش عقولهم ويسلبهم معقولهم، حتى صار أعجز الناس رأيا عند الجميع، من كانت له همّة في أن يستفيد علما أو يزداد فهما، أو يكتسب فضلا، أو يجعل له ذلك بحال شغلا»[2]. يمكننا إذًا من خلال هذه المعطيات التي أفادنا بها الجرجاني الوقوف على تبيان مظاهر عصره والظروف التي آل إليها العلم وذويه، فكما نعلم أنه عاش في القرن الخامس للهجرة، وهو العصر الذي شهد انحطاطا وتردِّيا في العلم بمختلف أشكاله، نظرا للأوضاع السياسية السائدة آنذاك، وفي ذلك يقول مصطفى ناصف: «وحينما نصل إلى القرن الخامس نلاحظ أنّ مستوى الثقافة اللغوية أصابه انهيار واضح»[3] مما يمكننا أن نعتبره ملمحا سياقيا يكتب وفقه الجرجاني خطابه أملا في الوصول إلى الغاية التي يتوخاها في عرضه، وهي غاية شديدة الارتباط بالعلم، هذا الذي أعاد له الاعتبار بعد أن سلب منه، فاعتبره صديقا وفيا حين تنزل بالشخص نوائب الدهر، فيقول: «وإذا كان من حق الصديق عليك، ولاسيما إذا تقادمت صحبته وصحّت صداقته، أن لا تجفوَّه بأن تنكبك الأيام، وتضجرك النوائب، وتخرجك

وطائفة من المعتزلة وبعض البلاغيين من غير المعتزلة "والصحيح أن وجه الإعجاز في القرآن هو صرف العرب عن معارضته، وأنّ فصاحته قد كانت في مقدورهم لولا الصرف، وهذا هو المذهب الذي يعول عليه أهل هذه الصناعة وأرباب هذا العلم، وقد سطر عليه من الأدلة ما ليس هذا موضع ذكره" ينظر: حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص444 .

[1]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص180.

[2]- دلائل الإعجاز، ص33.

[3]- مصطفى ناصف، نظرية المعنى، ص19، 20.

محن الزمان، فتتناساه جملة وتطويه طيًّا، فالعلم الذي هو صديق لا يحول عن العهد، ولا يدغل في الودّ، وصاحب لا يصحّ عليه النكث والغدر، ولا تظن به الخيانة والمكر أولى منك بذلك وأجدر وحقّه عليك أكبر»[1]، فقيمة العلم بمثابة قيمة الصديق الذي يتقادم العهد به فتتوطد العلاقة به، وما كان للجرجاني أن يتنبه لهذه القضية لولا أنّ العلم قد لحقه التدهور والتناسي في عصره، فالشرف يحصل بالعلم، والغيرة عليه واجبة؛ وهو أمر لم يلحظه الجرجاني في عصره، فشبهه بالشيء الممتنع وجوده، وذلك بالنظر إلى الفساد الذي طبع عصره على اختلاف الميادين (سياسيا، واجتماعيا، وثقافيا...) وهو تدهور كان له أثره على تراجع العلم وظهور الأحكام الانطباعية والآراء المجحفة فيه، كما لم يغيِّب عبد القاهر الملمح الأخلاقي من طرحه البلاغي والنقدي، وهذا ما أشار إليه محمد الولي بقوله: «ويعتبر عبد القاهر واحداً من هؤلاء النقاد الذين انطلقوا من القرآن الكريم لإقامة بلاغتهم، ولذلك كان حضور الأخلاق في بلاغته حضورا ملحوظا»[2] وهذا ما يُشهد عند عبد القاهر من خلال النماذج الشعرية التي استشهد بها في مدونة عملنا –دلائل الإعجاز- بحيث اتبع سبيل الانتقاء الأخلاقي –إن صح القول-ومع ذلك ورغم انتصار عبد القاهر لقيمة العلم وجعله مدار الشرف فإن محمد الولي يحكم على رأي عبد القاهر بالاستقلالية العلمية التي أخرجته من فئة الذين يتحولون في مجال العلم إلى دعاة[3] وإنما كان همه هو التوجيه بإتباع أسلوب المعلِّم.

2- تموضع المقاصد في خطاب الدلائل:

لقد جعل الجرجاني سياق عصره محورا ضمنيا يكتب وفقه، وهو بذلك يرسم ملامح العصر في خطاب نقدي توخى فيه أسلوب المناظرة والمحاجة، إذ ينبغي «على المناظر أن يبيِّن الحق الذي معه والباطل الذي عند غيره»[4]، ليكون بذلك صاحب المناظرة –وهنا نتحدث عن عبد القاهر الجرجاني- متفاعلا مع سياق التأليف الذي شهده العصر على اختلاف دواعي التأليف، فالسياق الذي يستتر خلف خطاب الجرجاني هو السياق الإيديولوجي الذي تجلى في الأفكار المذهبية التي تشبَّع بها الرجل، والتي عملت كمضمرات سياقية ساندته في التأليف، إلى

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص33، 34.

[2]- محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، دار الأمان، ص180.

[3]- م. ن، ص.ن.

[4]- خالد كبير علال، الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث خلال القرنين 5-6 الهجريين، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2005، ص124.

جانب مراعاة السياق الزمكاني الذي ينطلق منه وهو السياق المجتمعي. لقد تأسس الخطاب البلاغي العربي داخل حقول معرفية مختلفة ومتباينة، حتى وإن توحدت مقاصدها أحيانا، ضمن حقول مختلفة، منها حقل الإعجاز القرآني و قضية القدم والحداثة، وكذا التمييز بين اللفظ والمعنى، وهو ما أدى إلى ظهور آراء متباينة بحسب التباين المعرفي الإبستمولوجي. هذا الذي تمخض عنه تأثير واضح في نسق التأليف.

إذا اعتبرنا أن خطاب دلائل الإعجاز هو عملية إنتاج من قبل عبد القاهر الجرجاني، باعتباره مرسلا، فإنّنا سنتساءل في هذا المقام عن تموقع المقاصد في هذا الخطاب، والتي سيرت عبد القاهر الجرجاني في كتابه؟

عرّف ابن منظور في لسان العرب القصد فقال: «القصد: اِستقامة الطّريق، قصد يقصد قصدًا فهو قاصدٌ، وقوله تعالى:﴿وعلى الله قصد السّبيل﴾[سورة النحل، الآية 6] أي على الله تبيين الطّريق المستقيم والدّعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة وفي الحديث "القصدَ القصدَ تبلغوا" أي عليكم بالقصد من الأمور في القول والفعل»[1]. أما ابن جني فقد تعرض إلى ذكر الجذر اللغوي لمصطلح القصدية، فيقول: «أصل (ق، ص، د) ومواقعها في كلام العرب الاعتزام والتوجه والنهوض نحو الشّيء على اِعتدالٍ كان ذلك أو جور، هذا أصله في الحقيقة وإن كان يخصّ بعض المواضيع يقصد الاستقامة دون الميل، ألا ترى أنّك تقصد الجُور تارةً، كما تقصد العدلَ أخرى! فالاعتزام والتّوجُّه شاملٌ لهما جميعا»[2].

فمن الملاحظ أنّ العلماء العرب قد أدركوا مفهوم القصدية، وقد ربطوه بالفعل والممارسة، فإدراكها يظهر من خلال الأثر الذي تحدثه، وكذا تموقعها في الخطاب، وهو ما يستدعي التدرج في البحث عن مقاصد كل خطاب مادام يحمل كتلة مقاصدية يرومها من خلال البنية اللغوية له.

عرّف الباحثون أهمية المقاصد في الخطاب، وكثيرا ما ربطوها بلغة الخطاب، انطلاقا من فرضية كون المقاصد هي لبّ العملية التواصلية بين المرسل والمتلقي، إذ أنه «لا وجود للتواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع أو

[1]- اِبن منظور، لسان العرب، المجلّد 3، دار صادر، ط1، بيروت، 1990، ص253.

[2]- م.ن، ص353– 354.

على الأقل دون وجود توليف للعلامات»[1] ونظراً لأهمية المقاصد، فإنّ "سورل" يرى أنّ لها أطراً معينة في ذهن المرسل، يهدف منها إفهام المرسل إليه- المتلقي- ويتم توصيل القصد بين الطرفين عن طريق مراعاة اللغة في مستوياتها المعروفة، ومنها المستوى الدلالي، وذلك بمعرفته للعلاقة بين الدوال والمدلولات، وكذا بمعرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها، وهذه الجوانب يمكن إجمالها بالقول بضرورة معرفة الظروف والسياقات التي تنظم الخطاب ليتم إنتاجه بواسطتها[2]. فالمقاصد التواصلية الموضعية في الخطاب تتفرع من مقصد تواصلي إجمالي يتم إدراكه من خلال المجموع الكلي للخطاب[3] وهو إدراك يتم عن طريق معرفة كيفية استعمال اللغة في التواصل «فالتلفظ بالخطاب ليس عملية تصويت فحسب، فلا يمكن الحكم بوجود التلفظ إلاّ بتوفر قصد المرسل وذلك يتجاوز مجرد النطق بأصوات فقط»[4] ، لهذا فإن البحث عن المقاصد هو بحث في أسرار اللغة لأن تلك المقاصد تكون على مستوى الذهن أولا كأنساق معرفية، لتدرك فيما بعد عن طريق تراكيب لغوية هي ما اصطلح عليها بمصطلح الخطاب.

يعد "سورل" من بين الذين تحدثوا عن الحالات القصدية وبنيتها بطرحه لأسئلة من قبيل: ما القصدية؟ وما الاعتقاد؟ وما الرغبة؟ إذ تظهر مساعيه في حديثه عن فلسفة اللغة من خلال سعيه للإجابة عن سؤال محوري في توجهه ألا وهو: كيف نحلل العقل؟ وكيف نفهم الوعي والقصدية؟ وهو بسؤاله هذا يناقض الأسئلة التقليدية من قبيل: كيف تكون المعرفة ممكنة؟ أو ما الذي يمكن أن نعرفه؟ فقد كان موضوع البحث عن القصدية من بين أهم انشغالاته؛ وقد اهتدى إليها عند مقارنته الحالات القصدية بأفعال الكلام وما دام كل فعل كلامي هو تعبير عن حالة قصدية مناظرة، فلا غرابة في أن تملك الحالات القصدية وأفعال الكلام بنية متوازية، فكل عبارة هي تعبير عن اعتقاد –قصد-، من المتكلم، لهذا فإن سيرل ينظر إلى الكلام على أنه نوع من الفعل القصدي[5]. وبناءً على آراء سورل تمكن صلاح إسماعيل من حوصلة تعريف جامع

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص30.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص183.

[3]- آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2003 ص206.

[4]- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص191.

[5] صلاح إسماعيل، نظرية جون سورل في القصدية، دراسة في فلسفة العقل، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2007، ص109.

بحسب مفهوم سورل للقصدية وهو أنّ «القصدية هي تلك الحالات التي تملك مضمونا قصديا يدل على شيء أو موضوع، وتأتي هذه الحالات في شكل سيكولوجي معيّن... وقصدية العقل هي الأساس العميق الذي تشتق منه الصور الأخرى من القصدية مثل قصدية اللغة أو الصور أو الرموز وغيرها، وتسمى هذه الصور بالقصدية المشتقة»[1] ولقد اشترط سورل جانبين مهمين من أجل استقاء الحالات القصدية وهما الشبكة والخلفية، ومن هذين الشرطين يرى سورل أن حالاتنا القصدية لا تعمل منفصلة، ولا معزولة عن بعضها البعض، وإنما تستدعي ترابطا وهو ما تجسده الشبكة، إضافة إلى مسايرتها للمعارف التي تنشأ مسبقا عن معرفة معينة، وهو ما تجسده الخلفية؛.وعلى هذا الأساس تستدعي كل حالة قصدية مجموعة كبيرة من الحالات القصدية الأخرى، لكي تؤدي دورها في حياة المرء العقلية، فالمرء لكي يملك حالة قصدية لابد من أن يملك مجموعة من الحالات القصدية الأخرى[2]. وعلى هذا الأساس بنى سورل نظرته عن القصدية بافتراض التشابك، والخلفية، من أجل الانطلاق في الفعل بناء على الاعتقاد.

إنّ خير من يمثل النزوع المقاصدي في الخطاب البلاغي العربي هو ظهور نظرية تعنى بالاهتمام بالجانب الدلالي في اللغة، هذه النظرية هي نظرية المعنى في الخطاب البلاغي العربي، فقد احتلت نظرية المعنى في الفكر البلاغي العربي أهمية بالغة ولدتها تلك الآراء المتباينة حول ثنائية اللفظ والمعنى، مما أدى إلى تفاوت الآراء واختلافها بين الانتصار لهذه الثنائية أو نفيها، ومع ظهور عبد القاهر الجرجاني وبحثه في مسألة النظم، أخذت تتولد إرهاصات جديدة في التنظير البلاغي، غذته النقائص التي لاحظها في الدراسات التي سبقته وهو ما يظهر جليا في خطاب دلائل الإعجاز، أين وقف على النقد والنقض، بسعيه إلى «اعتبار البلاغة في المعنى وإن اختلف المقصود بالمعنى. هل هو المعنى الغريب المُعجب كما في الأسرار أم المعنى المناسب للمقاصد كما في الدلائل»[3] وقد كانت مسألة الفصاحة هي الوريد

---

[1]- صلاح إسماعيل، نظرية جون سورل في القصدية، ص119.

[2]- ويضرب صلاح إسماعيل مثالا توضيحيا عن ترابط الحالات القصدية لدى المرء فيقول: (تخيّل شخصا راوده الأمل في الحصول على منصب ما، وأراد أن يكون نقيبا للأطباء في بلده. يجب عليه في البداية أن يعبِّر عن رغبته تعبيرا لغويا، ويرشح نفسه أمام النقابة التي ينتمي إليها. ولكننا –بما في ذلك هذا الشخص نفسه – لا نفهم ما يقوله أو يفكر فيه إلاّ إذا افترضنا أن هناك نقابة للأطباء في بلده، وأنه طبيب وعضو في هذه النقابة، وأن عملية الترشيح تأتي في مكانها الصحيح...) ينظر: صلاح إسماعيل: المرجع نفسه، ص135، 136.

[3]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص353.

الذي عكس ملامح مناقشة النظم من قبل الجرجاني، ذلك أن الفصاحة في نظره لا تتوقف على اللفظ بل تشمل المعنى كذلك وهو المعنى المرتبط بقصد المتكلم، لأنها نظيرة البلاغة. وقد جعل ميزة الفصاحة دليلا على بلاغة النص القرآني وذلك بربطها بالنظم، ساعيا في كل ذلك إلى بناء نموذج بلاغي على أساس دلالي في أسرار البلاغة، حسب المعاني التركيبية النظمية المقصدية في دلائل الإعجاز[1] لذلك جعل تلك الدلائل متجسدة في القضايا التي تناولها في دلائل الإعجاز، لتكون بمثابة السبيل التي يصل بها إلى الإعجاز، وذلك ما أطرته نظرية النظم، والتي استفاض فيها الحديث ولعل أهم قضية شغلته على طول الكتاب هي قضية الفصاحة والبلاغة والتي جعلها عمود نظرية النظم.

يقول الجرجاني في شأن ارتباط الفصاحة بالنظم لا باللفظ: «وهل تجد أحدا يقول: (هذه اللفظة فصيحة) إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟)»[2] فقد تبنّى عبد القاهر رأيا أيد فيه خدمة المعنى في النص، بربطه بالنظم والقصد. وفي ذلك نجده يعرض فحوى خطابه ضمن نسق مفاهيمي يتعلق بطبيعة القصد من تأليف الكتاب، متعلقا في ذلك بالتوجه الأشعري الذي نحاه. وانطلاقا من قصد عبد القاهر من كتاب دلائل الإعجاز والمتمثل في انتصاره لنظرية النظم، بنى محمد العمري تصوره لهيكل الكتاب بالوقوف عند النقطة المستجدة في عمل عبد القاهر، وهي قضية التفاعل بين التغيير الدلالي (اللفظي)، والتغير التركيبي (النظمي)، مما جعله يضيف رابطا جديدا في النظر إلى ثنائية البلاغة والفصاحة، يتمثل في الجمع بين اللفظ والنظم معا.

ظهرت مقاصد الخطاب البلاغي العربي مع نشأة البحث في مكامن النص القرآني، ومقارنته بالشعر، أو بكلام الرسول(صلى اللّه عليه وسلّم)، إلى جانب الخطابات الأخرى التي عرفت في ذلك الوقت والتي تزايدت مع كثرة الآراء الكلامية و تنامي المناظرات بين الفرق المختلفة، ويؤكد محمد العمري ذلك في حديثه عن منطلقات البلاغة العربية بقوله أنّ «تشعب المنطلقات والمصادر، وتعدد المؤثرات والخلفيات أدى بشكل عفوي طبيعي إلى تنوع الأسئلة والاهتمامات، وبذلك امتد مجال البلاغة العربية»[3]، وهو ما يفسر لنا التراكم الكبير للتدوين حول مسألة الإعجاز القرآني، نظرا للاختلاف السائد بين الفرق الكلامية في مسألة تلقي الخطاب

[1]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص25.

[2]- دلائل الإعجاز، ص44.

[3]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص30.

القرآني وطريقة فهمه وتأويله «حيث طوقت مناهج بحثهم بمفاهيم التفسير والتأويل»[1] ومما كثّف أيضا هذه الجهود في دراسة الخطاب القرآني هو إلمام العلماء بالعلوم المختلفة من فقه، وأصول الفقه، ونحو، وبلاغة(...) وهو الأمر الذي جعلهم موسوعات زمانهم، مما خوّل لهم الخوض في المسائل الخلافية بكل يسر وثقة في الرصيد المعرفي، رغبة في دحض آراء وإعلاء أخرى، من شأنها أن تعطي أحكام قيمة عن تيارها وأنصارها وتوجهاتها. وقد ارتبطت الدراسات العربية القديمة المتعلقة بالسياق، والمتكلم، والسامع بمقصدية تقوية المعنى المراد من القرآن الكريم وإظهار إعجازه بنظمه، وهذا ما نلمحه عند عبد القاهر الجرجاني. ومن هذا المنطلق يعقد عبد السلام عشير تشابها بين المنحى العربي القديم وبين الدراسات المعاصرة في حقل اللسانيات فيما يعرف بالتوجه التداولي، هذا الذي درس مكونات اللغة وآلياتها بطرق جديدة، موليا الأهمية لعناصر ظلت مهمشة في الدراسة منها السياق، والسامع (...) ليتحوّل هذا الأخير إلى سامع مؤول، ومتسائل، بدلا من مستمع قابل للمعنى، أو رافض له[2]. فتموضع المقاصد في خطاب الجرجاني، يظهر انطلاقا من القصد الرئيسي الذي يسير وفقه، والمتمثل في تسيير نظرية النظم في الخطاب بحسب بعض مفاهيم الفكر الأشعري؛ ليتفرع ذلك ضمن نظرية النظم، إلى قضايا متصلة به، تجول في مجملها في رغبة الانتصار لنظرية المعنى على حساب نظرية اللفظ، وهنا نتساءل عن فحوى هذه المقصدية التي استند إليها عبد القاهر؟.

يدور موضوع خطاب الدلائل[3] حول مسعى عبد القاهر الجرجاني إلى إثبات أن فكرة بلاغة الكلام تكمن في النظم وأنّ القرآن معجز بالنظم لا بالصرفة، لهذا كانت غايته من وراء تأليف كتاب دلائل الإعجاز هي محاولة إثبات إعجاز القرآن من زاوية لسانية وأسلوبية،

---

[1]- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية للآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004، ص81.

[2]- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير مقاربة تداولية معرفية للآليات التواصل والحجاج، ص81.

[3]- يعتبر كتاب دلائل الإعجاز من بين الكتب التي حظيت بالاهتمام في جامع الأزهر، فقد كان من بين مواد الدرس البلاغي، فنال اهتمام الشيخ محمد عبده. طبع الكتاب لأول مرة سنة 1321ه بعناية محمد رشيد رضا و إشراف محمد عبده، وتوالت بعد هذه الطبعة طبعات أخرى لعدد من المحققين أمثال أحمد مصطفى المراغي، محمد بن تاويت، محمد عبد المنعم خفاجي، محمود محمد شاكر...وقد اعتمدنا في هذا البحث الطبعة التي قام بتحقيقها محمود محمد شاكر، كونها أجود الطبعات بالإجماع. يُنظر: مقال العمري، ص34.

متجاوزا بذلك طريقة تأليف المتكلمين، والمناطقة، فيما يخص قضية إعجاز القرآن.[1] مما جعله يتشبث بفكرته ويعيد الحديث عنها بالإكثار من الأمثلة رغبة منه في تقريب الفكرة، وحصول الإقناع عند الناس.[2] لهذا فقد جعل الجرجاني النظم مركز حديثه عن نظرية المعنى. إذ أخرجه من مجال المواضعة إلى رحابة الاستعمال، عن طريق الربط بين الألفاظ في التراكيب وفق ما تمليه معطيات السياق، وهو في ذلك يستحضر الخلفية الدينية عنده، والمتمثلة في التوجه الأشعري الذي تبناه.ومن هنا يمكن القول أنّ كتاب دلائل الإعجاز يدور في مجمله على مناقشة هذه الثنائية: ثنائية المواضعة والاستعمال، وقد أكد الجرجاني من خلاله انتصاره للطرف الثاني (الاستعمال)، على حساب المواضعة. وهو استعمال قيّده بنظرية أسماها نظرية النظم.

اختلف الدارسون في أسبقية الكتابين –أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز- في التأليف، خاصة وأن عبد القاهر لم يصرح بذلك، فانقسم الدارسون بين قائل بأسبقية الأسرار عن الدلائل وبين مؤيد لأسبقية الدلائل عن الأسرار. ومن القائلين بأسبقية الدلائل نجد الأستاذ محمد خلف الله أحمد، وأحمد بدوي، ومحمد بن تاويت، ومصطفى ناصف، وشوقي ضيف، وإحسان عباس. ومن القائلين بأسبقية الأسرار عن الدلائل نجد الشيخ علي عبد الرازق، وأحمد إبراهيم موسى، ومحمد عبد المنعم خفاجي، وغنيمي هلال، حفني محمد شرف، ومحمد محمود شاكر[3].

من الملاحظ أن الآراء قد تضاربت حول أسبقية أحد الكتابين عن الآخر، الأمر الذي يعيق إمكانية الوصول إلى رأي قاطع، ويذهب أحمد مطلوب في رأيه بعد أن جمع هذه الآراء المتضاربة، إلى أنّ الأدلة ترجح أسبقية الدلائل عن الأسرار، وهذا بالنظر إلى الخلفية المعرفية التي انطلق منها عبد القاهر، لأنه كان في أول الأمر معنيا بالدراسات القرآنية ومسألة إعجاز القرآن، التي كانت تشغله كثيرا فلا يبعد أن يكون كتاب دلائل الإعجاز أسبق من أسرار البلاغة [4]. أما محمد العمري فإنه يعتبر –على عكس أحمد مطلوب– أنّ كتاب أسرار البلاغة أسبق في التأليف، وذلك باستناد الباحث إلى مؤثرات كثيرة منها:

---

[1]- عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص146.

[2] - محمد العمري، «المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي»، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، ع5، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، 1991، ص 34.

[3]- أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ط1، وكالة المطبوعات، بيروت، 1973، ص 31، 32.

[4]-م. ن، ص 33.

- كون أسرار البلاغة يحصر البلاغة في اللفظ (الاستعارة والتمثيل والتشبيه) ثم يضيف إليها النظم في الدلائل.

- الخطاب السجالي الذي طبع كتاب الدلائل، لا يعقل أن يغيب في الأسرار نهائيا لو تأخر في ظهوره عن الدلائل .

- إشارته في الدلائل إلى تناول المجاز في مكان آخر، لن يكون هذا المكان المشار إليه إلا كتاب الأسرار.

- توسيع المجال لتناول الكناية في الدلائل، ولم يكن مفهومها واضحا في الأسرار[1] . والمرجح أن يكون رأي محمد العمري هو الرأي الأقرب إلى الصواب، ذلك بالنظر إلى القضايا الواردة في الكتابين، وكذا ظهور نوع من الانتقال في الطرح المعرفي من الأسرار إلى الدلائل، فعلى سبيل المثال نذكر، ذلك التحول الذي شهده رأي عبد القاهر عن الاستعارة من النقل إلى الإدعاء.

إن تدخل مقاصد التأليف –المتماشية مع فكره الأشعري- في التنظير البلاغي عند عبد القاهر هو ما يظهر في مفهوم النظم ذاته، وذلك من منطلق النظر في أصوله الأولى، والتي ارتبط فيها بالدراسات البلاغية عن الإعجاز خلال القرن الرابع الهجري، مع المتكلمين المعتزلة، إلا أنّ «جهد عبد القاهر لم يكن يقتصر على جهد القراءة والجمع فقط، ولكنه جهد مبتكر لنظرية متكاملة، مفصلة، في حين كانت نظرات سابقيه جزئية أو مجملة»[2]. فقد كانت الحاجة الماسة إلى حماية القرآن الكريم من اللحن والتحريف، بمثابة الحافز الكبير على ظهور التأليف في القرآن، على مختلف جوانبه وتعدد أهدافه خدمة لغرض واحد وهو صيانته مما قد يتعرض له من غارات «وقد سيطرت فكرة الإعجاز والبحث عن أسبابها على كثير من العلماء في البلاغة والنقد»[3] فظهرت بذلك كتب تناولت فكرة الإعجاز في النص القرآني، منها كتب الرماني(ت386ه)، والخطابي (ت 388ه)، والباقلاني (ت 403ه) وعبد القاهر الجرجاني(ت

---

[1]- محمد العمري، «المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي»، ص15.

[2]- أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص89.

[3]- عبد العاطي غريب علي علام، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، ط1، دار الجيل ، بيروت، 1993، ص 112.

471ه)*...وقد كانت لفكرة إعجاز القرآن أثر كبير في تطور علم البلاغة، وهذا ما أدى إلى أن يكثف بعض العلماء عنايتهم بدراسة الإعجاز مع السعي إلى الكشف عن خصائصه اللغوية.

لقد ولد الارتباط بين علم البلاغة والإعجاز القرآني دراسات وأبحاث مختلفة وظفت في فهم قضية الإعجاز وتعليلها تعليلا لغويا وبلاغيا، وذلك بالنظر إلى فصاحته، فبدت المعالم اللسانية الجوهرية في معالجاتهم البلاغية، مما يتعلق بكيفية انتقاء المفردات وطبيعة تسييقها حسب العلاقات الوظيفية في التركيب وكذا الإجراءات العدولية الجارية عليها، لإعطاء دلالات ثانوية تخدم المقاصد والأغراض الغالبة على فضاء النماذج الخطابية المتباينة، وهي نماذج كثرت في خطاب دلائل الإعجاز، بسعي عبد القاهر إلى تحليلها وفق مفهومه للنظم.

يذهب محمد عابد الجابري في رأيه عن عبد القاهر فيما يخص الجديد الذي حمله مع نظرية النظم إلى القول: «إنّ الجديد الذي نلمسه بوضوح عند عبد القاهر الجرجاني (...) أنه أبرز من خلال تحليله معنى النظم، الطابع الاستدلالي للأساليب البيانية العربية، من تشبيه ومجاز واستعارة وكناية وتمثيل، وهذا الطابع الاستدلالي الذي يجعل الذهن ينتقل من خلال الأساليب البلاغية تلك من المعنى إلى معنى المعنى هو ما عناه مؤلفنا حينما قرأ النظم على أنه تناسق دلالات الألفاظ وتلاقي معانيها على الوجه الذي ارتضاه العقل»[1] لهذا فإن تحليلات الجرجاني للنماذج الخطابية في دلائل الإعجاز جاءت انطلاقا من تصوره البلاغي القائم على نظرية المعنى في علاقتها بمفهوم النظم، فيمكن القول أن مجمل ما عرضه الجرجاني يدخل في إطار حديثه عن المعنى، وذلك من خلال ما أولاه له من أهمية في التنظير والتطبيق. فقد استعمل مصطلحات تشير إلى النظرة التي أرادها مثل **(التوخي، والمزية، والذوق،و معاني النحو، ومعاني النفس...)**.

إنّ نظرية المعنى التي دافع عنها عبد القاهر في الخطاب البلاغي العربي، تدعو الدارس لها أن يتمعن في بعض الأفكار التي طرحها هذا الرجل ضمن هذا التوجه ومنها: أنّ حديثه عن التعليق والذي ربطه بمعاني النحو يحيلنا إلى حديثه عن التقاطع الحاصل بين المجال اللغوي

---

*لا يقتصر البحث في قضية إعجاز القرآن على هؤلاء الذين ذكرناهم وإنما تعددت المؤلفات تبعا لتعدد الآراء في هذه القضية، وقد اكتفينا بهذه النماذج نظرا إلى ارتباط آرائها بمسألة النظم والتي تختلف عن رأي عبد القاهر، وهذا على سبيل ملاحظة النقلة التي أحدثها عبد القاهر فيما يخص مسألة إعجاز القرآن بالنظم.

[1]- محمد عابد الجابري، نقد العقل العربي، ط2، ج1، دار الطليعة، بيروت ، ص87، 88.

والمجال الأدبي. وذلك ما يظهر في تحليلاته، وهو ما جعله يمزج بين النحو والبلاغة، ما دام قد جعل معاني النحو هي الأساس في قيام نظرية النظم. ومن خلال هذا الأمر يمكننا القول بأن الجرجاني قد قام بالمزاوجة بين النحو، والبلاغة ليولد ما يمكن تسميته بشعرية النحو، أو البلاغة النحوية «وهذا ما يقتضي تبعا لقراءتنا أن معاني النحو عند الجرجاني تشكل مبحث شعرية النحو داخل النظام البلاغي العربي»[1] وهذه النظرة تجعلنا نقول في رؤية شمولية: إنّ الخطاب البلاغي العربي شكل عبر سيرورته بلاغة نص، ما دامت تنظر إلى النص في مفهوم النظم، وهو توخي معاني النحو، كما أنه كان خطابا يسير في اتجاه مبحث إشكالي هو الإعجاز القرآني بصورة ظاهرة أو مضمرة.

من خلال هذه الرؤية نلاحظ الارتباط الذي عقده الجرجاني بين النحو والنظم من جهة، وبين النظم والفصاحة والبلاغة من جهة أخرى. وهو أشبه ما يكون بسيرورة دلالية تربط الأجزاء في النص في مستوى النظم، لهذا أمكن نعت البلاغة العربية بأنها بلاغة نص. فالنظم كما يصفه الجرجاني أنه «يتواصفه البلغاء وتتفاضل مراتب البلاغة من أجله»[2]. وقد استعمل الجرجاني النحو في مستوى المعاني التي يضفيها على التركيب، لهذا فقد خلّصه من سيطرة النزعة المدرسية التي غلبت على مسائله، وهو ما جعل الجرجاني يربط النحو بمعانيه، من خلال إدراك الفروق بين طرائق التركيب، بالإضافة إلى ربطه لمعاني النحو بالنظم، من خلال دراسته لبعض الآليات التي تجسد هذه الفروق. ومنه معرفة مواطن التقديم والتأخير، التنكير والتعريف، الحذف، الفصل والوصل، وذلك يتأتى بالنظر في السياقات المختلفة للتركيب، والتي تجعل «الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات»[3] وهو ما يجعل حديث الجرجاني عن معاني النحو وربطها بالنظم في الخطاب يحيلنا إلى الحديث عن شعرية النحو عند هذا الرجل، داخل النظام البلاغي العربي، حيث رسم له ملامح هذه الشعرية، من خلال تطرقه إلى تحليل النماذج الخطابية بالنظر إلى كل الحيثيات التي من شأنها أن تساهم في بناء المعنى داخل النص، لا النّظر إلى البنية النحوية المعروفة فقط (فعل، فاعل...) وهي حيثيات أشبه ما تكون أسرارا مختفية في النص. لهذا لم يجعل الجرجاني «العلم بأسرار التراكيب اللغوية ضربا من

---

[1]- إسماعيل شكري، «في نقد الصور البلاغية –مقاربة تشييدية-، مجلة عالم الفكر، ع3، مجلد 37، منشورات وزارة الإعلام، الكويت، مارس 2009، ص145.»

[2]- دلائل الإعجاز، ص51.

[3]- م.ن، ص418.

الفصاحة اللفظية كما يتوهم خصوم هذه الدراسات إجمالا. فالتراكيب تطلعنا على فلسفة خاصة للغة»[1] وذلك من منطلق ربط اللغة بالاستعمال لتحمل بذلك سمات خاصة في الخطاب «فاللفظة في اللغة غير اللفظة في الخطاب الذي لا يريد المتكلم باستعمالها إلا معنى يقصده»[2] وهي حال فلسفة اللغة التي تبناها الجرجاني في تحليلاته وذلك باهتمامه بمعنى المتكلم والمنطلق من النفس، كما سوف نرى في الفصول القادمة.

3- آليات التخاطب في الدلائل:

يرتكز دور المقاصد بوجه عام على إخراج المعنى كما هو عند المتكلم، وذلك ما يستلزم منه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، من خلال اختيار الإستراتيجية التي تتكفل بنقل ذلك القصد، مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى[3]. إن اعتبار كتاب دلائل الإعجاز خطابا موجها من مرسل إلى مرسل إليه يجعل هناك ضرورة في تقصي الآليات، التي وظفها عبد القاهر -باعتباره متكلما- في خطابه، مادام يسعى من خلاله إلى الضفر بتلقي سليم ومقنع لدى المتلقي.

إنّ مبدأ اتخاذ الإستراتيجية كملمح في الخطاب، يجعل التقسيم التقليدي للخطاب إلى سياسي، وإداري، و ديني(...) غير كافٍ للكشف عن الأهداف الحقيقية للخطاب، فلم يعد ظاهر الخطاب الشكلي دليلا كافيا لتصنيفه، وإنما ظهر ما يمكن تسميته بالخطاب البديل، والذي يتخذ مبدأ الإستراتيجية كوحدة دنيا، للوصول إلى تصنيفه ضمن وحدة كبرى إلى خطاب إقناعي أو تلميحي أو مباشر، وهذا ما يجعل الإستراتيجية إطارا عاما ملائما للتصنيف ينضوي تحته أكثر من صنف من أصناف الخطاب[4]. وهكذا تغدو الإستراتيجية ذات مكانة هامة في الخطاب بوصفها الطريق التي توصِّل مقاصد المرسل، كما تعين على إدارة الحديث بإضفائها التوافق والانسجام على الخطاب مع السياق الذي يظهر فيه، وعليه سوف نبحث عن آليات التخاطب عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، وخاصة النظر إلى تلك المهيمنة على خطابه ما دمنا نعتبره خطابا بديلا يدخل ضمن بنية كبرى .

1- مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، ص24.

2- آمنة بلعلى، تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج المعاصرة، دار الأمل، تيزي وزو، 2009، ص20.

3- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص180.

4- م. ن، (من مقدمة الكتاب).

وظَّف الجرجاني عدة آليات في خطابه قصد تحصيل التواصل وإنجاحه، وهو ما يحيل إلى التساؤل عن تجليات هذه الآليات في خطاب الدلائل؟

اختار عبد القاهر الجرجاني آليات مناسبة لمقام القول من أجل إيصال مقاصده عبر الخطاب، بداية من اللغة التي سخرها في الكتابة وأسلوب الطرح المعرفي لأفكاره. فهي لغة تساهم في «تحقيق التفاعل بين طرفي الخطاب، بما يناسب السياق بمجمله»[1] من أجل إفهام المتلقي وتوصيل الغرض أو القصد إليه، وذلك ما يُلمح انطلاقا من العرض التدريجي للكتاب، عبر فصول كتاب دلائل الإعجاز، متبعا في ذلك سبيل عرض الفكرة والإتيان بنقيضها ودحضها، مما جعل خطابه خطابا حجاجيا، اتخذ فيه سبيل الإقناع للوصول إلى ترسيخ الحجة لدى المرسل إليه، وهو نقل من مجال الذهني إلى التجسيد الممارساتي بالقول والفعل، في إطار الحديث عن نظرية المعنى في الخطاب البلاغي. إلاّ أن هدف الإقناع الذي توخاه من خلال الطرح الحجاجي لخطابه، لم يمنعه من استغلال آليات أخرى منها (التضامنية، والتوجيهية، والتلميحية...).

ترتسم مظاهر التضامن في الخطاب من خلال ملامح التأدب فيه، عن طريق فعل القول لدى المتكلم، وطريقة إلقائه للمستمع، لتحقيق التواصل والانتفاع بين الطرفين «ومعلوم أنّ كل تفاعل بين طرفين مبناه أساسا على سعي كل منهما في جلب منافع عامة أو دفع مضار عامة»[2] وكثيرا ما يتداخل التضامن مع التعامل الأخلاقي، الذي يوطّد العلاقات، وهو ما يسميه طه عبد الرحمن بالتخلق، والذي يجعل المتكلم يجسد سمة الإنسانية، وهو ما يجعل المرسل إليه يستشعر الأنس والطمأنينة لخطاب المتكلم، فقد جعل طه عبد الرحمان التأدب والتخلق ذوا أهمية في عملية التخاطب، إذ أنهما يخرجان من مستوى التبادل إلى مجال التفاعل ولهذا ربط بين أهمية التفاعل في الخطاب وقصدية المتكلم فيه، فيقول:«تجد المتكلم في هذه الرتبة من التعامل لا يتشاغل بظاهر استرضاء المخاطَب واستدرار خفي المنفعة من رضاه بقدر ما ينشغل بمراقبة مقاصده وأحواله حتى لا يشوبها شيء من دواعي الطمع الديني، كما ينشغل بمراقبة حركاته

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص180.

[2]- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 224.

وسكناته حتى لا يلتبس بها شيء من أسباب التكلف الخفي»[1]. ومما يجسد التضامن عند عبد القاهر في خطابه نجد:

-**الإسناد في الخطاب:** يتجاوز الإسناد الوظيفة النحوية إلى المعيار التداولي، وعادة ما يكون الإسناد في الخطاب دالا على التضامن، فيظهر مثلا ضمير المخاطَب(أنت) ليخرج من الإحالة النحوية، ليدل على غرض تداولي، إذ يركز استعمال هذا الضمير في الخطاب على تجسيد العلاقة التواصلية بين الأطراف المتخاطبة وتجسيد الاحترام «ويراد بأنت التعاونية تلك التي يستعملها المرسل في مخاطبة المرسل إليه، فإذا دار حوار بين اثنين، أو جرى بينهما أي نوع من أنواع الخطابات، فإنّ كلا من الطرفين يستعمل أنت عندما يكون مرسلا»[2]، وهو ما يظهر عند عبد القاهر الجرجاني في خطاب دلائل الإعجاز، وذلك بتوظيفه لضمير المخاطَب المتصرف مع الفعل (اعلم)، ليجسد به تواصلا مع مخاطَبه، وهو ما يجعله يبني علاقة احترام وتعاون بينهما لهذا فإن استعمال الضمير (أنت) في الخطاب يحيل إلى وجود التضامن بين أطراف الخطاب.

بنى عبد القاهر خطاب دلائل الإعجاز على ملمح مقاصدي افترض، فيه وجود متلق لرسالته، وهو ما يظهر في استعماله لضمير المخاطَب (أنتَ)، المضمر في الفعل (اعلم)، كما توخاه في عرض أفكاره، هادفاً إلى التأثير في المتلقي عامة، و كذا التضامن معه، فيقول مثلا: «اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو...»[3]، «اعلم أنه لما كان الغلط الذي دخل على الناس في حديث (اللفظ) كالداء الذي يسري في العروق، ويُفسد مِزاج البدن، وجب أن يُتوخى دائبا فيهم ما يَتوخى الطبيب في الناقة»[4] فيظهر الفعل الذي حدد به علاقته التخاطبية مع مخاطَبه أنه فعل يحيل إلى الطرح النفعي للخطاب بدلالة معنى الفعل (اعلم) المشتق من الجذر الثلاثي (علم، يعلم، تعليما، اعلم...) ليكون بديلا أو مكونا نفعيا لشرط المعرفة التي ارتضاها الجرجاني في مخاطبه، وهي معرفة استقاها من الطرح المقاصدي الذي سيّر خطابه، فهي معرفة تجعل المخاطَب مقيدا بشرط التضامن بينه وبين المرسل، لحصول المنفعة من الخطاب، بتأكيد الفعل (اعلم)، وهو أسلوب يحيل إلى التأدب الذي طبع الجرجاني في

[1]- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 224.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص288.

[3]- دلائل الإعجاز، ص81.

[4]- م. ن، ص481.

محاورته مع مخاطَبه، فلم يقيِّده بالفعل -رغم أن الأسلوب الوارد هو أسلوب أمرٍ-، وإنما اكتفى بإضمار مخاطَبه في ضمير تَستَر عليه في بنية الفعل (اعلم) ليجعل المخاطَب يحيله إلى ذاته، فلم يقل له مثلا (اعلم أنت) بل اكتفى بإضماره في الفعل.

لكن إذا كان ملمح التضامن في الخطاب يتأسس وفق التأدب، والتخلق الخطابيين، نظرا لوجود علاقة حسنة بين الطرفين، أو محاولة تأسيسها، فإنّ ثمة خطابات تنزاح عن هذه الآلية نحو اقتضاء آليات أخرى، ومنها تلك التي تحتاج إلى أولوية التوجيه على التأدب، بحسب سياق الخطاب من نصح، وتحذير(...) وهو ما يسمى بالإستراتيجية التوجيهية وهي إستراتيجية تتغيى هدف التوجيه، وهنا «المرسل يولي عناية فيها لتبليغ قصده وتحقيق هدفه الخطابي، بإغفال جانب التأدب التعاملي الجزئي في الخطاب»[1] ففيها يقوم المرسل إذا بتوجيه المرسل إليه عبر اللغة التي يستعين بها، وهو ما يتضح في خطاب الجرجاني إذ يسعى دائما إلى توجيه مخاطَبه نحو فعل مستقبلي معيّن.

يدخل فعل التوجيه ضمن واحد من أنواع الأفعال اللغوية التي صاغها سورل، وقد سماها بالأفعال التوجيهية، وتتحدد بأنها «كل المحاولات الخطابية التي يقوم بها المرسل بدرجات مختلفة للتأثير في المرسل إليه ليقوم بعمل معيَّن في المستقبل»[2] وتتعدد الأفعال التي تدخل في صنف الانجاز والتوجيه، ومنها: الأوامر والطلبات، والاقتراحات، والنصائح. ولكي يحقق المرسل فعل التوجيه في الخطاب فإنه يستعين بأدوات أخرى وآليات مختلفة منها أساليب الأمر، والنهي، والتحذير، والإغراء(...) وذلك بالاستناد إلى دور السياق الذي يستثمر فيه معرفته، ومعرفة المرسل.

تظهر دواعي إنشاء فعل التوجيه في خطاب دلائل الإعجاز من قبل عبد القاهر أنها مرتبطة بطلب فعل في المستقبل، أو على المدى القريب، وبالمقابل دحض فعل سائد، وذلك من منطلق باعث سائد وهو الموجه لقصده، والسبب في تحقيق التوجيه لأن الباحث على الفعل يرتد إلى أمر يقع في أحد زمنين: إما أنه فعل وقع في الماضي، ويستدعي نقده واعتراضه، فيكون بالتالي هو الدافع للاعتراض والتوجيه إلى فعل في المستقبل قصد تعديل سلوك[3] وهو الأمر الذي

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص322.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص336.

3- م. ن، ص339.

تحقق مع خطاب الجرجاني بتوظيفه لفعل توجيهي، قصد من خلاله دحض فعل سائد، يتمثل في التبجيل الذي ساد اللفظ على حساب المعنى، وهو ما جعله يقيم خطابه بالاستناد إلى آليات التوجيه، من أجل ترسيخ نظرية النظم التي جعلها فعلا مستقبليا يدحض به آراء أنصار اللفظ. وقد سخَّر أسلوب النهي والاستفهام خاصة في بناء آليات الخطاب التوجيهي عنده، فنجده يستثمر أسلوب الاستفهام الذي خرج به إلى أغراض تستفاد من السياق، فمثلا نجده في موقف تحدي وتوجيه عند توظيف السؤال كفعل توجيهي يضمر من خلاله ضرورة النظر في الآراء السائدة حول مسألة الإعجاز، وتأمل الآراء المعروضة في الكتاب.

يقوم الاستفهام[1] في خطاب الجرجاني بوظيفة تركيز الحوار على الموضوع المقصود، وهو هنا إشارة إلى تسخير الاستفهام كآلية لبلوغ القصد من الخطاب، فهو يقوم بمثابة معادل موضوعي في ذهن المرسل لما يدور من تساؤلات في ذهن المرسل إليه، وهو ما توخاه الجرجاني في عرضه إذ يبني حجته بتساؤلات يفترضها مسبقا، وذلك الافتراض متعلق بتقدير عبد القاهر لتعليقات المتلقي؛ ومثالنا عن ذلك ما يظهر في الفقرة الموالية من خطاب عبد القاهر، أين وظّف الاستفهام لينجز به فعلا كلاميا معيناً:

يقول عبد القاهر في حديثه عن قيمة النظم في الكلم والذي عدّه مدار البلاغة والفصاحة: «وهل يقع في وهمٍ وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن يُنظر إلى مكانٍ تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخفَّ وامتزاجها أحسن، ومما يكُدُّ اللسان أبعدَ؟ وهل تجد أحدا يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلاّ وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟»[2]

فمن الملاحظ أنه وظف الاستفهام لا لينتظر إجابة من المستفهَم، وإنما لحصول التوجيه في مخاطَبه قصد النظر في المسائل التي عرضها عليه، وهي متصلة بخدمة المقصد الذي أراده، وهو في هذا المقام يتمثل في الانتصار لأهمية النظم في الكلم، وأنه به تتحقق الفصاحة في الخطاب عامة.

---

[1]- يعتبر استعمال أسلوب الاستفهام من بين الآليات اللغوية التوجيهية لأنها توجِّه المرسل إليه نحو محتواها للإجابة عليها، ونظرا لقيمة الاستفهام في الخطاب فإنه يُعد من أهم الأدوات اللغوية لإستراتيجية التوجيه.

[2]- دلائل الإعجاز، ص140.

ومن بين الصيغ الفعلية الأخرى التي وظفها عبد القاهر، فعل الأمر (اعلم)، ويصنف هذا الأخير ضمن الأفعال التوجيهية، وذلك ما يتحقق بالنظر إلى دلالات الأمر في الخطاب.

وظف الجرجاني أسلوب الأمر في خطابه في فعل كلامي صريح هو (اعلم) حيث يوجهه للمرسل إليه أو لمخاطَبه قصد التمعن في ما أتى به وكذا النظر في ما هو سائد، فيقول مثلا في دفاعه عن أهمية النظم في الكلام وأنه الأساس فيه: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلِم ولا ترتيب، حتى يُعلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس»[1] فهو قد استعمل أسلوب الأمر في فعل (اعلم) ليخرج به عن دلالة الأمر إلى قصد إعمال الذهن عند المرسل إليه وتقرير الحكم له فيما يخص النظم، وحاله هنا حال الذي يتوخى التوجيه لمخاطَبه دون ممارسة وجوب الأمر عليه وإنما الإخبار يكون بأسلوب العرض لا الوجوب، ليحدث تأثيرا في المرسل إليه وبالتالي انجاز فعل معيّن في مرحلة تالية.

تظهر لغة الجرجاني في خطابه لغة مباشرة توخى فيها أسلوب العرض المباشر، قصد حصول فعل التوجيه والإقناع عند مخاطَبه، وبالتالي فإنّ ملامح التلميح لا تظهر بكثرة في خطابه باعتباره رسالة موجهة. ونظرا لحرصه الشديد على تبليغ مقاصده بأسلوب واضح وبسيط بعيدا عن الغموض والتعقيد؛ فقد كان خطابه خطابا تعليميا أكثر من كونه تلميحيا، إذ حرص فيه على توجيه المخاطَب إلى المضمون بأبسط السبل، لهذا فإنّ التلميح الذي ركز عليه يظهر في القضايا التي طرقها من منظور النظم، ومنها الاستعارة، والكناية، والمجاز... وهو ما سنتطرق إليه في الفصول القادمة باعتبارها تمس الجانب الآخر من البحث(فحوى الخطاب).

اكتفى الجرجاني بالتلميح لآراء الفئة التي عارضها، وهم المعتزلة وأنصار اللفظ عامة، بحيث نجده يذكر وبكثرة آراء هؤلاء، ويناقشها من حيث القصور، والعجز الذي لاحظه فيها. كيف لا والخطاب في مجمله موجه لدحض آراء اللفظ، ونكرانهم لمزية النظم. وهو ما أشار إليه أيضا محقق الكتاب بقوله: «ذلك أنّ عبد القاهر منذ بدأ في شق طريقه إلى هذا العلم الجديد الذي أسسه، كان كل همّه أن ينقض كلام القاضي في (الفصاحة) وأن يكشف عن فساد أقواله في

[1]- دلائل الإعجاز، ص55.

مسألة (اللفظ) من حيث هو لفظ ونطق لسان»[1] وهذا ما دفعه للتأليف والتركيز على بعض القضايا التي رآها أساسية في قيام نظرية النظم التي دافع عنها .

4- استراتيجية الإقناع في دلائل الإعجاز:

يعتبر الإقناع من أهم الاستراتيجيات في الخطاب، لأنه يتصل بالانتصار للغاية التي يرسمها المخاطِب في ذهنه ويوجهها إلى متلقيه. وتتصل هذه الآلية بأهداف المرسل التي يود تحقيقها في خطابه؛ لهذا فإنّ المرسل يستعمل من أجل هذا الهدف إستراتيجية تداولية تعرف بإستراتيجية الإقناع، والتي تقوم في الخطاب على افتراض مسبق بشأن السياق، خاصة ما يتعلق بالمرسل إليه، كون هذا الهدف موجه نحوه، لتحقيق فعل الإقناع عنده، ونظرا لقيمة فعل الإقناع فإنّ روبول "Reboule" -كما يرى بن ظافر الشهري- قد جعل «الوظيفة الإقناعية من وظائف البلاغة بالإضافة إلى الوظيفة التأويلية والوظيفة الكشفية والوظيفة التربوية»[2] والتي تساهم في فهم الخطاب وتأويله.

ارتبط فن الإقناع في التراث العربي بفن المناظرة* وذلك ما يظهر في كل المجالات التي تعنى بطرح قضية وإحداث نقاش حولها، إذ أنّه في خطاب المناظرة يكون هناك المدعي

---

[1]- دلائل الإعجاز، الصفحة (ه).

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص445.

*- تعد المناظرة من الأجناس الأدبية العربية القديمة، والتي عدت ضمن المدونة الأدبية القابلة للانضواء تحت سمة الأدبية، وقد عرفها ابن منظور بقوله« والمناظرة أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معا كيف تأتيانه ... والتناظر: التراوض: التراوض في الأمر . ونظيرك الذي يراوضك وتناظره ...، وناظره من المناظرة ... ناظرت فلانا أي صرت نظيرا له في المخاطبة »(ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (نظر) ص 217 ، 219. فيتبين لنا أن الفعل ناظر بمعنى المساواة والتعادل بين الطرفين في أمر ما، وهو ما يتضح أكثر في مجال المخاطبة، ليحمل معنى تكافؤ الفرص الخطابية و الحجاجية لدى المتخاطبين، لهذا فقد ارتبط مجال المناظرة عند العرب بظهور الاختلاف في المسائل الفقهية والنحوية واللغوية عامة . وإلى جانب ذلك فقد تردد المصطلح نفسه عند الزمخشري، الذي يتقارب في الرأي مع ابن منظور، فقد عرفه الزمخشري في أساس البلاغة بقوله : « وناظرته في أمر كذا إذا نظر ونظرت كيف تأتيانه ... التناظر : التقابل ، ودُورُهُمْ تتناظر أي تتقابل » (ينظر: الزمخشري: أساس البلاغة ، تحقيق : عبد الرحمن محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، د.ط ، د.ت، مادة (نظر) ص 463 ولما كانت المناظرة وليدة التنوع الثقافي واختلافه ، فإنها قد ساهمت إلى حد بعيد في انطلاقة الفكر العربي إلى مستويات ثقافية وإبداعية جديدة. وهو ما جعلها تتواجد ضمن الآراء المختلفة باختلاف التوجهات، وهو ما يتجلى في اختلاف التعريفات الاصطلاحية التي عرفت بها.

المخاطِب، الذي يسعى إلى الاستدلال على أقواله قصد حصول الإقناع، وهناك المعترض المخاطَب، والذي يسعى بدوره إلى المطالبة بالدليل على قول المدعي[1] لهذا كانت المناظرة في التراث ذات أهمية بالغة في تجسيد الإقناع، فقد «كان خطاب المناظرة في التراث العربي ومازال، من أهم أنواع الخطاب الذي ينتجه المرسل للإقناع»[2] أما في الأبحاث المعاصرة فيعتبر الحجاج من المباحث الرئيسية، حيث اعتبر الآلية الرئيسية للإقناع، وهو ما قام به بيرلمان وزميله تيتيكاه◆ في عملهما، إذ يعرفان الحجاج بقولهما: «موضوع هذه النظرية هو دراسة التقنيات الخطابية التي تعمل على حثّ الأذهان للتسليم بالأطروحات المعروضة عليها، أو أن تزيد في درجة التسليم ذاك»[3] ونظرا لأهمية الحجاج في الخطاب فإنه يُعد «الآلية الأبرز التي يستعمل المرسل اللغة فيها، وتتجسد عبرها إستراتيجية الإقناع»[4] وهكذا فإن الإقناع هو لب العملية الحجاجية، باعتباره أثرا مستقبليا يتحقق بعد التلفظ بالخطاب، ويستهدف اتصالا يتعدى جانب التلفظ ليكون متعلقا بالأذهان، إذ يضيف برلمان- في كتابه إمبراطورية البلاغة- إلى الحجاج أنه «لا يشتغل بمعزل في الفراغ، بل يقتضي اتصالا بين الأذهان؛ بين الخطيب والمستمع...لأنه بدون هذا يكون فعله منعدما»[5] فالتدليل أو الحجاج هو من أساسيات الإقناع في الخطاب، لهذا يتوجب على المدعي الحرص على الإثبات والاستدلال اللاّزم والمناسب في خطابه، فالجرجاني في خطابه هو المدعي والمدلِّل، وأما الذي يوجَّه إليه الكلام فهو المتلقي أو المعترض؛ لهذا قام خطابه على افتراض جدل ومحاورة بينه وبين معترضه.

---

[1]- ينظر: طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص225، 226.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص449.

◆عمل الباحثان على تخليص الحجاج من قيود الخطابة والجدل المعروفان في القديم والمرادفان للمنطق، كما عملا على تخليصه من صرامة الاستدلال الذي يجعل المخاطَب به في وضع ضرورة وخضوع واستلاب، لهذا فإن الحجاج عندهما هو معقولية وحرية، ويأتي على شكل حوار من أجل حصول الوفاق بين الأطراف المتحاورة وتحقيق الإقناع. ينظر:عبد الله صولة، الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال "مصنف في الحجاج –الخطابة الجديدة" لبرلمان وتيتيكاه، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، ص298.

[3] - C .Perlman , L.T.Olbrechts : traité de l’argumentation ,la nouvelle rhétorique , édition de l’université de bruxelles,2000,p5.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص456.

[5] - C .Perlman : L’empire rhétorique (rhétorique et argumentation), paris, librairie philosophique, j.vrin, 2002,p28.

ينقسم الحجاج إلى حجاج توجيهي وحجاج تقويمي. ويقوم في الخطابات التي تتصل بالغاية الإقناعية من أجل قبول القصدية التي يستهدفها المخاطِب في الخطاب، كما يقوم بسبب وجود باعث معيَّن؛ فما من محاجة إلاّ والباعث عليها وجود شك في مدى صحة فكرة ما[1]، وهو ما يجعل منشئ الخطاب يرتهن إلى توظيف ثلاث أنماط أساسية من القصدية، وهي الغرض التعليمي، والغرض الحجاجي، والغرض الأخلاقي.[2]

1-4 الحجاج (الغرض) التعليمي في خطاب الجرجاني:

يهتم هذا الغرض بإخبار المتلقي بواقع ما، فيستند المخاطِب إلى الجانب الإخباري من الخطاب، ويرتبط هذا الغرض في خطاب الجرجاني بالحجاج التقويمي الذي بنى وفقه مقاصده التي عرض فيها توجهه في نظرية المعنى، والتقويم وارد في خطاب الجرجاني مادام أنه يسعى إلى الدفاع عن القصد بالحجة، وهو قصد اتجه به إلى المخاطَب، ليعلن له ميلاد نظرية جديدة تعنى بالنظم، بدلا من الآراء التي تداولها أهل زمانه. لهذا فإن التقويم يتماشى مع غرض التعليم في خطاب الجرجاني «تحسبا لأي اعتراضات قد يواجه بها خطابه بالاستناد إلى معرفته به وبعناصر السياق، ومن ذلك حججه المفترضة»[3] لهذا فقد استعان بالاستدلال خدمة لقصده من التأليف –قصدية التأليف- لأن « توظيف المتكلم سبل استدلالية متنوعة تدل على أن خطاب المتكلم لا يكتسي صبغة الإكراه، ومنهج القمع في إقناع متلقيه، فتوظيف المتكلم للطرائق الاستدلالية المختلفة يجعل خطابه يتحقق في العالم الخارجي كفعل حجاجي أي من اللغة إلى التداول»[4]. لهذا فقد اعتنى الجرجاني بالتركيز على نقطتين أساسيتين في خطابه هما: الهدف الذي يريد تحقيقه وهو حصول الإقناع لدى المخاطَب وهو ما جعله يلِّح على آرائه مما جعله يمارس التكرار في أغلب الأحيان من أجل ترسيخ الحجة وإيصالها إلى الذهن والقلب. كما اهتم بإيراد الحجج التي يمكن أن يعارضه بها المرسل إليه، والتي يضعها في الحسبان في أثناء بناء خطابه، إذ يستند إلى افتراض حجج الخصم، و يسعى للإجابة عنها، ضمن حوار ضمني مفترَض مع المخاطَب لدفع الشك المتوقع عنده، لهذا يمكننا القول بأنه عبد القاهر يسمح بالتدخل

1- ينظر:عبد الله صولة، الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال "مصنف في الحجاج –الخطابة الجديدة" لبرلمان وتيتيكاه، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص302.

2- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص465.

3- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص473.

4- طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص37.

المضمر للمتلقي في الصياغة «إذ يقوم هذا التدخل على المحاورة الافتراضية أحيانا والمتابعة الصياغية أحيانا أخرى، شريطة أن يتوفر للمتلقي حضور ذهني يوازي الحضور النفسي والذهني للمبدع»[1] ومنه نلاحظ أن الجرجاني يُعطي للمتلقي (المخاطَب) حقوقا لا تقل أهمية عن تلك التي منحها للمبدع، وهو ما سنراه في الفصل الثاني من هذا البحث.

يظهر الحجاج التقويمي في خطاب الجرجاني من خلال العبارات التي تدور في خطابه عامة، ومنها (فإن قلت...قيل لك، وليس يتصور مثل ذلك....لأنه...فإذ قد عرفت...فههنا...) ومنها قوله:

«- فإن قلت: إن كان لا يوجبه، فإنه لا ينفيه.

- قيل: ينفيه ما بعده من قوله تعالى:(إنما الله إله واحد)[سورة النساء: 171

- فإن قيل: فإنه كما ينفى الإلهين، كذلك ينفي الآلهة. وإذا كان كذلك، وجب أن يكون تقديرهم صحيحا كتقديرك.

- قيل: هو كما قلت ينفي الآلهة، ولكنهم إذا زعموا أنّ التقدير: (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة) وكان ذلك والعياذ بالله من الشرك يقتضي إثبات آلهة، كانوا قد دفعوا هذا النفي وخالفوه وأخرجوه إلى المناقضة. فإذا كان كذلك كان محالا أن يكون للصحة سبيل إلى ما قالوه.»[2] نلاحظ من خلال هذا الخطاب عقد الجرجاني محاورة افتراضية (ضمنية)مع مخاطَبه، استعرض من خلالها الحجج التي بإمكانها أن تقوم في ذهن مخاطَبه، ثم تلاها بحجج له دحض من خلالها الحجج المفترضة من المخاطَب، فكل قول في خطاب الجرجاني مبني على اعتراض مفترض من مخاطَبه وبعدها تأتي الحجج التي تدحضها، وهو ما يُظهر أهمية المخاطَب لدى الجرجاني.

ومن ملامح الحجاج التقويمي أيضا في خطاب الجرجاني استعماله لفعل الأمر (واعلم) «ليدحض أي حجاج لا ينتسب إلى مرسل معيّن، ولكنه حجاج متوقع، وعلى هذا فالمرسل لا

1- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، 1995، ص17.

2- دلائل الإعجاز، ص382.

يتصور اعتراضات المرسل إليه فيدحضها فقط، بل ويسايرها حتّى يرى أنّ خطابه قد بلغ من الإقناع مبلغا يطمئن إليه»[1] وبه يعقد علاقة تمتاز بالاطمئنان بين المتكلم والمخاطَب.

يقول الجرجاني: «واعلم أني على طول ما أعدت وأبدأت، وقلت وشرحت، في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث (اللفظ) لربما ظننتَ أني لم أصنع شيئاً، وذاك أنك ترى الناس كأنه قد قضي عليهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد البحت، وعلى التوهم والتخيّل وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى، قد صار ذاك الدأب والديدنُ، واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد"[2]. يظهر جليا أهمية توظيف فعل الأمر في هذا الخطاب إذ جعله مدار حجاجه لرأيه وضرورة إعمال الفكر والتمعن من طرف المخاطَب في القضايا التي دارت في أذهان الناس ومنهم المخاطَب "وما يساعد المرسل في اختيار حججه وفي حسن توظيفها هو خلفيته المعرفية ومعرفته بالسياق وعناصره، فقد لا يتمكن من ذلك عند غياب هذه المعرفة، إذ تقصر همته دون حجاجه، ويغيب عنه ما لو بدأ له لعذر نفسه»[3] .

إن توظيف الجرجاني للأسلوب المباشر في خطابه، جعله يتوخى الطرح المباشر لآرائه ومناقشتها، والنظر في آراء الخصم، ثم فتح مجالا أشبه بالمقارنة والمناقشة، والذي يظهر في كيفية تحليله للنماذج الخطابية التي استوقفته في شرح المفاهيم النظرية، وهنا يظهر الغرض التعليمي في خطابه، والذي يتضح بواسطة بعض الآليات التي وظفها في خطابه، ومنها: التعريفات والأمثلة (الشواهد الشعرية والقرآنية والكلام المتداول اليومي)، المناقشة، التكرار والتوسع في الفكرة(...)

- **التعريفات والأمثلة:** استند الجرجاني في عرض موقفه من أنصار اللفظ وإرساء مبادئ نظرية المعنى وفق مفهومه للنظم إلى تقديم تعاريف عن كل ما يخدم نظرية النظم ، والملاحظ عن هذه التعاريف أنها تدل في مفهومها على أنها مبنية أساسا على نظرية النظم التي أرساها ملتمسا في ذلك طرحا زاوج فيه بين التنظير والتطبيق، بحيث نجده في كل مرة يدلي برأي تنظيري، يعقبه بمثال من الشعر أو القرآن، وحتى الكلام العادي، فيحلله ليمكِّن المخاطَب من تحصيل المعنى والمفهوم من كلا الجانبين النظري والتطبيقي، وهو ما يمكن تأويله على أن

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص475.

[2]- دلائل الإعجاز، ص365.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص475.

الجرجاني احتاط لشرط المعرفة الذي ألَّح عليه من خلال دلالة فعل الكلام (اعلم)، ليكون خطابه بذلك خطابا تعليميا هادفا.

- المناقشة والمحاورة الافتراضية: جعل عبد القاهر الجرجاني خطابه مبنيا على المحاورة الافتراضية التي افترضها بينه وبين مخاطَبه، منتهجا في ذلك أسلوب المناقشة التي حث من خلالها مخاطَبه على التمعن فيما هو بصدد إلقائه عليه، وتحفيزه من أجل بلوغ المعرفة. ولقد صاغها كما رأينا وفق الطرح التساؤلي الذي سهَّل له الانتقال بين فصول كتابه وبناء جسر حواري بينه وبين مخاطَبه، وهو ما يفسر لنا التكرار الذي طبع خطاب دلائل الإعجاز، بما في ذلك كثرة الأمثلة (الشواهد) التي حللها، من أجل تقريب المعنى إلى المخاطَب بكل يسر، ودرأ أي رأي من شأنه أن يحدث خللا في إيصال الفكرة له، وهو ما يتضح كما رأينا سابقا من خلال افتراض الجرجاني للاعتراضات التي يمكن أن يقدمها المخاطَب.

- التكرار والتوسع: جعل الجرجاني هذه الآلية ذات ملمح بارز ولافت في خطابه، وهي ظاهرة تمتاز بها أغلب كتب القدامى. فيظهر في خطابه أنه حريص على الاحتجاج لرأيه وتقديم الأدلة عليه، والتي من شأنها أن ترسخ الفكرة وتبطل الاعتراض. ونحن نعلم ما يحفل به التكرار في العملية التعليمية من أهمية، بكونه يجعل المخاطَب يمعِّن فكره ويدقق النظر ولا يَفوته مقطع إلا ووجد له روابط مع ما يلحقه، وهو ما يظهر عند الجرجاني، إذ طغى التكرار في خطابه فبين فصل وآخر يعرض الرأي لمرات عدة، ليثير بذلك انتباه المخاطَب، إلاّ أن محقق الكتاب ردّ التكرار في خطاب الجرجاني إلى أمور عدّها كعراقيل للجرجاني، إذ يقول محمود محمد شاكر في تقديمه للكتاب: «وأنا أرجّح أن عبد القاهر كتب كتابه هذا في أواخر حياته، بدليل ما هدتنا إليه النسخة المخطوطة من الدّلائل(...)وأنه كان يوشك أن يعيد النظر في كتابه ليجعله تصنيفا في علم جديد اهتدى إليه، واستدركه على من سبقه، وشقّ له الطريق ومهّده، ولكن اخترمته المنية قبل أن يحقق ما أراد.»[1] فهو رأي كما نلاحظ يختلف عن الرأي البراغماتي الذي سطرناه للتكرار في خطاب الجرجاني، ومع ذلك نؤول ذلك التكرار بالنظر إلى سياق التأليف عند عبد القاهر وهو سياق يمتاز بالتعقد في الطرح الإبستمولوجي.

1- دلائل الإعجاز، الصفحة و.

2-4 الغرض الحجاجي: يستعين المتكلم بالحجة التي تساعده على الإقناع، كما يستند على الخلفية العامة المكوّنة للمجتمع، لهذا فإن الحاجة إلى البرهان في الخطاب ذات أهمية في الخطابات الحجاجية.

استعملت الحجة كمرادف للدليل، كما أنّ هناك من يرى لها استعمالا آخر بمعنى أخص، منها إفادة الرجوع أو القصد، إفادة الغلبة، وهذان المصطلحان يحيلان في مفهومهما إلى الرجوع إلى القصد وإلزام الغير بالحجة بحسب الحاجة إلى استعمالها في الخطاب، وهو ما جمعه طه عبد الرحمن بقوله: «الدليل الذي يُقصد للعمل به، ولتحصيل الغلبة على الخصم، مع نصرة الحق أو نصرة الشبهة»[1] وهو ما جعله يميِّز بين الدليل والحجة، ليكون الدليل أعم من الحجة مادام الدليل يجمع بين قصد العمل وتحصيل النتيجة منه، أو ما يمكن نعته بالانجاز، وعلى هذا فإنّ اختيار الجرجاني لعنوان الكتاب كان من منطلق شمولية الدليل عن الحجة، بالرغم من أن خطابه يميل بل يغلب عليه الطابع الحجاجي النفعي.

3-4 حجاجية الفعل الكلامي في الدلائل:

يقع اختيار المفاهيم عند الباحث بالنظر إلى المقاصد التي يسعى إلى تبيانها، وكذا شروط إنتاج وبناء الخطاب، وهو ما تمليه أيضا الشروط المجتمعية، مادامت تعمل كمضمرات سياقية في إنتاج الخطاب وتأويله. وهذه حال الخطاب البلاغي العربي، الذي تفاعلت في داخله المفاهيم والتصورات والمقاصد وفق منظور معرفي ابستمولوجي، هيمنت عليه عناوين سيّرت فعل التأليف لدى العلماء العرب؛ وقد تمثلت في قضية التدوين، وإعجاز القرآن والقدم والحداثة[2]، فنجد عند الجرجاني حديثا عن الفصاحة، والبلاغة، قد حوته مقصدية الدفاع عن الإعجاز القرآني.

السؤال الذي نقف عليه في هذا العنصر هو عن آليات حجاج الجرجاني لآرائه؟، وذلك من خلال ما أشار إليه كبنية حجاجية في نصه، تحيل إلى مقاصده، وذلك ما يظهر من خلال نوع الأفعال الواردة في خطابه وكيفية إنتاج النص.

1- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص137.

2- إسماعيل شكري، «في نقد الصور البلاغية – مقاربة تشييدية -»، ص145.

يظهر مبحث الحجاج من أهم المباحث التداولية إذ يشترك مع علوم أخرى، انبثقت من المنطق والبلاغة الفلسفية وهو مرتبط بالفعل والممارسة، إذ أنه بحث المحاجج من أجل ترجيح خيار من خيارات قائمة وممكنة بهدف دفع فاعلين معينين في مقام خاص إلى القيام بأعمال إزاء الوضع الذي كان قائما[1] تظهر الأفعال اللغوية في خطاب الجرجاني محيلة إلى المقاصد التي اشتغل عليها، فإذا نظرنا في نوع الأفعال الواردة في خطاب دلائل الإعجاز، والتي استعان بها الجرجاني في أسلوب المحاججة وعرض الرأي، فإنها تظهر أفعالا موحية إلى مقصد توجيهي تعليمي، وهذا ما يجسده مثلا الفعل (اعلم) والذي بنى وفقه خطابه، فيظهر دوران هذا الفعل على طول الخطاب، ليستعمله الجرجاني كمكوِّن حجاجي يعرض من خلاله الفكرة، ويشرحها بتمعن، موجهًا إياها نحو مستقبِل الخطاب، وهو فعل أكسبه صيغة فعل الأمر الموجه نحو ضمير المخاطَب (أنت)، ليحيلنا إلى القول بأنّ الجرجاني بصدد استحضار متلقيه في خطابه، فإذا أُريد إخراج الفعل من المعنى التعبيري إلى القوة الانجازية التي يوحي إليها فإننا سنستند إلى ما ذهب إليه أوستين وسورل، في أنّ المقاصد هي مركز التفريق بين المعنى التعبيري وبين النتيجة التي يقصد المرسل نقلها، وهو ما جعلهم يبحثون عن «الطريق التي يبحث عنها المرسل، لنقل مقاصده إلى المرسل إليه، وذلك بكل من الرسائل التعبيرية والغرضية»[2] فالتلفظ دون قصد هو ما يوازي الفعل التعبيري عند أوستين، لأنّ المرسل ينطق ملفوظات ذات معانٍ معجمية وصرفية منتظمة نحويا، إلاّ أنها لا تحمل انجاز فعل معيّن مرتبط بقصد المرسل لهذا يؤكد "جاك موشلر" و"آن روبول" أنّ «نظرية أفعال الكلام تقوم أساسا على مفهومين هما: القصدية intention والمواضعة convention»[3]. فالمقاصد هي التي تنشئ الأصوات، والجمل، ودون المقاصد تصبح الجمل –وإن شئت الخطاب – مجرد متواليات جملية، حاملة لدلالات صوتية معجمية بمعزل عن القصد الذي يبتغيه المتكلم، وهو أمر مرتبط بالإرادة. إرادة التلفظ مع وجود قصد وراءه.

أما إذا كان القصد بمفهوم المعنى فإنه سيكون سليل اللغة. «إن جعلت عليه دليلا»[4] فهناك من يرى أن المقاصد هي المعاني وهو ما تداوله علماء العربية، «فاللفظ إنما هو وسيلة

---

[1]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص105.

[2]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص190.

[3]- A . Reboul et j .Moeshler :Pragmatique du discours de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours,paris , armand colin, 1998 , p46-47.

[4]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص195.

إلى تحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود»[1] فالمعاني تتفاوت من حيث علاقة القصد بدلالة الخطاب الحرفية كما يمكن للمقاصد أن تظهر في أي من مستويات اللغة وهو ما نلحظه عند الجرجاني. إذ أنّ مقاصده تظهر على المستوى التركيبي اللغوي من حيث نوع التعابير التي وظفها، خدمة لهدفه، ومن ذلك أسلوب العرض والمحاجة من خلال نوع الأفعال الواردة في الخطاب(اعلم، قال، قيل، قلنا...) فالقصد في هذه الحالة يعبر عن معنى المرسل (المتكلم) وهو الجرجاني ويرتبط بالمبادئ والقواعد التي يسير وفقها خطابه، وهو كما حدده غرايس بمفهوم (مبدأ التعاون)[2].

يتوجه عبد القاهر بخطابه نحو خصمه بأسلوب تحدٍ، ومجاراة له على الإتيان بالنقيض الصائب، إن كان ما أتى به الجرجاني غير صائب، فهو يتحدى الخصم ويستفزه، وهو ما نجده نابعا من ثقته بما يصبو إليه، في إثبات فساد ما يدعيه الخصم، لهذا أوكل الحجة والبرهان لرأيه، وتحديه هذا وضع له حقلا للممارسة والتجلي، ألا وهو كتاب دلائل الإعجاز، والذي صبّ فيه رصيده الفكري الداحض بالحجة المقنعة لرأي الخصم.

صاغ عبد القاهر خطاب دلائل الإعجاز على شاكلة أسلوب المناظرة والتي كانت سائدة في عصره، نظرا إلى كثرة الفرق الكلامية وتنامي النقاشات آنذاك حول المسائل الفقهية واللغوية وغيرها.

لقد ابتغى عبد القاهر من خطابه ومقاصده إخلاص النية أولا لله، والتوكل عليه، وقد استعاذ من ادِّعاء العلم من دون علم، فيقول:«... ونعوذ به من أن ندعي العلم بشيء لا نعلمه، وأن نسدي قولا لا نلحمه، وأن نكون ممّن يغرّه الكاذب من الثناء، وينخدع للمتجوز في الإطراء، وأن يكون سبيلنا سبيل من يعجبه أن يجادل بالباطل، ويموه على السامع، ولا يبالي إذا راج القول أن يكون قد خلَّط فيه، ولم يسدد في معانيه...»[3] .

نلاحظ عناية عبد القاهر الجرجاني بإظهار التوجه الذي يريده من خلال كتابه، لكي يحل الطمأنينة على قلب متلقيه، وكذا لتحري الدقة العلمية، والصحة من الكذب، وأن لا يكون مجرد نطق كلام على لسان، وإنما يكون كلام من وراء قصد يبتغيه، دون جدال عقيم ودون فائدة. فهو

---

[1]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص.ن.

[2]- م.ن، ص197.

[3]- دلائل الإعجاز، ص3، 4.

يحيل إلى توخيه القصدية في عمله، وكذا مراعاة السامع الذي سيستقبل الفكرة ومن ثم يفهمها ليؤدي به ذلك الفهم إلى حسن التأويل وبراعة الوقوف عند المقاصد المتوخاة.

إن هذه الخطوة التي استأنف بها عبد القاهر كلامه، كانت لدواعي بناء جسر تواصل بينه وبين متلقيه، متّبعا في ذلك أسلوب الخطابة، إلى جانب ملامح المناظرة في عرض الفكرة ودحض نقيضها. وهو ما يوضحه لنا الأسلوب الذي اعتمده في خطابه عامة، بطرقه لعدة جوانب، وهي بمثابة عناوين فرعية كما أشار إليها محقق الكتاب على الهوامش الجانبية للصفحات، وترتبط بمقصده العام، والذي ما فتئ يطلعنا عليه من حين لآخر، حتى تقوم الحجة به في الأذهان وتترسخ، وهي المتمثلة في انتصاره لقضية النظم الذي به يتحقق الإعجاز

كانت قضية الإعجاز القرآني قضية مهيمنة في الخطاب النقدي والبلاغي في الثقافة العربية تناسلت منها معظم الإشكالات الثقافية، والحضارية العامة، وقد كان الشاهد الشعري شاهدا على الإعجاز وشاهدا على اللغة، كما ظهرت قضايا مثل اللفظ والمعنى، والفصاحة والبلاغة احتوت تلك الصراعات الحزبية وكلامية وفلسفية تفسر تناقضات في الرؤية للعالم وقضاياه وهو ما جعل الخطاب البلاغي العربي قاسما مشتركا بين مختلف المشتغلين بالحقل الثقافي العربي الإسلامي، بالإضافة إلى هيمنة الحس الإيديولوجي في الخطاب البلاغي[1]، وهو ما أدى إلى تعدد المقاصد وتعدد المفاهيم والمصطلحات، بل وتعدد الميادين والحقول التي احتضنت هذا الخطاب.

إنّ قيمة العلم ومراتب الشرف التي يعتليها جعلت عبد القاهر الجرجاني يستوجب له الصدارة في الحديث كما استوجبتها له مكانته، وقد راعى في كلامه وخطابه عامة تكثيف الجمل، وإيصال المعنى للمتلقي بأحسن صورة لأن نجاح الخطاب يكمن «في مدى مناسبته للسامع ومدى قدرة التقنيات الحجاجية المستخدمة على إقناعه، فضلا على استثمار الناحية النفسية في المتقبل من أجل تحقيق التأثير المطلوب فيه»[2] فقد استعان الجرجاني بجمل قصيرة ومختصرة، وهو الأمر الذي جعله يخوض تفصيلا في أحد العلوم، هذا العلم هو علم البيان، فيقول: «...ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأبسق فرعا، وأحلى جنى وأعذب وِردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا، من علم البيان، الذي لولاه لم ترَ لسانا يحوك الوشي، ويصوغ

---

[1]- إسماعيل شكري، «في نقد الصور البلاغية – مقاربة تشييدية -»، ص161.

[2]-صابر الحباشة، التداولية والحجاج – مداخل ونصوص-، ص21.

الحلي، ويلفظ الدر، وينفث السّحر، ويقري الشهد، ويريك بدائع من الزهر، ويجنيك الحلو اليانع من الثمر، والذي لولا تحفيه بالعلوم، وعنايته بها وتصويره إياها، لبقيت كامنة مستورة، ولما استَبَنْتَ لها يد الدهر صورة، ولاستمر السِّرار بأهلَّتها، واستولى الخَفاء على جملتها، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء»[1]. لقد سعى عبد القاهر الجرجاني في هذه الفقرة إلى إلحاق وإيصال أهمية علم البيان إلى ذهن المتلقي، فراح يحشد له من اللفظ الواصف ما أمكنه، وكأنه على دراية بخلو ذهن المتلقي من هذه الأوصاف والنعوت التي قدمت لعلم البيان، بدليل أننا نجد الجرجاني يستعين بالأسلوب الخبري الابتدائي، الخالي من المؤكدات، وهذا -في اعتقادي- راجع إلى جدّة في الطرح الذي تبناه عبد القاهر الجرجاني، وهو ما يجعل المتلقي خالي الذهن مما سرده الجرجاني، كما أن دليلنا الذي نقف عليه من خلال دلائل الإعجاز هو في مواصلة عبد القاهر الجرجاني لحديثه عن فساد البيان السائد آنذاك أو قبل ذلك العصر، وهو ما أشار إليه بقوله: «إلاّ أنك لن ترى على ذلك نوعا من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه ومني من الحيف بما مني به، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون ردِّية، وركبهم فيه جهل عظيم وخطأ فاحش.»[2] فنجد عبد القاهر قد أعاب على أولئك الذين ربطوا الفصاحة باللفظ كما وضعوا لها صفات تساعدهم في تبيانها، وقد أشار إلى بعضهم في قوله: « ترى كثيرا منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، وما يجده للخط والعقد»[3] فهو يشير إلى الطائفة التي ربطت الفصاحة باللفظ ووضعت لها علامات تسترشد بها لبلوغ البيان ومنهم كما نعرف الجاحظ الذي أشار إلى هذه الأطراف الخمسة في حدوث التواصل. ويواصل عبد القاهر الجرجاني في مهاجمة آراء المنتصرين للفظ، فيقول: «إنما هو خبر واستخبار، وأمر ونهي، ولكل من ذلك لفظ قد وضع له، وجعل دليلا عليه فكل من عرف أوضاع لغة من اللغات، عربية كانت أو فارسية، وعرف المغزى من كل لفظة، ثم ساعده اللسان على النطق بها، وعلى تأدية أجراسها وحروفها ...»[4] فهي صفات ربطوها باللفظ وتناسوا بذلك أهمية معنى المتكلم في الخطاب بكونه كتلة متراصة دلاليا، وملتحمة النظم، وهو الرأي الذي تبناه عبد القاهر في مهاجمته لأنصار اللفظ، فقد جعله

---

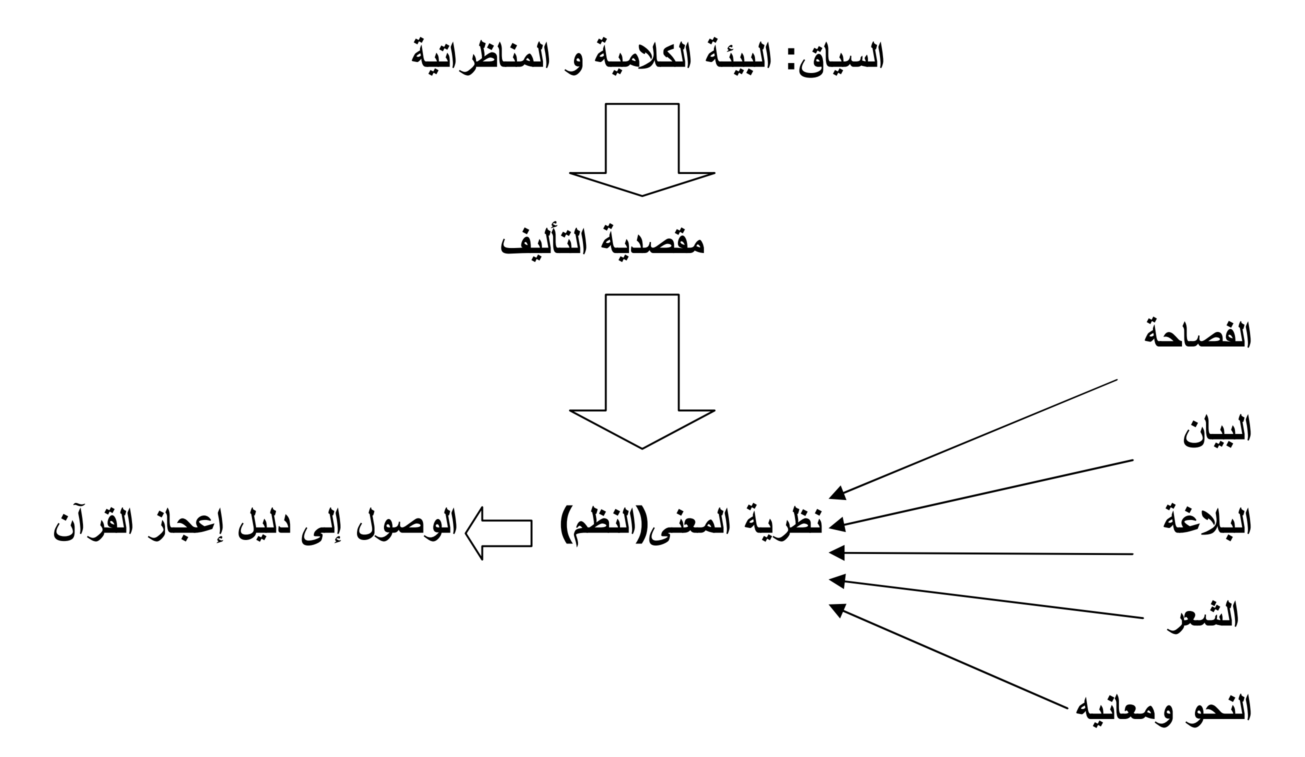
[1]- دلائل الإعجاز، ص5، 6.

[2]- م. ن، ص. ن.

[3]- م. ن، ص. ن.

[4]- م. ن، ص5، 6.

مدار القصد عنده، أما بالنسبة للمتكلم والمخاطَب فقد جعلهما عنصرين فاعلين في الخطاب، وبهما تتحقق العملية التواصلية، وسوف نقف بالتفصيل عند هذه النقاط في الفصول اللاحقة.



مخطط القصدية عند عبد القاهر الجرجاني

فما يمكن قوله عن قصدية تأليف دلائل الإعجاز أنها ارتبطت بقضية الاحتجاج على بلاغة النص القرآني، والتي كانت أهم باعث للتأليف والبحث عن جواب، وهو جواب ارتبط بالتساؤل عن الأسباب التي تجعل الكلام بليغا، وتجعل بعضه أبلغ من بعض؛ وهذا ما قاد إلى ظهور دراسات –ومنها دلائل الإعجاز- سعت إلى احتواء هذه الإشكالية تنظيرا وتطبيقا داخل حقل البحث عن أجوبة لأسئلة الإعجاز، ليظهر بذلك تجلٍ لبعض مباحث البلاغة المعاصرة في الدرس التراثي، وهو ما يتداخل مع مجال بلاغة الخطاب وعلم النص، كما يسميه صلاح فضل، وذلك من منطلق النظر والبحث في المقومات الخطابية، التي تساهم في نجاح الخطاب وتواليته بين المتخاطبين، وهذا ما سنراه في الفصول القادمة من هذا البحث.

الفصـــل الثـــــاني:

النظم وفعل التخاطب

1- الإسناد بين الكفاية النحوية والكفاية التخاطبية البلاغية.

1-1 الإسناد وفائدة الخبر.

1-2 الإسناد ومقام التلفظ.

2- الإسناد وعناصر التخاطب.

2-1- المتكلم والمعنى النفس.

2-2- المخاطب (السامع) وفعل التدبر .

2-3- الكلام بوصفه ملفوظا.

2-4- الكلام بوصفه تلفظا.

3- النظم من المعنى النفسي إلى كفاءة الأداء.

3-1 المعاني النفسية والفعل الكلامي.

3-2 الفصاحة والبلاغة وسياق التلفظ.

3-2-1 مزية الفصاحة في معنى المتكلم :

3-3 الذوق باعتباره كفاءة تداولية ومعرفة قبلية .

3-3-1 فعل التدبر وملكة الذوق.

رأينا في الفصل الأول انطلاق الجرجاني من الخلفية المذهبية التي أسست لها الأشاعرة، فكان منطلقه منطلقا إيديولوجيا، سعى من خلاله إلى ترسيخ نظرته للمعنى في الكلام من خلال مفهوم النظم، وقد استند في ذلك إلى معارف تبناها في فكره الأشعري، وجعلها مضمرات في خطابه النقدي البلاغي والنحوي على السواء.

نحاول في هذا الفصل البحث عن تجليات المعنى في إطار نظرية النظم في عمل الجرجاني، وذلك من خلال النظر في الطريقة التواصلية التي تواشجت فيها آراء الجرجاني مع التيار التواصلي، فإذا علمنا أن الجرجاني قد أعطى قيمة كبيرة للمعنى في كتابه دلائل الإعجاز مقرونا بحديثه عن الإنجاز من خلال النظم، نتساءل في عتبة الولوج إلى هذا الفصل عن كيفية ظهور المعنى عند الجرجاني وانتقاله في العملية التخاطبية بين المتكلم والمخاطَب، خاصة وأننا شهدنا عنده غزارة في المصطلحات الموظفة في دلائل الإعجاز، وإذا كان المعنى الذي فسره الجرجاني متعلقا بالإنجاز الذي هو النظم، منطلقا من المعاني النفسية لدى المتكلم، فما هي ملامح التواصل في ظل مقام التخاطب المقرون بالإنجاز؟.

1/ الإسناد بين الكفاية النحوية والكفاية التخاطبية البلاغية:

إن من الصعوبات التي يلاقيها الباحث لدى ولوجه عالم الدرس اللغوي العربي القديم ذلك التمييز بين البلاغة والنحو وسائر العلوم الأخرى، بالرغم من أنّ الكلام هو مبعث الاتفاق بين هذه العلوم، لأنّ دواعي نشأتها كانت وفق خلفية ابستمولوجية تتمثل في البحث في الكلام، إلى جانب نقد الأدب. ومع تداخل مهام العلماء التراثيين أصبح من العسير تمييز البلاغي من النحوي، أو البلاغي من الأصولي، أو المفسِّر أو ناقد الأدب وإنما هو علم العربية يستخدمه هؤلاء في هذا المجال ويستعمله أولئك في غيره من المجالات، وربما يستخدمه الشخص ذاته استخداما أوّل يجعل الدارسين يصنفونه ضمن النحاة، ثم استخدمه هنالك استخداما ثانيا يستلزم اعتباره في صفوف البلاغيين أو الأصوليين أو غيرهم، فيكون الشخص الواحد نحويا وبلاغيا وأصوليا ومفسِّرا وناقدا للأدب[1] ويعتبر النحو علما قائما مشتركا بين العلماء، فمنهم من اكتفى بالتأليف فيه، ومنهم من ألف فيه وفي غيره من العلوم، ومنهم من ألّف فيما يؤلف بين النحو وغيره من العلوم كالمعاني والبيان والأدب، وهو ما

[1]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، 2001، ص317.

يظهر لنا عند عبد القاهر الجرجاني في مزاوجته بين النحو والبلاغة، إذ حاول تقوية خيوط التواصل والتعالق بين هذين العلمين بفهم خاص منه ودقيق لمكانة النحو من علم الأدب بشكل عام، وذلك بالنظر في علاقة الكفاية النحوية، -أو ما أسماه معاني النحو- بالكفاية البلاغية التواصلية والتي تظهر من خلال كيفية الأداء البليغ للمعاني النفسية، ومن هذه المصنفات كتابه دلائل الإعجاز * والذي حاول فيه تقريب الصورة التواصلية بين العلمين وفق ترسيخ مبادئ نظرية النظم.

يعتبر مصطلح الكفاية اللغوية والأداء الكلامي من مصطلحات تشومسكي، ويعني به «معرفة المتكلم والسامع للغته»[1]، أي معرفته الكامنة بقواعد لغته، وقد وضع تشومسكي هذا المصطلح مقابلا لمصطلح الأداء، والذي يعني «الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة»[2] وقد قدّم "ميشال زكرياء" تمييزا بين الكفاية اللغوية والأداء الكلامي وذلك بحسب ما أورده تشومسكي «فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية باللغة، في حين أن الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معيّن»[3] لكن ما يهمنا في هذا المقام هو كيفية ربط الكفاية اللغوية بالكفاية التخاطبية، مادامت الثانية هي مرحلة انجاز الكفاية اللغوية.

يعرف محمد محمد يونس علي الكفاية التخاطبية بقوله: «هي المقدرة على استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها، فبينما يمكن أن ينظر إلى الكفاءة اللغوية على أنها

---

*- قد يعسر على الباحث تصنيف كتاب دلائل الإعجاز ضمن كتب البلاغة وكذلك صاحبه، فقد صنّف السيوطي الجرجاني ضمن فئة النحاة إذ يقول: "عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني النحوي" (انظر بغية الوعاة، ص31) وتدل كتب عبد القاهر الجرجاني أنه كان مهتما بالنحو فقد "قضى جلّ سنيّ حياته في استخلاص الوجوه من الفروق في ائتلاف الكلم وتعلق بعضها ببعض وعمل بعضها في بعض... على أنه استخدم النحو ومعانيه في بيان تفاوت الكلام في درجات البلاغة والبيان" (انظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، ص318. ومن بين كتب الجرجاني التي وصلتنا نقف عند: كتاب الجمل في النحو، العوامل المائة، المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، دلائل الإعجاز، أسرار البلاغة.

[1]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، ط2، دار المدار الإسلامي، 2007، ص148 .

[2]- م. ن، ص. ن.

[3]- ميشال زكرياء، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص7.

المعرفة المتطلبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة، أو فهمها، فإن الكفاءة التخاطبية قد يُنظر إليها على أنها المعرفة المتطلبة لتحديد ما تعنيه مثل هذه الجمل عندما يتكلم بها بطريقة ما في سياق معيّن»[1] فالقدرة التخاطبية تشمل الأداء الذي يعكف عليه المتكلم من أجل انجاز المعنى في سياق معيّن، ولا يقتصر على المتكلم فحسب وإنما تتصل بالمخاطَب باعتباره مفسرا للكلام ومؤولا له.

فمثلا: حينما يقول السيِّد لخادمه: (إن الجوّ باردٌ هنا) فهو يقصد قيام خادمه بفعل معين بحسب السياق الذي يتلفظ فيه بكلامه، فإدراك المتكلم للشروط التي ينجز فيها كلامه وتلفظه بكلام ملائم للسياق هو ما يظهر كفايته التخاطبية، وبالطريقة نفسها فإن فهم المخاطَب –الخادم- لكلام سيده بحسب السياق يعكس أيضا كفايته التخاطبية، وهكذا تظهر الكفاية التخاطبية مستندة إلى الكفاية اللغوية «ويدخل في صنف الكفاية التخاطبية كل ما من شأنه أن يعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات السياق»[2] فالسياق يبقى العامل الانتقالي الرئيس بين الكفايتين.

تنبه عبد القاهر الجرجاني إلى أن الكفاية النحوية* معطى أولي ومكوِّن أساسي في العملية التخاطبية ويتجسد فيما بعد في الأداء الذي يحتويه، لهذا فإن الكفاية النحوية أسبق من الكفاية التخاطبية؛ وفي حديث محمد يونس عن عن الكفايتين اللغوية والتخاطبية رأى بأن الكفاية اللغوية تتعلق بكفاية المتكلم اللغوية وفقا لمفهوم المواضعة، ويتوقف فهم الكفاية التخاطبية على استنتاج المتكلم ومدى إلمامه بعادات العرب وثقافاتهم، وكل ما يتعلق بالسياق الخارجي، وكذا استعمال اللغة وفق السياق، وهذا يدخل ضمن البحث التخاطبي[3]، وكأن هذه الكفاية التخاطبية تعمل بمثابة معرفة قبلية يستند إليها كل من المتكلم والمخاطَب في إنتاج وتأويل الملفوظ على التوالي، وقد انتهى إلى بيان أنّ «الكفاية النحوية لا تعدو أن تكون

1- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص149.

2- م. ن، ص 149 .

*- آثرنا استخدام مصطلح الكفاية النحوية كمرادف للكفاية اللغوية، وذلك لتركيز الجرجاني على معاني النحو، والتي جعلها مرتبطة بالعمليات الذهنية والجانب الداخلي للفرد قبل انجازها في السياق. بالنظر إلى اعتبارات التخاطب.

3- ينظر: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص207.

معاني ينشئها الإنسان في نفسه (المعاني النفسية) ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله وتوصف بأنها مقاصد وأغراض»[1] فهي رصيد يستند إليه المتكلم في بناء المعاني النفسية وإيصالها إلى المخاطَب محملة بالأغراض والمقاصد التي تحيل إلى العملية التواصلية بينه وبين مخاطَبه وفق ثنائية (إنتاج، تأويل) وذلك مع الاهتمام بدور السياق باعتباره معطىً تواصليا يمكِّن من الانتقال من الكفاية النحوية إلى الأداء التخاطبي البلاغي، ليساهم في تحديد البنية النحوية المنجزة، وذلك بتجسيد مقولة (لكل مقام مقال) فالمقام بحسب الجرجاني هو مكون أساسي للبنية النحوية ينعكس فيها؛ أما البنية النحوية فتفسَّر بمراعاة المقام الذي تنشأ فيه وهو ما يتشكل في الأخير فيما سماه عبد القاهر بالنظم «بحيث تكون الأحوال المقامية هي التي تقتضي بنية نحوية ما»[2].إنّ مكمن ارتباط البلاغة بالاتصال راجع إلى دراستها للغة حال الاستعمال«لأنه لا يكفي أن يكون لدينا فكر، لكن المهم في ذلك أن يطبّق جيدا»[3] وفي ذلك يرى عبد الكريم الكواز أن ما قام به الجرجاني في بحثه في الفروق والوجوه بين هذه الأبواب التي جعلها مدار حديثه عن التواصل بين النحو والبلاغة في النظم، ليس نظرا في النحو من حيث هو علم الإعراب أو قواعد جاهزة، وإنما هو بحث في معاني العبارات وفي إدراك الفروق الدقيقة التي تظهر بين استخدام وآخر، فلم يكن هدف الجرجاني النظر في القاعدة النحوية، وإنما كان همه هو دلالتها على المعنى، وأما اللغة فإنها تعرف بالإحساس والذوق قبل معرفتها بحفظ القواعد[4] وهنا تظهر كفاءة مستخدم اللغة في استعمال القواعد، مع مراعاة كل ما يدخل في عملية الإبلاغ والتواصل ومنها المتكلم، المخاطَب، الخطاب والمقام وعلى هذا الأساس فإنّ إنتاج الخطاب يتعلق بوجود كفايتين، فالأولى هي المعرفة اللسانية التي تسمح بإنتاج الرسالة الحوارية المناسبة وتسبقها الكفاية المعرفية التي تسمح لممثلي الخطاب باستخدام إجراءات إدراكية معرفية في إنتاج مكونات الحوار[5]، لذلك أصبحت البلاغة مدار الدرس الحديث، في خضم ما يعرف بالبلاغة الجديدة، وفي ذلك يقول

[1]- دلائل الإعجاز، ص318.

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص320.

[3]- صالح بلعيد، نظرية النظم، دار هومة، 2004، الجزائر، ص8.

[4]- ينظر: عبد الكريم الكواز، البلاغة والنقد، المصطلح والنشأة والتجديد، ط1، دار الانتشار العربي، لبنان، 2006، ص331، 332.

[5]- ينظر: محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، ص56.

هنريش بليث: «إن سبب هذه النهضة البلاغية يرجع في مجال التنظير إلى الأهمية المتزايدة للسانيات التداولية ونظريات التواصل والسيميائيات والنقد الإيديولوجي وكذا الشعرية اللسانية في مجال وصف الخصائص الإقناعية للنصوص وتقويمها»[1] وهذا ما يجعل البلاغة نقطة اشتراك بين العلوم المتطلعة إلى قصدية التواصل وبناء فعل الإبلاغ والإقناع.

1-1 الإسناد وفائدة الخبر

عرّف ابن منظور في لسان العرب لفظ (أسند) في مادة (سند): «السند: ما ارتفع من الأرض في قبُل الجبل أو الوادي...وكل شيءٍ أسندت إليه شيئاً فهو مسند. وقد سند إلى الشيء يسند سنودا واستند وتساند وأسند غيره، ويقال: ساندته إلى الشيء فهو يتساند إليه، أي أسندته إليه...وساندت الرجل مساندة إذا عاضدته وكافئته...وأسند الحديث: رفعه والمسند من الحديث ما اتصل إسناده حتى يسند إلى النبي (ص) والمرسل والمنقطع ما لم يتصل. والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله(...)»[2] فمن الملاحظ من خلال التعريف اللغوي ارتباط معنى لفظ (سند) بالربط والاتصال.

أما إذا نظرنا إليه من وجهة الاستعمال فإن الإسناد يظهر أنه الرابطة المعنوية والدلالية التي ينجز بها المعنى في القول، وذلك بتوارد العلاقات بين الألفاظ بحسب السياق، وهو ما سماه الجرجاني بالتعليق، الذي يدور عليه مصطلح النظم، فالإسناد يظهر في القول في صيغة الانجاز وذلك بالربط بين أجزاء الكلام لحصول معنى المتكلم، لهذا فإنّ الإسناد يحمل ضروب القول من خبر، أمر، نهي، استفهام...لتصبح فيما بعد ركيزة لانجاز أفعال كلامية ترتبط بالسياق التخاطبي.

يؤدي الإسناد في القول إلى حصول فائدة فيه فهو «يوجب فائدة، فإذا استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة، وإذا أمرت فإنما تأمر إيقاع تلك الفائدة، وإذا نهيت فإنما تنهى عن إتيانها وإيقاعها، وكذلك إذا نفيت فإنك تنفي فائدة كانت واقعة قبل نفيك، فالنفي إنما يكون

---

[1]- هنريش بليث، البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص15.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، مجلد 3، مادة (سند).

على جهة ما كان موجبا فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا»[1] وبالتالي فإنّ ما ينجز من أقوال إسنادية يكون متعلقا بالمتكلم، لتكون من صنعه، فهي تحمل أفعالا ضمنية تارة وصريحة تارة أخرى، تسند إليه باعتباره منشئا للكلام، وهو بحسب الجرجاني يكون منشئا للكلام بحسب انطلاق المعاني من النفس (المعاني النفسية) ويوجهها في بنية القول (إضمارا وتصريحا) إلى المخاطَب نظرا للفعل المتضمن فيها والأثر الذي تفترض حصوله لدى المخاطَب، ويكون مرتبطا بالقصد أو الغرض الذي من أجله أنشئ القول.

يظهر الإسناد عند الجرجاني في حديثه عن التعليق والنظم، وقبل التطرق للتفصيل في هذه القضية وتبيان علاقتها بفائدة القول، علينا أن نؤكد أمرا متعلقا بالخلفية الابستمولوجية التي ينطلق منها الجرجاني، ذلك أنه جعل الخبر أصلا في الكلام، وهو في ذلك ملتزم بمذهبه العقدي الأشعري[2] مما جعله يبني الفائدة من القول على مدار ثنائية الإثبات والنفي، وهو لديه أصل من الأصول التي ينبغي أن تعرف في صدر كل قول، بالنظر في التعليق الوارد فيه، فلا كلام بغير إسناد، وفي ذلك قام الجرجاني بذكر أنواع الإسناد في القول ومنها: إسناد الاسم للاسم، إسناد الفعل للاسم....

إن انتماء الجرجاني لمذهب الأشاعرة هو الذي جعله يحتفظ بمبادئهم في دراساته بحيث جعل مدار الكلام على الخبر (الأسلوب الخبري)، من جهة ربطه بفعلي الإثبات أو النفي، لأن الإثبات هو المعنى الذي يقتضي مثبتا ومثبتا له وكذلك حال النفي لأنه يقتضي منفيا ومنفيا عنه «فالإثبات والنفي هما المعنيان النحويان الأساسيان للجملة في شكلها الأساس المجرد...فالإثبات والنفي هما المعنيان الأساسيان اللذان تتمحور عليهما سائر معاني النحو وهما المولدان الأساسيان للفائدة في البنية التركيبية الدلالية الدنيا المجردة، وذلك باعتبارهما يمثلان حكم المتكلم ويجسدان اعتقاده»[3] وهذا الرأي يحيلنا إلى الحكم بأن الجرجاني قد جعل

---

[1]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص196.

[2]- يقول التهانوي، "والأكثر ممن أثبت لله تعالى الكلام النفسي من أهل السنة على أنه كان في الأزل أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا ونداءً، والأشعرية تأكد على أنه تعالى تكلّم بكلام واحد وهو الخبر ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة" ينظر: محمد علي بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، دار قهرمان للنشر والتوزيع، اسطنبول، 1984، ص303 .

[3]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص205، 206.

النفي شكلا من الإثبات مادام أنه إثبات ينشئه المتكلم إنشاء صادرا عن اعتقاده، لهذا يكون عمل المتكلم منطلقا من الإثبات كما يلي:

- في حال إثبات:يكون هناك إثبات وجود شيء معين من خلال التلفظ بالقول وانجاز غرض كلامي.
- في حال النفي: يكون هناك إثبات عدم وجود ذلك الشيء المنفي، وبالتالي فهو انجاز لغرض كلامي معين يرتبط بسياقات إثبات فعل النفي.

ففي كلتا الحالتين يقع الإثبات، وهو محل انطلاق الجرجاني في دراسته للقول وما يتلفظ به المتكلم. ويعدّ المتكلم عند الجرجاني عنصرا محوريا في عمل القول بحيث لا يكون للكلام معنى دون نسبته إلى ذلك المتكلم، لأنه هو من يقوم بانجاز فعل الإثبات أو فعل النفي، وهي تتضح كأفعال كلامية ينطلق منها المتكلم لينجز بها أغراضا تتصل بالقصد.

1-2- الإسناد ومقام التلفظ:

ارتبط الدرس البلاغي عند العرب قديما بمقولة لكل مقام مقال، بمعنى أن كل قول ينجز بحسب السياق الذي يرد فيه، لكن ما نوع المقام الذي يعلق القول، وكيف يُبنى القول باعتباره ملفوظاً ينجز في مقام تلفظي معيّن؟

يظهر الإسناد في الدرس البلاغي أنه «تركيب الكلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع»[1] وتقع أهمية الإسناد بالنظر إلى قيمة المتكلم والمخاطَب في القول وتواصليته بين الطرفين «ولئن كان المتكلم ممثلا في البنية النحوية المجرّدة فإنّ المخاطَب ممثّل في البنية المنجزة تمثله أفعال المتكلم التي اقتضتها حال مخاطَبه»[2].

يقيم الجرجاني الخطاب على قاعدة الإسناد والتي تحصل باجتماع ثلاث أطراف في عملية الإبلاغ وهي: المسند، المسند إليه، وناقل الإسناد، ويظهر العنصر التداولي في عامل المقام بكل ما يشتمل عليه من مكونات [الزمان، المكان، المتكلم، المخاطَب وحالهما وما

---

[1]- السكاكي، السكاكي أبو يعقوب: مفتاح العلوم، تعليق وضبط نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ص38.

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص388.

يصل بينهما من علاقات وما يتصل بهما من أوضاع ومواقع] وبمعزل عن المقام تكون الدلالة النحوية مجرد دلالة متكونة من المستويات الصرفية، المعجمية، الإعرابية، لهذا فإنّ إنتاج الدلالة في القول يكون بإعطاء عنصر المقام أهمية في إنجازه، وهو ما يؤكده لنا خالد ميلاد إذ يقول: «أما إنجاز الأقوال في المقامات المعينة فهو استخدام لمعاني النحو ودلالاته المجردة فيما يناسب من المقامات الخاصة فتكون الأبنية الدلالية المنجزة أبنية نحوية دلالية خاصة تعكس خصوصية المقام»[1] لهذا فإن إنتاج الدلالة في القول تكون بالمزاوجة بين معاني النحو بمختلف مستوياتها مع مقتضيات أحوال المقام، ليكون بذلك الانتقال من المعاني الأولى إلى المعاني الثواني (معنى المعنى) والتي تظهر بالنظر إلى أغراض المتكلم باعتباره من بين مقتضيات المقام.

يعتبر الإسناد من بين المعاني التي ينشئها المتكلم في القول، فهو ينطلق من المعاني النفسية التي تسيرها مقاصده، ثم يبني عليها النظم المنجز ضمن بنية القول، بمراعاة السياق، وهو ما يستدعي خروج القول إلى أغراض وأفعال كلامية تستفاد من السياق، وتختلف باختلاف المعاني النفسية لدى المتكلم، وهو ما أشار إليه عبد القاهر في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز، ففي فصل التقديم والتأخير نجده قد أشار إلى تأثير المعنى النفسي (القصد) لدى المتكلم في بروز القول، وكيفية مجيئه على هيئة تراعى فيها العملية التخاطبية ككل(المتخاطبين والسياق التخاطبي).

فقول: (ق1): هل نام الطفل

↓

حرف استفهام يقع في موضع يحيل إلى انجاز فعل القول من طرف المتكلم.

(نام الطفل)

↓

ملفوظ يدل على فعل القول لدى المتكلم، إلا أنه يختلف في الغرض المقصود مع القول الأول.

فتظهر المعاني أنها علاقات اسناد بين مواضيع وليست المواضع ذاتها، ففي القول (ق1) يظهر حرف الاستفهام (هل) لا معنى له في ذاته، وإنما يكتسب معناه من التعليق الواقع في

---

[1]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص388.

القول، والذي يكسبه معنى بحسب ما يوجده المتكلم بإيجاده تلك العلاقة الواقعة في القول والتي تحيل إلى قصده، وذلك بتوخيه معاني النحو فيما بين الكلم، وكأن الحروف في القول تنوب عن قصد المتكلم. وهو ما يتماشى مع البحث المعاصر في مبحث المبهمات والإشاريات، فمعاني هذه الحروف تظهر من جهة تعلقها بغيرها، وهي تدخل في عمل المتكلم لأنه هو الذي يضفي عليها معاني تستقى من التعليق[1]، فالتعليق هو عمل يحدثه المتكلم بحسب القصد، الذي يريد إيصاله إلى المخاطَب، لأن هذا الأخير«يتلقى علامات لغته أو لغة أخرى، يؤولها عن طريق إرجاعها إلى عالمها الحقيقي أي انطلاقا مما يقوله المتكلم عن نفسه وعن الآخرين، وليكون قادرا على ترجمة خطابات المتكلم ينبغي أن يشاركه في الوضع، أي اللغة التي يتحدثان بها وأن يملك خلفيات مسبقة عن موضوع الحديث»[2] ونظرا لأهمية التعليق في القول فإن فهمه يكون باعتباره إنجازا نحويا بلاغيا، يحدثه المتكلم.

2/ الإسناد وعناصر التخاطب:

لا تكتمل العملية التخاطبية إلا بحضور عناصرها: المتكلم، المخاطَب، الخطاب (الكلام) والسياق الذي تنجز فيه؛ فنجاح فعل التخاطب مرهون بالتفاعل الحاصل بين هذه الأطراف، وذلك بحسن استخدام اللغة، وكيفية نجاح ذلك الاستخدام في السياق «فتخرج اللغة من حيِّز النظام اللغوي إلى التجلي»[3] وفق آليات يراعيها المتكلم في كلامه.

2-1 المتكلم والمعنى النفسي:

يعتبر المتكلم «الذات المحورية في إنتاج الخطاب؛ لأنه هو الذي يتلفظ به، من أجل التعبير عن مقاصد معينة وبغرض تحقيق هدف فيه»[4] لهذا فهو يعتمد على استراتيجيات خطابية خاصة به "تمتد من مرحلة السياق ذهنيا والاستعداد له، بما في ذلك اختيار العلامة اللغوية الملائمة، وبما يضمن تحقق منفعته الذاتية بتوظيف كفاءته للنجاح في نقل أفكاره بتنوعات مناسبة؛ يقول عبد القاهر: «أن مما هو أصل في أن يدق النظر ويغمض المسلك في

[1]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص389.

[2]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر، 2005، ص94 .

[3]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص151.

[4]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص45.

توخي المعاني التي عرفت، أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول، وأن يحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيه حال الباني الذي يضع بيمينه هاهنا ما يضع بيساره هناك، نعم وفي حال ما يبصر مكانا ثالثا ورابعا يضعهما بعد الأولين، وليس لما شأنه أن يجيء على هذا الوصف حد يحصره، وقانون يحيط به فإنه يجيء على وجوه شتى وأنحاء مختلفة»[1] فالمتكلم هو المتصرف في اللغة واستعمالاتها وليس له أن يزيد فيها أو ينقص منها، لأنّ ذلك من صلاحيات واضع اللغة وإنما يظهر دور المتكلم في الاستعمال بتسخير مهاراته في التفنن في القول، فالبلاغة كما يقول أمين الخولي هي فن القول، ومما يدعّم حجتنا هنا أن الجرجاني قام بربط الفصاحة بالمتكلم دون واضع اللغة وما دام المتكلم –المرسل- هو الذات المحورية في الخطاب فإن اختياره للاستراتيجيات النصية أمر يستوجبه البحث في مقاصد الخطاب، لهذا يتوجب عليه اختيار الإستراتيجيات المناسبة لخطابه، مادام الخطاب سينتقل من المستوى الذهني المجرد إلى المستوى اللغوي المنجز ضمن السياق، ومن خلاله يستطيع أن يعبّر عن قصده ويحقّق هدفه[2] وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث من هذا البحث فيما يخص دينامية المعنى بحسب قصد المتكلم.

يعتبر المتكلم* عند الجرجاني طرفا فاعلا وأساسيا في تحديد معنى الكلام، لأن الجرجاني ربط قصدية الكلام بالمعاني النفسية التي تنطلق من داخل المتكلم لتظهر على هيئة خطابية يمكن اعتبارها بنية سطحية متولدة من بنية عميقة. إن هذا التصور الذي يُلمح عند

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص 68.

[2]-محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص65.

*- يرجع اهتمام عبد القاهر الجرجاني بالمتكلم إلى تأثره بالفكر الأشعري، وهو المذهب الكلامي الذي ينتمي إليه الجرجاني، فقد اهتدى إلى قيمة المعاني وأهميتها عند المتكلم وأنّ الألفاظ تابعة لها، ردا منه على أنصار اللفظ الذين اقتصروا على رد الفصاحة والجزالة وغيرها من الصفات إلى اللفظ دون النظر في المعاني، لهذا فقد رأى عبد القاهر الجرجاني أن المعاني تكون أولا بتوخيها في النفس وفق معاني النحو ثم تخرج في حلتها ونظمها لتكوّن بذلك المباني في المستوى الثاني. إنّ هذه النظرة الجرجانية نابعة من الرؤية الأشعرية للمتكلم، فحسبهم يظهر المتكلم الأول وهو الله سبحانه وتعالى بنوعين من الكلام: كلام نفسي أزلي وكلام مسموع حادث، أما المتكلم الثاني فهو الإنسان الذي يحمل هو الآخر نوعين من الكلام: نفسي ومسموع وهو مكلف بتبليغ الرسالة الإلهية - مع وجود الفارق بين المتكلم الأول والمتكلم الثاني.(ينظر: بلقاسم حمام، آليات التواصل في الخطاب القرآني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، إشراف محمد خان، نوقشت سنة 2005، ص 134، 135.

الجرجاني يؤدي بنا إلى ضرورة التمعن في الملمح التداولي الذي يقف وراء انجاز المعاني، وذلك بإعطاء أهمية للمتكلم الذي يُظهر القول ويشحنه بدلالات يتفرد في انجازها ويتوخى تأويلها عند مخاطَبه، وفي ذلك يقول الجرجاني: «وإذ قد عرفت أنه لا يتصور الخبر إلاّ فيما بين شيئين مخبر ومخبر عنه، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث...فلا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ويكون له نسبة إليه وتعود التبعة فيه عليه»[1]. ولقد تعددت أشكال الاهتمام بالمتكلم بحسب السياق الذي يتواجد فيه وهو مجال يسمح بفهم قصد المتكلم بالركون إلى حاله أثناء الأداء الخطابي، فمثلا يصنف الخطاب إلى خبري أو إنشائي بالنظر إلى حال منشئه، وهاهو ابن فارس يؤكد ذلك بقوله: «الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»[2]، ويعرّفه العسكري بقوله: «هو فاعل الكلام»[3] وهي تعاريف تجعل المتكلم مرتبطا بالإنجاز، لأنه بحال انجاز فعل كلامي معيّن وبدون الانجاز لا يعدّ متكلما كما أنه في انجازه يقف على وصف وإبراز مقاصده قصد إبلاغها لمخاطَبه، فالمعنى هو القصد وبذلك: «يعدّ القصد أحدَ أهم الأسس التي يقوم عليها الاتجاه المقامي في دراسة اللغة عند العرب، ذلك أن المتكلم لا يعدّ كذلك إلاّ إذا كان لكلامه قصد»[4] فيتولد من الحديث عن القصد عند المتكلم حديثا عن الإنجاز، وفي ذلك نجد إشارة من ابن خلدون في حديثه عن القصد واتصاله بإنجاز فعل لساني، فيقول: «اعلم أنّ اللغة في المتعارف عليه هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة المتكلم»[5] فمن الملاحظ انتباه ابن خلدون إلى أهمية القصد وكذلك فعل الجرجاني، وهنا يظهر اهتمام الجرجاني بالمتكلم وقصده من القول، ولقد كانت هذه الأهمية التي أحاطت بالمتكلم في الخطاب النقدي العربي انعكاسا لخلفيات إيديولوجية، وذلك بحسب المنطلق العقائدي «فالمتأمل في الخطاب النقدي العربي حول النص في دراسات القدماء كالجرجاني، وابن قتيبة، والجاحظ، وابن

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص406.

[2]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أبدران للطباعة، بيروت، 1963، ص179.

[3]- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص27.

[4]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص167.

[5]- ابن خلدون، المقدمة، ص565.

رشيق..وغيرهم يدرك اهتمامهم بالتركيز على المؤلف والمعنى الذي يقصده داخل النص بوصفه مركزا للعملية الإبداعية»[1].

تظهر عناية الجرجاني بالمتكلم من خلال كثرة الألقاب التي خصه بها ومنها: **المتكلم، المُخبر، المؤلف، الشاعر، الناظم، المنشئ، القائل، وواضع اللغة،** وتعود هذه العناية التي أولاها الجرجاني للمتكلم إلى أشعريته، وذلك في إلحاحهم على أن الكلام بما هو إنجاز نفسي أولا لابد له من متكلم، وعلى هذا فقد جعل الجرجاني فعل المزية في القول من جهة المتكلم دون واضع اللغة، لأن هذا الأخير تنحصر وظيفته في المواضعة فقط دون الإنجاز على عكس المتكلم الذي يتفرد بفعل الإنجاز بمقتضى الحال والمقام، وفي ذلك نجده يقول في فصل الفصاحة: «إن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة، وإذا كان كذلك، فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة، حتى يُجعل ذلك من صنيعه مزية يُعبر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئا أصلا، ولا يحدث فيه وصفا»[2] فالمتكلم تنحصر مهمته في تجسيد معاني النحو التي تنطلق من المعاني النفسية ليصيغها في القول فيما يعرض فيه من نظم ومزية، والذي تتحقق فيه الخصائص الفنية للإنجاز الكلامي، وهو ما أشار إليه بمصطلح المزية، فالمتكلم يحتل منزلة الفاعل في الخطاب ويكون في علاقة مع مخاطَب يوجه إليه فعل الكلام[3]. يقوم المتكلم بإنتاج أفعال كلامية تظهر من خلال الإثبات والنفي والاستفهام، تنطلق من المعاني النفسية التي ينتظم فيها الكلام فيما يمكن تسميته بالبنية العميقة، ثم يجسدها في مستوى البنية النحوية عن طريق علاقات الإسناد التي يكون بدوره محتوى فيها ولا قيمة لنفي أو إثبات أو استفهام دون اعتبار المتكلم[4] ففعل الإدعاء يحصل من المتكلم، فالحكم بأنّ الضرب فعل لزيد أو ليس بفعل له (زيد ضرب)، (ضرب زيد) شيء يضعه المتكلم ودعوى يدّعيها وهذا ما أشار إليه الجرجاني في أسرار البلاغة[5] وما انتبه الجرجاني له هو أن المتكلم لا يتعلق بالألفاظ المفردة، وإنما يتعلق بها وهي منظومة ذات

---

[1]- عبد الفتاح أحمد يوسف، قراءة النص وسؤال الثقافة، ص16.

[2]- دلائل الإعجاز، ص401.

[3]- ينظر عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص33.

[4]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص207.

[5]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص345.

معنى، وبذلك فإن اللفظ المفرد لا يرتبط بالمعنى وهو معزول عن التركيب «فالوحدة الأساسية هي التركيب، لأن المتكلم هو الذي يدخل المعنى على التراكيب اللفظية وهو يدخل المعاني التركيبية المرتبة في نفسه، ولذلك فإنّ أي حديث عن المعنى واللفظ خارج هذه الصورة ينفي دور المتكلم، وينفي دور واضع اللغة ويتجاوز المعطيات، وهي التراتيب إلى مفاهيم لا برهان عليها وهي المفردات»[1] وبهذا يكون المتكلم منجزا ومنشئا للغة عن طريق وجود علاقات اسنادية في القول بحسب مراعاة سياق التخاطب.

يعتبر المتكلم الركيزة الأساسية في عملية التخاطب، وتظهر هذه الأهمية عند عبد القاهر الجرجاني في كتاب دلائل الإعجاز.ولقد صرح عبد القاهر الجرجاني في مواضع كثيرة بأهمية المتكلم وتقديمه على السامع –المخاطَب- في العملية التخاطبية، ومن ذلك:

- مخاطَبة الجرجاني للمتكلم دون السامع(المخاطَب) ونستشهد بمثال من الدلائل يوجه فيه عبد القاهر الجرجاني كلامه إلى المتكلم دون السامع فيقول: «وإذ قد عرفت هذا في الكناية فالاستعارة في هذه القضية وذاك أن موضوعها على أنك تثبت بها معنى لا يعرف السامع، ذلك المعنى من اللفظ. إن بيان هذا أن تعلم أنك لا تقول: رأيت أسدا إلاّ وغرضك أن تثبت للرجل أنه مساوٍ للأسد في شجاعته وجرأته، وشدة بطشه وإقدامه...ثم تعلم أن السامع إذا عقل هذا المعنى لم يعقله من لفظ أسد ولكنه يعقله من معناه وهو أنه يعلم أنه لا معنى لجمعه أسدا مع العلم بأنه رجل إلاّ أنك أردت أنه بلغ من شدة مشابهته للأسد... مبلغا يتوهم معه أنه أسد حقيقة»[2]

- تصريحه في مواضع كثيرة بتقديم المتكلم على السامع، فنجده في أسرار البلاغة يؤكد هذا الرأي بقوله في باب المجاز العقلي واللغوي: «وهكذا ليضرب زيد لا يكون أمرا لزيد باللغة ولا (اضرب) أمرا للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصح خطابه باللغة، بل بك أيها المتكلم، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن ضرب لإثبات الضرب وليس لإثبات

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ: قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، ط1، الدار العربية للعربية ناشرون، 2009، بيروت، ص230.

[2]- دلائل الإعجاز، ص275.

الخروج، وإنه لإثباته في زمان ماض وليس لإثباته في زمان مستقبل، فأما تعيين من يثبت له فيتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين والمعبرين عن ودائع الصدور»[1].

من خلال هذه النماذج يتبين لنا حرص عبد القاهر الجرجاني على إنجاح التواصل بين الطرفين وكذا حسن استعمال اللغة، إذ أن نباهة المتكلم وحسن تصرفه في اللغة – الاستعمال- هو ما يرتقي به إلى بناء التواصل المراد، فالمتكلم لا دخل له في ألفاظ اللغة، لأنه من اختصاص واضع اللغة، وإنما دوره يتأتى من خلال إظهار مهاراته أثناء وقوع اللغة بين يديه (الكفاية التخاطبية) – مستوى الاستعمال – ليتفنن بها ومن خلالها، بجعلها مؤطرة بسياق التواصل وقابلة للتعبير عن آرائه «وإذا كانت اللغة تسهم في عملية التخاطب بتزويد المتخاطبين بالمادة اللغوية الخام، فإن الكفاية اللغوية للمخاطِب –المتكلم- كفيلة بالقيام بتركيب الرسالة المبلِّغة تركيبا سليما، لأداء مهمة الإبلاغ والإفادة إحداثا وإفهاما، وتكفل كفايته التخاطبية بنجاحه في استخدام المقولات اللغوية استخداما مناسبا للسياقات المختلفة، ومعينا على تحصيل غاية التفاهم بينه وبين مخاطبيه»[2] وهذه الرؤية الجرجانية لقيمة المتكلم ودوره في استعمال اللغة جعلت عبد القاهر الجرجاني يربط الفصاحة بالمتكلم دون واضع اللغة، فالفصاحة في نظره تكون من خلال حسن النظم وتوخي معاني النحو في النفس، وليست الفصاحة عنده كما حددها سابقوه في حدود اللفظ الفصيح واللفظ الهجين. إلا أن اهتمام الجرجاني بالمتكلم لا يعني غياب المخاطَب من حديثه، إذ حظي هو الآخر بأهمية إلى حدٍ ما مادام مستقبلا للكلام.

2-2 المخاطَب (السامع) وفعل التدبر:

نظر عبد القاهر الجرجاني إلى عملية التواصل أنها نشاط لغوي يتأسس وفق تفاعل تواصلي بين طرفين متكلم ومخاطَب. ويعتبر المخاطَب طرفاً فاعلاً في عملية التواصل، وقد استعمل الجرجاني لفظ (السامع) بكثرة للدلالة على المخاطَب ونادرا ما يذكر لفظ (المخاطَب)، ولا فرق عنده بين اللفظتين، فنجده يستعملهما للدلالة على المستقبِل للكلام، فيقول في الدلائل في فصل (إنما): «إن قيل قد مضيت في كلامك كله على أن (إنما) للخبر

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، ط1، مطبعة المدني، السعودية، 1991، ص355.

[2]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص152.

لا يجهله المخاطَب، ولا يكون ذكرك له لأن تفيده إياه، وإنا لنراها في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمرا قد غلط فيه»[1]. لا يقل دور المخاطَب أهميةً عن دور المتكلم حسب ما يراه الجرجاني، فهو مدعوّ إلى أن يستفيد من القصد الذي بثه المتكلم في كلامه، وكأنه يعمل على تفكيك المعنى وإعادة بنائه بالاستناد إلى عمليات ذهنية واستدلال قصد التأويل المناسب بحسب المقام، وذلك فيما يتيحه له عقله وذوقه بمعرفة مضمرات نظم المتكلم ، وهنا تظهر كفاءته في حسن التأويل، فيقول الجرجاني في باب اللفظ والنظم مشيدا بأهمية المعرفة الخلفية لدى المخاطَب (السامع): «واعلم أنه لا يصادف القول هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا، حتى يكون من أهل **الذوق والمعرفة**، وحتى يكون ممن تحدِّثه نفسه بأنَّ لما يومئ إليه من الحُسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحِيَّة تارةً، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجّبته عجِب، وإذا نبَّهته لموضع المزية انتبه»[2] فقد كان حديث عبد القاهر عن المخاطَب مرتبطا بنوع معيّن، فهو مخاطَب ذو كفاءة لا تقل عن كفاءة المتكلم، وهو ما يظهر من حديث عبد القاهر عن الذوق والمعرفة لدى المخاطَب والتي تسمح له بالتفاعل مع السياق التخاطبي، وفي ذلك يرى محمد محمد يونس علي أن وظيفة المخاطَب في عملية التخاطب والتلقي «هي وظيفة التفكيك، أي تفكيك الرسالة اللغوية، وهو دور إيجابي من حيث كونه مكملا لعملية التركيب التي قام بها المخاطِب، وذلك لأنه ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمر بمرحلتي التركيب والتفكيك»[3]، وهنا يكون المخاطَب بحسب الجرجاني مخاطبا مشاركا في عملية التواصل، فلا يستقبل فقط ما يصله من خطاب وإنما يشارك في بناء فهم مناسب للقول من خلال الآليات التي يسخرها في ذلك وهما الاستدلال والتأويل، من أجل تتويج عملية التخاطب بالنجاح، وهو نجاح نسبي مرتبط بالعلاقة بين أطراف التخاطب ودرجة مساهمة كل طرف في تفعيل التواصل.

نستحضر هنا مبدأ التعاون عند غرايس وفي ذلك يقول شكري المبخوت أن «عبد القاهر يتعامل مع المتلقي من خلال مفهومه الإبداعي، وهو مفهوم يضع المتلقي في مرتبة المبدع، لكنه برغم ذلك يعطيه حقوقا لا تقل أهميتها عن الحقوق التي يحوزها المبدع ذاته.

[1]- دلائل الإعجاز، ص228.

[2]- م. ن، ص291.

[3]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص155.

كما أنه يضفي عليه مواصفات تكاد تتعادل مع المواصفات الإبداعية. ومع الجمع بين الحقوق والمواصفات تتعدد طبيعة المتلقين، ما بين قارئ ناقد وقارئ متذوق ومتلق معلوم أو مجهول ومتلق سلبي أو إيجابي»[1] لهذا يكون المخاطَب القارئ ملزما بالاهتمام بتوسيع حقوله المعرفية المجسدة لكفاءته، فعليه أن يهتم بكل ما يمكن «أن يساعده في الكشف عن عناصر مضمرة داخل النص...حتى يتمكن من تطوير أدوات الاشتغال على النص الأدبي، باشتقاق إمكانات جديدة للفهم والتأويل»[2] أو ما سمّاه عبد القاهر بالفهم والتفهم فيقول: «واعلم أنه ليس إذا لم تُمكِن معرفة الكل، وجب تركُ النَّظر في الكل. وأن تعرف العلّة والسبب فيما يُمكنك معرفةُ ذلك فيه وإن قلَّ فتجعله شاهداً فيما لم تعرف، أحرى من أن تسدَّ باب المعرفة على نفسك وتأخذها عن الفهم والتفهم، وتعوِّدها الكسل والهُوينا»[3] فقد بان لنا حرص عبد القاهر على كفاءة المخاطَب ومعرفته، وهي معرفة تتماشى مع سياق تلقيه وتخاطبه، من أجل تلك الوظيفة التي أشار إليها عبد القاهر وهي الفهم والتفهم.

ومن النصوص التي تؤكد اهتمام الجرجاني بالمخاطَب (السامع) قوله عن المزية أنها «ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك، وتستعين بفكرك وتُعمل رويتك، وتُراجع عقلك وتستنجد في الجملة فهمك وبلغ القول في ذلك أقصاه وانتهى إلى مداه»[4] فقد أسند الجرجاني للمخاطَب فعل التدبر في القول وهو فعل كلامي يحصل عنه فهم الخطاب وتأويله بالاستناد إلى الاستدلال، وحجتنا على إلحاح الجرجاني على **فعل التدبر** من طرف المخاطَب هو كثرة المصطلحات التي تحيل إلى التدبر كفعل ينتج عنه أفعال كلامية، ومن تلك المصطلحات يظهر: **(العقل، التروي، الضمير، الفكر، البصيرة، الذهن، البديهية)** «وعندما يوضع الخطاب بين يدي القارئ أو السامع فإنه يتعامل معه بطريقته الخاصة في الفهم، مستعينا في ذلك بثقافته وتجاربه وأحواله الخاصة التي ينفرد بها عن غيره، وإن كانت في معظمها مشتركة بين أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه لغويا، وهو يعطي لفهمه صبغة

---

[1]- شكري المبخوت، جمالية الألفة، النص ومتقبله في التراث النقدي، ط1، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1993، ص60.

[2]- عبد الفتاح أحمد يوسف، قراءة النص وسؤال الثقافة، ص13.

[3]- دلائل الإعجاز، ص292.

[4]- م. ن، ص64.

موضوعية إلى حدٍ ما»[1] وقد يتساءل متسائل عن أهمية هذا الإلحاح من الجرجاني على **التدبر**؟ فنجيبه أن الجرجاني يتعامل مع مخاطَب **حاذق** يدرك خفايا النظم ودقائق القول بمعرفته لمعاني النحو وكيفية تمثلها في الخطاب، فكفاءة المخاطَب لا تقل عن كفاءة المتكلم، لأنّ كل نظم جيّد يحتوي «دقائق وخفايا لا على حد ونهاية، وأنها خفايا تكتم أنفسها جُهدها حتى لا يُتنبه لأكثرها، ولا يعلم أنها هي، وحتى لا تزال ترى العالِم يعرض له السهو فيه، وحتى إنه ليقصد إلى الصواب، فيقع في أثناء كلامه ما يوهم الخطأ، كل ذلك لشدة الغموض»[2]. إن اعتماد الجرجاني على طريق العقل في النظر إلى الأمور ومنها قضية النظم قد جعله يتفرد بنظرة جديدة لم تكن معهودة عند سابقيه، خاصة فيما يخص مسألة التلقي والتخاطب التي عالجها في إطار قضية النظم، لأنها مدار التفاعل بين قطبي التواصل (المتكلم والمخاطَب)، ويزداد بروز النزوع العقلي عند الجرجاني حينما يدعو المخاطَب إلى ضرورة إعمال عقله لتعليل مزية النظم، وكأن الجرجاني يحفز المخاطَب ويبث فيه ثقة بدوره في عملية التخاطب، يتجاوز التلقي والتواصل العادي إلى تلقي يمتاز **بالمزية**، ومساق ذلك نجده في حديث الجرجاني فيقول: «وجملة ما أردت أن أبينه لك: أنه لا بد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة»[3] وعن هذا البروز العقلي عند الجرجاني في النظر إلى القضايا، يذهب حمادي صمود إلى القول أن الجرجاني قد أخضع «الكلام لنواميس الفكر وبروزه على هيئة تحاكي الروابط المنطقية التي يقيمها بين المعاني فتكون البنية اللغوية صدى لبنية عقلية منطقية»[4].

ينبغي للمستمع أن يتحلى بمواصفات وشروط حتى يؤدي وظيفة الفهم، وهي شروط تواصلية كما يحددها الجرجاني وهي الاستعداد للتواصل مع الغير (المتكلم باعتباره طرفا موجها)، عدم الوقوف على ظاهر الخطاب (اللغة المباشرة) وإنما لابد من القيام بعمليات تأويل، توفر ملكة الذوق والمعرفة من أجل التأويل المناسب والفهم الجيِّد، إضافة إلى الرغبة في الاستجابة وكأنه شبيه بقصد المتكلم، وذلك من أجل حصول التأثير ونجاح العملية

[1]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص155.

[2]- دلائل الإعجاز، ص285.

[3]- م. ن، ص41.

[4]- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس، ط1، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981، ص217.

التواصلية، يقول الجرجاني: «واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب –يقصد باب اللفظ والنظم- موقعا من السامع ولا يجد له قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحثه نفسه لما يومئ إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى تختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه، فأما من كانت الحالان والوجهان عنده أبدا على السواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلاّ الصحة المطلقة، وإلاّ إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجدي الكلام معه»[1]. يأتي أُنس المخاطَب بالخطاب والاستمتاع به من خلال الهيئة التي يوجهها به المتكلم نحو المخاطَب، ونقصد هنا آليات المتكلم في خطابه، ومن بينها آلية **الغموض**، كما أشار إليها الجرجاني، وهذا الغموض يجعل المخاطَب شغوفا لمعرفة المعنى المتوارى والمضمر وراء بنية الخطاب «ومن المركوز في الطبع أنّ الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه ومعاناة الحنين نحوه كان نيله أجلى وبالميزة أولى، فكان موقعه في النفس أجل وألطف...»[2] ولهذا فإن الحكم على المخاطَب أنه طرف فعال في عملية تواصل هو حكم صائب، وهو أيضا مؤثر، من جهة أنه يقوم بعمليات ذهنية لا تقل أهمية عن نظيرتها لدى المتكلم، فهو ينصت –أو يقرأ- يفهم، يستنتج، يربط ثم يؤوّل.

لكن قد نتساءل في هذا المقام ما دمنا في حقل التواصل عن مدى فاعلية الغموض في الخطاب مادام أنه موجه إلى مخاطَب يتعاون معه المتكلم من أجل الفهم، وإيصال المعنى، وهنا يمكن الحديث عن خرق قاعدة من القواعد التخاطبية عند غرايس

2-3 الكلام بوصفه ملفوظا:

ورد في لسان العرب، مادة (كلم): الكلام يطلق ويراد به: الإفصاح وقد يطلق ويراد به القول، وقيل: الكلام ما كان مكتفيا بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفيا بنفسه وهو الجزء من الجملة، ومما يدل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: (القرآن كلام الله) ولم يقل أحد من الناس إنه (قول الله) لأن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. لذلك عبّر عنه بالكلام الذي لا يكون إلا

[1]- دلائل الإعجاز، ص190.

[2]- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص118.

أصواتا تامة مفيدة[1]. حدد الجرجاني ماهية الكلام[2] بالمتكلم انطلاقا من ملفوظه، وذلك بربطه بفعل التلفظ شريطة حصول الفائدة. وقد استند الجرجاني في تعريفه للكلام على موقف الأشاعرة* من كلام الله، فقد عرفت الأشاعرة الكلام بأنه «ما أوجب لمحلٍ كونه متكلما وقال أبو إسحاق: الكلام هو القول القائم بالنفس(المتكلم) الذي تدل عليه العبارات»[3] فقد انطلق الأشاعرة من اعتبارهم أن الكلام قائم في نفس المتكلم، فهو«ليس حروفا وأصواتا بل هو مدلول العبارات والرقوم والكتابة وما عداها من علامات»[4] لهذا يؤكد الجويني أن تسمية العبارة كلاما يكون من جانب التجوز والتوسع، فهي –العبارة- دلالة على الكلام وليست الكلام نفسه، بمعنى أن العبارة حسب الأشاعرة هي نازلة منزلة الرموز والإشارات المُفهمة للمخاطبين لإفهام الكلام القائم بنفس المتكلم[5] وقد كانت الأشاعرة مناقضة لرأي المعتزلة في مسألة الكلام، إذ كانت هذه الأخيرة تنفي صفة الكلام النفسي كما يرى الأشاعرة؛ فقد رأت المعتزلة أن إثبات صفة الكلام تكون لملفوظ العبارة فقط ليكون بذلك مستقلا عن النفس وإنما اعتبروه أصواتا ومقاطع «مؤكدين في هذا السياق أن الكلام ليس جنسا متميزا بحقيقة ذاتية،

---

[1]- ابن منظور، لسان العرب، مادة (كلم).

[2]- وردت تعريفات متنوعة للكلام عند اللغويين، فهناك من عرفه على أنه (اللفظ المركب المفيد فائدة يحسن السكوت عليها) فقد اشترطت فيه التركيب والإفادة، ونجد الزركشي يعرفه بقوله: (حصول ماهية (حقيقة) الكلام بمجرد الإسناد الذي يصح معه سكوت السامع).ينظر: عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2010، ص17.

*- يؤكد الأشاعرة على أن الكلام أنواع، فهو إما أن يكون من قبيل الكلام اللساني العادي، وهو عبارة عن تقطيع أصوات، وهذا ممتنع في كلامه تعالى، لأنه يقتضي أن يكون الباري جُرْما. وإما أن يكون من قبيل الكلام النفسي وهو غير خارجٍ عن صفة القدرة والإرادة والعلم، وهذا ليس بصفة جديدة يمكن إثباتها له تعالى.(ينظر: عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، ص21) وقد تبنى الجرجاني هذا النوع الثاني من الكلام وجعله منطلقه في الحديث عن المعاني النفسية للمتكلم.

[3]- الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم محمود الديب، ط3، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ، 1999، 139/1.

[4]- م. ن، ص149.

[5]- عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص18.

لذلك فلا نجد بدّا من ذكر ما يقع الاستقلال به في كلام النفس»[1] ويؤكد محمد العمري هذا الرأي في حديثه عن الخلفية الدينية عند ابن سنان الخفاجي وعبد القاهر الجرجاني، موضحا تأثر كل واحد منها بالمذهب الذي ينتمي إليه، فيقول: «فابن سنان برغم اعتماده الصّرفة بنى تصوره البلاغي على اعتبار الكلام أصواتا ومقاطع متأثرا بمذهب المعتزلة...وعلى النقيض من ابن سنان اعتمد عبد القاهر الجرجاني التصور السني الأشعري في القول بأنّ الكلام حديث نفسي أي معانٍ»[2]. وانطلاقا من مقولة النفس بنى الجرجاني حديثه عن الكلام، بكونه انطلاق المعاني من النفس بقصد يرومه المتكلم، ويبني وفقه أغراضه متجها بها في بنية قولية إلى المخاطَب، فالكلام هو وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الإبلاغي من المتكلم إلى المخاطَب ليظهر بنية متماسكة ومتناسقة قوامها الإسناد في الكلام، وهو ما أشار إليه الجرجاني بالتعليق والذي يظهر محور نظرية النظم؛ مما يجعل أي محاولة لفصل أجزائه تؤدي إلى تغيير في معناه أو إخلال فيه، وهنا يظهر التماسك النصي وترابطه، وهو ما تحدث عنه الجرجاني حين أدرك خصوصية المتكلم في ملفوظه، حيث شبه واضع الكلام بمن «يأخذ قطعا من الذهب إلى الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة»[3] وقد علّق عبد القاهر على بيت بشار بن برد:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

بقوله: «إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورايته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنع الصانع حين يأخذ كسرا من الذهب، فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سوارا أو خلخالا، وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار، ذلك أنه لم يرد أن يشبِّه النقع بالليل على حدة، والأسياف بالكواكب على حدة، ولكنه أراد أن يشبِّه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تتكدر الكواكب وتتهادى فيه، فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد»[4] فالكلام بحسب عبد القاهر الجرجاني يصبح كلاما واحداً نتيجة الترابط والتماسك الذي يرتبط

---

[1]- عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، ص19.

[2]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص25.

[3]- دلائل الإعجاز، ص281.

[4]- م. ن، ص282.

بالمتكلم دون واضع اللغة، وفي ذلك يكون الكلام هو النظم لارتباطه بالمعنى قبل اللفظ، وذلك راجع «لأسباب عديدة أهمها هو الاهتمام بالأثر الذهني الذي تطبعه الأصوات أو الخطوط (المنطوق أو المكتوب) وليس بالألفاظ التي هي عبارة عن وعاء للفكر»[1] لكن هل هذا الكلام الذي يرتبط بالمتكلم، يكون فهمه متعلقا بحدوده اللغوية –مفهوم البنية والترابط الداخلي- أم أنه هناك ما يجعله في ارتباط مع ظروف أخرى؟.

2-4 الكلام بوصفه تلفظا:

صُنف القول حسب مقاييس تتعلق بكيفية انجازه وتأديته، ومن بينها مقياس العلاقة بين المتكلم والمخاطَب وهي علاقة تربط بين المتكلم والمخاطَب وفق سياق التخاطب من جهة، وبين القول والواقع الذي يصفه المتكلم أو ينشئه إنشاءً من جهة أخرى، وهو ما كان سببا في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء، «فالخبر يحيل على القول الذي يمكن تصديقه أو تكذيبه، والإنشاء هو ما اقترن معناه بلفظه بحيث ينجز مضمونه في الخارج بواسطة القول»[2]. يظهر في أعمال التراثيين مفاهيم تتصل بفعل القول وهو ما يقابل مصطلح التلفظ "l'énonciation" وذلك بإعطائهم اهتماما للمقام الذي يظهر فيه القول، كما اهتموا بالغرض والقصد المراد من القول مادام المتكلم هو الواضع له انطلاقا من أفعال كلامية تتصل بالمعنى النفسي والغرض، وهي تتضح عند الجرجاني في أفعال الإثبات والنفي والإنكار التي جعلها مدار اهتمام المتكلم، فينطلق منها لينجز أفعالا كلامية تتصل بالسياق الذي ينجز فيه القول. وقد ذهب أحمد المتوكل في رأيه عن مفهوم الغرض في التراث العربي إلى أنّ مفهوم الغرض يتقارب مع مفهوم القوة المقصودة والمؤثرة بالقول لدى التداوليين في نظرية أفعال الكلام[3] التي صاغها أوستين و قلّمها تلميذه سورل فيما بعد.

يرتبط الكلام بالتكلم أو التلفظ «فالتكلم هو فعل أو فاعلية ينجزها فاعل هو: المتكلم الحيّ أو كلامه الحيّ، ويجسد في الآن نفسه حضور المتكلم الحي أو حضور كلامه الحيّ»[4]

---

[1]- حسين خالفي، «نسقية اللغة ولا محدودية الدلالة»، مجلة الخطاب، ع2، منشورات مخبر تحليل الخطاب، الجزائر، ماي 2007، ص337.

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص30.

[3] - A .Al Moutaouakil :Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe ancienne, publication de la faculté des lettres rabat,1982, p87.

[4]- عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، ص27.

فقد اعتبر فعل التلفظ (التكلم) نشاطاً خاصاً بالإنسان فهو الكائن الذي بإمكانه التلفظ وفق لغة خاصة تتماشى مع سياق التلفظ، فمثلا إذا كان سياق التلفظ يقتضي الحديث بلغة أجنبية يفهمها المخاطَب الأجنبي فذلك يتم بمراعاة حال هذا المخاطَب، وهو أشبه ما يكون بتحيين لساني لفكر المتكلم، وهو تحيين يستند إلى مقام التلفظ، وعن ذلك يؤكد بنفنيست «أن اللغة أو الكلام عموما مشروط بالقصدية، أو بالإرادة الواعية للإنسان، أي بالتحيين اللساني لفكره، وهو ما جعل هذا الباحث يميز بين السيميائي، بوصفه خاصية اللغة (المستخدمة في عملية التكلم أو الدلالة) وبين الدلالي بوصفه الناتج عن نشاط المتكلم (الفرد) الذي يستخدم اللغة»[1] فانطلاقا من موقف بنفنيست يمكن تعريف التلفظ بأنه «هو إنجاز اللغة في الاستعمال من خلال فعل فردي»[2] وهو فعل يرتبط بالمتكلم باعتباره ممارسا للغة بطريقة خاصة، تظهر في طريقة الأداء وفق مقام معيّن، مما يسمح له بإقامة «علاقة مع مخاطَبه وكذلك مع ملفوظه (قوله) لتتجسد في الأحداث الكلامية، والشيء الغالب في هذه الأحداث أنها تسمح للمتكلم بأن يخصّ نفسه بالحديث، وينظم حوله المعطيات المكانية والزمانية لمجموع الحيِّز التخاطبي l'espace discursif»[3]؛ وفي حديث بنفنيست عن هذا المصطلح قام بالتمييز بين الحديث والكلام؛ فالحديث هو الفعل الذي ينتج عنه الكلام، أما الكلام فهو نتيجة لذلك الفعل[4]، فالحديث هو التلفظ، أما الكلام فهو الملفوظ.

ونظرا إلى ارتباط فعل التلفظ بالفاعل (المتكلم) فإن طريقة التلفظ تختلف من متكلم لآخر تبعا لحالة القصد من انجاز الحدث الكلامي رغم احتواء المتكلمين لنفس اللغة، وانطلاقا من هذا الرأي نجد عبد القاهر الجرجاني يشترط في الكلام عموما وفي الكلام الشعري والإبداعي خصوصا الاستخدام الخاص للغة من قبل المتكلم، وهو ما جعله يفرِّق بين المتكلم وواضع اللغة، إذ يؤكد أنه لا يكون المتلفظ متكلما حتى يستعمل أوضاع اللغة على ما وضعت عليه[5] فنسبة الكلام إلى متكلم بعينه لا تصح حتى يقع له اختصاص وتفرد بهيئة الكلام لأنه منشؤه وواضعه ومكمن قصده وهذا التفرد والتصرف في الكلام لدى المتكلم هو

[1]- عبد الواسع الحميري، في آفاق الكلام وتكلم النص، ص29.

[2] -E.benveniste :probleme de linguistique générale, T2, gallimard,paris,p80.

[3]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص88.

[4]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص32.

[5]- ينظر، دلائل الإعجاز، ص308.

ما تحدث عنه الجرجاني في قضية النظم، فنظم الكلام هو تأليفه وسبكه وتضامه بمراعاة معاني النحو التي تسير به إلى مقاصده، بالإضافة إلى عامل الإسناد الذي يجعل عملية التلفظ متعلقة بالمتكلم دون واضع اللغة، ففعل التلفظ حسب الجرجاني هو فعل تلفظ خاص بمتكلم خاص، وهو كما يحدده عبد الواسع الحميري بقوله: «فهو فعل لغوي خاص ينجزه فاعل لغوي خاص، وهذا يقتضي أنه عبارة عن فعل إنتاج خاص للغة الكلام السائدة في لحظة تاريخية بعينها هي لحظة التكلم الراهنة»[1] ومصطلح (الراهنة) يحيل إلى دور السياق في نشوء القول، لهذا يعرف ديكرو وأنسكومبر التلفظ على أنه «ذلك النشاط الكلامي الذي يصدر عن المتكلم في تلك اللحظة التي هو فيها بصدد الحديث»[2] فالتلفظ هو انجاز الفعل الذي يحتويه باعتباره حاملا لقصد يتمثل في تغيير وضع المتلقي، وتعديل نظام أفكاره، فضلا عن سلوكه، ففهم الكلام باعتباره فعلاً تلفظياً يقصد انجاز أثر لدى المخاطَب يستدعي تحديد غايته التداولية والتي ترتبط بالقوة الانجازية التي يتضمنها، وهذا يعني أن الملفوظ قد يحمل قوة انجازية تكون متضمنة في القول، فمثلا: قولنا: (الطقس جميل هذا اليوم) له محتوى دلالي يعني جمال الطقس اليوم بمقابل رداءته بالأمس، كما أنه يحتوي هدفاً تداولياً متضمناً فيه هو قولنا: (لنخرج إذن إلى النزهة...) إلى جانب تضمينات لاقولية مختلفة بحسب السياق، تقتضيها أوضاع المتحدثين.

3/ النظم من المعنى النفسي إلى كفاءة الأداء:

ظهرت عناية الجرجاني في الدلائل مقتصرة على تبيان خواص تراكيب الكلام التي لا تعدوا أن تكون معاني النحو وأحكامه بإنجازها قي مقامات معيّنة، لهذا قارن بين تراكيب القول بحسب ظهورها في مقام معيّن، فقد قارن بين الإثبات والنفي من ناحية والاستفهام من ناحية ثانية مختبرا بعض ما يتوخى فيها من معانٍ من مثل التقديم، التأخير والحذف[3] وذهب الجرجاني إلى القول أنّ «الخبر* وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه وتوصف بأنها

---

[1]- عبد الواسع الحميري، آفاق الكلام وتكلم النص،ص32.

[2]- عمر بلخير، المرجع السابق، ص33.

[3]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص330.

*- يرى خالد ميلاد أن اهتمام الجرجاني بالخبر في الكلام وأنه الأصل فيه يعود في الحقيقة إلى تقيّد الجرجاني بمبادئ الأشاعرة، إذ يرون أنّ الله تعالى قد "تكلّم بكلام واحد وهو الخبر، ويرجع الجميع إليه لينتظم له القول بالوحدة" (ينظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والتداول، هامش ص381 نقلا منه عن كشاف

مقاصد وأغراض»[1] وهذا ما جعله يعتبر أنّ «معاني الكلام كلها لا تتصور إلاّ فيما بين شيئين والأصل الأول هو الخبر»[2]. من هذا القول يظهر الإلحاح على الخبر فقد ابتدأ بذكره واختتم به، وذلك يظهر أهمية الخبر في فكر الجرجاني وكما قلنا بأنّ ذلك راجع إلى الخلفية الابستمولوجية التي ينطلق منها (الفكر الأشعري) وهو ما جعله يقصي الإنشاء من دائرة حديثه، فيمكن القول بأن غاية الجرجاني في الدلائل تقوم على تبيان كيفية إثبات الخبر ونفيه بالنظر إلى النظم الحاصل في الكلام.

1-3 المعاني النفسية والفعل الكلامي:

يسعى المتكلم إلى إثبات حكم هو بمثابة فعل وذلك بالاستناد إلى علاقات الإسناد، وبهذا تظهر أفعال المتكلم عند الجرجاني أنها أفعالا كلامية تنطلق من المعاني النفسية لتفيد أغراضا مختلفة بحسب القصد من إثبات، توكيد(...) وذلك بالنظر إلى السياق الذي ينجز فيه القول.

نظرا لأهمية السياق فإن معظم الباحثين جعلوه أساس ظهور الأفعال الكلامية؛ ومنهم أوريكيوني، فهي ترى أن الكلام إلى جانب كونه تبادلا للمعلومات فهو أيضا «انجاز لأفعال تتماشى مع مجموعة من القواعد، والتي من شأنها تغيير وضعية المتلقي وتغيير منظومة معتقداته أو وضعه السلوكي، ويترتب عن ذلك أن فهم قول معيّن يعني التعريف بمحتواه الإخباري وتوجهه التداولي، أي قيمته وقوته الكلامية»[3]. وقد قام أوستين باستقصاء كل ما يمكن أن نفعله باللغة وذلك انطلاقا من نقده للفلسفة التي تربط الخبر بالصدق أو الكذب دون

التهانوي، ج1، ص303)، وقد رأى أنّ الجرجاني يستدرك على ذلك في سياقات أخرى فيبيّن أن الخبر إنما هو أعظم شأن من سائر معاني الكلام، فيلاحظ أن الخبر وجميع الكلام معاني ينشئها الإنسان في نفسه وأعظمها شأنا الخبر، فهو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وقد ارتبط مفهوم الخبر لدى النحاة والبلاغين بما استقر في نفس المتكلم وثبت من أحداث سواء كان الحدث ماضيا منقضيا أو مستقبلا أو كائنا غير منقضي. (ينظر خالد ميلاد، المرجع نفسه، ص552، وهامش ص382.

[1]- دلائل الإعجاز، ص406.

[2]- م. ن، ص405.

[3] - C .k Orecchioni, l'énonciation de la subjectivité dans le langage, Armand Colin, paris ,p185

سائر الأقوال*، يسعى المتكلم إلى إثبات حكم هو بمثابة فعل وذلك بالاستناد إلى علاقات الإسناد، وبهذا تظهر أفعال المتكلم عند الجرجاني أنها أفعالا كلامية تكون منطلقة من المعاني النفسية لتفيد أغراضاً مختلفة بحسب القصد من إثبات، توكيد(...) وذلك بالنظر إلى السياق الذي ينجز فيه القول وقد رأى أنّ وظيفة اللغة لا تقتصر على إيصال المعلومات والأفكار فقط، بل تتعدى ذلك لتكون «مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صبغة اجتماعية»[1] وهي وظيفة تتعلق بالبعد الاجتماعي للغة، وقد سعى أوستين في محاضراته الأولى إلى بيان أنّ الكلام ينقسم إلى قسمين:

-التقرير :constatif ويتمثل في الأخبار المحضة التي يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وهي ما يقابل الأساليب الخبرية عند العرب.

-الإنجاز: performatif ويتمثل في نوع الأفعال التي يكون انجازها باللغة، وذلك بتوفر عامل المقام الذي يساهم في انجازها بالإضافة إلى شروط الإنجاز مثل الإرادة والقصد وحسن النية وصدقها وتوفر مختلف الظروف الطبيعية والمقتضيات الاجتماعية المطابقة للعمل اللغوي المنجز[2] لذلك فإنّ غياب هذه الشروط يخلّ بانجاز هذه الأفعال في حين أنّ توفر المقام المناسب يجعل من هذه الأعمال أعمالا صائبة.

سعى أوستين** إلى الإجابة عن سؤال يعتبر لب دراسته لأفعال الكلام وهو (ماذا

---

* - انطلق أوستين من انتقاده للتيار المنطقي الذي تبنى ثنائية الصحة والكذب خاصة القول الذي نادى بوجود أقوال صحيحة نحويا، لكنها خالية من الدلالة المنطقية، ومن هؤلاء يظهر تيار الفلاسفة الذين ركزوا على وصف الأشياء وفق ثنائية الخطأ والصواب؛ مما جعل أوستين يعارضهم في رأيهم، إذ رأى بأن هناك أقوالا ظاهرها إثبات إلا أنها لا تخضع لمعيار الصواب والخطأ، وإنما قيمتها تظهر في مضمونها وانجازها بمجرد التلفظ بها.ينظر عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص155.

[1]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص155.

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ض494.

** - يهدف أوستين من نظرية أفعال الكلام إلى دراسة إنتاج القول في مقام الخطاب وليس دراسة الجملة وبذلك يظهر الخروج عن المسار السوسيري، فقد نادى هذا التوجه الجديد بضرورة ربط اللغة بالمؤسسة الاجتماعية وهو ما يظهر في فعل القول, وقد ميّز أوستين في المرحلة الأولى بين الخبر والإنشاء، لكن سرعان ما تنبه إلى وجود نظرية لغوية أعم قادرة على احتضان أفعال الخطاب والإحاطة بكل ما نفعله باللغة في جميع المقامات وهي نظرية أفعال الكلام، وقاده هذا التوجه إلى تمييز أنواع من المجموعات اللغوية وهي: الحكميات، السلوكيات، التنفيذيات، العرضيات، والوعديات، ولكن نظرا لوجود تداخل بين هذه العائلات اللغوية عند أوستين فإن هناك من أتى ونقده فيما بعد ومنهم تلميذه سورل.

نصنع عندما نتكلم؟) وما هي حقيقة الأفعال التي نحققها بالكلام؟ وانطلاقا من هذا السؤال جعل أوستين الكلام متحققا في ثلاث أفعال تمثل مختلف الوظائف اللسانية التي أسس عليها ما سمّاه نظرية (القوى المقصودة بالقول).

-فعل القول: l'acte de locution ويسمى أيضا بفعل الكلام، وهو إنتاج متوالية من الأصوات طبقا للمستويات اللغوية (النحو، المعجم، الصرف، الإعراب) فهو إنتاج قول وفق دلالة تخضع لتركيب معيّن (النظم بمصطلح الجرجاني).

-فعل مقصود بالقول:l'acte d'illocutoire ويمثل ما يفهم بالقول كأن يفهم منه أنه نصح، أو إلزام، فهو فهم الفعل الكامن في الجملة «وبفضله يحدث رد الفعل لدى المخاطَب»[1] .

-فعل التأثير بالقول l'acte perlocutionnaire وهو ما ينتج عن القول من آثار لدى المخاطَب إثر القول، بأن يكون تغييرا يطرأ في المخاطَب بالعزم على فعل ما[2]؛ وقد اشترط أوستين توفر عامل القصد في حصول الفعل الإنشائي، ومعنى القصد كما يشرحه عمر بلخير بحسب عمل أوستين هو «أنّ الفعل الإنشائي الذي يصدر عن شخص يرفض في قرارة نفسه دلالته يعتبر فعلا غير متحقق»[3] فرغم إنتاج القول إلاّ أنه لا يؤدي قصد من ورائه، وهو ما يظهر عند عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن إنتاج القول انطلاقا من المعاني النفسية لدى المتكلم والتي يمثلها عامل القصد، فلا كلام بدون قصد، لأن استخدام الكلام يكون بقصد "تأدية فعل بعينه خاصة إذا كان الكلام هو الفعل ذاته"[4] فالاستعمال مرهون بالقصد .

تدارك سورل◆ ما وقع من هنّات في عمل أوستين فيما يخص حديثه عن أفعال الكلام إذ لم يقتنع بالتقسيم الذي وضعه أوستين وقد رأى فيه غموضا يعود سببه إلى التداخل السائد

---

[1]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص127.

[2]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص158.

[3]- م. ن، ص155.

[4]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص126.

◆- صنف سورل أفعال الكلام إلى مجموعات هو الآخر، وحاله في ذلك حال أستاذه أوستين فيما سبق، وقد راعى في تقسيمه مجموعةً من الاختلافات التي تحدث تغيرا من مجموعة لأخرى؛ ومن تلك الاختلافات ذكر: الاختلاف في الغاية، وجهة المطابقة، والحالة النفسية، الاختلاف في قوة وشدة عرض الغاية الكلامية. وقد لخص سورل هذه الأفعال في مثال توضيحي، فيقول: "فمثلا من خلال أمرك بأن تفعل شيئا أدفعك إلى أن تقوم به، ومن خلال المجادلة معك، قد أتمكن من حثّك، وحين أصدر حكما قد أقنعك، ومن خلال رواية قصة قد أذهلك" ومن خلال هذا القول

بين المجموعات التي صاغها، مما يصعِّب تحديد معالم كل مجموعة؛ وهذا ما جعل سورل يرى في عمل أوستين افتقاراً إلى أسس ثابتة وواضحة ما عدا المجموعة الخامسة[1]، لأنها مجموعة يلاحظ فيها تعلقا مباشرا بالقصد وأثر القول؛ وقد توصل سورل إلى القول بأنّ الفعل اللغوي يمثل وحدة دنيا للتواصل اللساني، وقد رأى أن دراسة الجملة تكون بالنظر إلى إنتاج الفعل الكلامي ضمن مقام معيّن وبذلك يكون الفعل الكلامي عند سورل متكون من:

- قوة مقصودة بالقولforce illocutoire
- مضمون قضوي إحالي، وبذلك تكون الجملة مشتملة على محددات للقوة المقصودة بالقول وغالبا ما يتم تحديد هذه القوة بالاستعانة بالمقام.

ربط الجرجاني الكلام بالمعنى النفسي، وهذا المعنى يخرج إلى الإنجاز بفعل العلاقات الاسنادية في القول، لتصبح بذلك أفعالاً كلامية مرتبطة بالمعنى النفسي، وكأنها تنطلق من الداخل بحمولة قصدية تنجز من خلالها مختلف الأغراض التي تقع في القول بفعل عامل الإسناد فيه، وهو ما يظهر بشكل موسع لدى الجرجاني في مصطلح النظم، والذي يشمل كل العمليات الذهنية والنحوية التي يمر بها القول من أجل الوصول إلى مستوى الإنجاز والأداء، فالإسناد له علاقة بعمل المتكلم، لأن هذا الأخير يجعل الإسناد ملاذا ووسيلة يعبر بها عن اعتقاده وما استقر في نفسه من علم وشكّ وغيرها من الأفعال النفسية التي ينتج عنها حصول

يظهر تداخل سورل مع أفعال العرض لدى أوستين، مادام يدخل فيها المتكلم في علاقة مع غيره عبر السياق، وفي ذلك إعلاء من سورل لأفعال دون أخرى، خاصة وأنه قد صرّح بقصور تقسيم أوستين، فيقول في كتابه « sens et expression »:"...تظهر أفعال الممارسة محددة بمفهوم ممارسة السلطة على الأقل...وأفعال السلوك يكون تحديدها غير كافٍ كما بينه أوستين، لأنها تعود إلى ما هو قبيح أو جيِّد بالنسبة للمتكلم والمستمع ليس إلا" ينظر:
J .I. searl :sens et expression ,trad, joelle pronst, éditions minuit, Paris,p49

وقد صنَّف أفعال الكلام إلى مجموعات هي:

1)أفعال الإثبات: يكون فيها المتكلم مسؤولاً عن وجود وضع للأشياء ويشمل التأكيد، التحديد، الوصف

2) أفعال التوجيه: تجعل الشخص يقوم بفعل معين وتشمل الأمر، النهي، الطلب

3) أفعال الوعد: وغايتها إلزام المتكلم بالقيام بشيء معين وفيه نجد سورل يتماشى مع رأي أوستين

4) الأفعال التعبيرية: تعبِّر عن حالة نفسية كالاعتذار، السرور..

5) الإعلانات: غايتها إحداث تغيير عن طريق الإعلان وتشمل الأفعال الدالة على ذلك الإعلام، الإخبار، الإعلان. ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص160 .

[1]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص159.

الفائدة من الكلام[1]، ففعل المتكلم يقع من جهة المعنى وليس من جهة اللفظ، وهو ما أشار إليه الجرجاني في حديثه عن المعاني التي تنطلق من النفس، وهنا نجد خالد ميلاد يطلق على تلك الأفعال التي تنطلق من النفس بأفعال المتكلم النفسية، وقد شرحها بقوله: «...ومحصل معنى الكلام النفسي لديهم أنّ من يريد أن يأمر أو يخبر أو يستخبر أو ينادي يجد في نفسه قبل التلفظ معناها، ثم يعبِّر عنه بلفظ أو كتابة أو إشارة، وذلك المعنى هو الكلام النفسي وما يعبِّر به هو الكلام اللفظي، وقد تميّز الجرجاني بنوع من المقاربة بين معنى الكلام النفسي والمعاني النحوية الحاصلة في ذهن المتكلم حصول كفايةcompétence فيعتبر الكلام اللفظي إنجازا performance لتلك الكفاية النحوية»[2] وعلى هذا الأساس يكون حديث الجرجاني عن المعاني النفسية حديث يتواشج مع مفهوم القصد والإنجاز فهي معاني يثبت بها قصده ويأتي انطلاقا من توخي معاني النحو إلى إثباتها لدى المخاطَب بأفعال كلامية تنجز بحسب السياق وهذا ما نلمحه في فصول الدلائل في كيفية خروج القول إلى أغراض تستفاد من طريقة النظم والتي تحيل إلى إثبات معنى المتكلم، منها النفي، الاستفهام...والتي تنجز ضمنها أفعال كلامية بحسب النظر إلى السياق، ففي فصل التقديم والتأخير قدّم الجرجاني نماذج خطابية تظهر كيفية تأثير المعنى النفسي لدى المتكلم في صياغة القول، فتخرج به تلك الآلية –التقديم والتأخير- إلى انجاز أفعال كلامية بحسب المقام الذي يتواجد فيه.

3-2 الفصاحة والبلاغة وسياق التلفظ:

استهل الجرجاني حديثه في الفصول الأولى من كتاب دلائل الإعجاز عن قضية الفصاحة والبلاغة كما أنه ختم الكتاب بفصول طويلة نوعا ما تحدث فيها عن البلاغة والفصاحة والإعجاز، وبذلك تظهر هذه القضية ذات أهمية بالغة في الكتاب إن لم نقل أنها عموده الرئيس، ومن الملاحظ أنه قام بربطها في غالب الأحيان بأمثلة من القرآن الكريم، لأن أول ما تحدى به العرب هو الإتيان بنص فصيح معجز مثله وفي ذلك قام الحديث عن هذه القضية وتطاولت الألسن بين ثنائيات مارست تنظيرات وتطبيقات عن مدى مصداقية الآراء، وهي قضية كثيرا ما ربطت بالمذهب التكلمي لكل فرقة أو عالم «ومع ذلك فإنّ

1- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، هامش ص208.

2- م. ن، ص. ن.

الأصول الكلامية كان لها تأثير ضخم لا يمكن تجاهله في كتب البلاغة المتخصصة»[1] وهذه حال الجرجاني في ربطه قضايا لغوية بالتوجه العقائدي الذي تبناه ونقصد هنا المذهب الأشعري عنده والذي ينطلق من المعاني النفسية.

اهتم الجرجاني بلحظة إنجاز الكلام انطلاقا من المعاني النفسية التي تنطلق من نفسية المتكلم وفق قصد تتعلق به، ويتحدد لاحقا في الأغراض التواصلية التي يضمرها تارة ويصرِّح بها أخرى، فاعتبر أغراض المتكلم محددة لانجاز ما يناسبها من معاني النحو الحاصلة في نفسه، ذلك أن المقامات والأحوال هي التي تقتضي معاني النحو التي توصف عند الجرجاني بكونها خواص تراكيب الكلام التي تقتضيها الأحوال والأغراض[2] وبذلك يكون تركيب الكلام (القول) عند الجرجاني هو انجاز لمعاني النحو، وتظهر المزية والفضيلة في حسن استخدام تلك المعاني النحوية بحسب مناسبتها لمقام القول، وفي ذلك يقول الجرجاني: «فلا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى من معانيه، ثمّ إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب، ونرى العلم بها مشتركا بينهم»[3]. كما أن الجرجاني قد تنبه إلى أهمية القصد الذي يبني وفقه المتكلم كلامه، وهو ضروري في بناء الكلم فيقول في معنى القصد إلى معاني الكلم «أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها(...) وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق(...)والأحكام التي هي محصول التعلق»[4] تنبه الجرجاني إلى أهمية معاني النحو في القول وأثرها في معاني الكلام بحسب الأغراض التي تحملها لذلك بيّن أن المعاني النحوية منتظمة في نظام مجرد يكون العلم به مشتركا بين العرب وهو نظام تختزله نفس المتكلم بحيث يكون كالمرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت حتى رآها في مكان واحد، وهذه المعاني النحوية المجردة هي المعاني الأول. وهي معاني نحوية تتوخى في معاني الكلم بحسب نظم ونضد وتأليف وتركيب وترتيب يطابق الأغراض والمقاصد في علاقتها بمختلف المقامات المعيّنة وما يتصل بها من مقتضيات الأحوال، فتكون

[1]- محمد عزام، اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب إلى المكبوت، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2008، ص69.

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص321.

[3]- دلائل الإعجاز (مقدمة المحقق، ص ش).

[4]- م. ن، ص313.

معاني الكلام من معاني النحو، وتسمى لدى نظمها وإنجازها المعاني الثواني باعتبارها مولدة من المعنى الأول مع مطاوعة مراد المتكلم وما يتصل به من أحوال ومقامات.

ربط الجرجاني الفصاحة والبلاغة بالكلام والممارسة وعلاقته بالأغراض والمقاصد، وهذا ما عنون به أحد فصول كتابه إذ يقول: «في تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبِّر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد وراموا أن يعلموهم في نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم»[1]. يظهر من خلال هذه الفقرة التوجه الجديد الذي صاحب نظرة الجرجاني إلى ثنائية الفصاحة والبلاغة إذ ربطهما بالسياق[2] وما به يحصل النظم في الكلام مما يؤدي إلى انجاز الأغراض والمقاصد فيه، وفي ذلك إشارة منه إلى دور السياق في نشوء التأليف بين الملفوظات وما به تتحقق الفصاحة والبلاغة في الكلام عن طريق الصياغة التي يتفرد بها المتكلم، مما يجسد حضوره في خطابه (قوله)، وهنا تظهر الذاتية في الخطاب نظرا لتعلق استعمال اللغة بالمتكلم دون واضع اللغة، وهذا ما ألّح عليه الجرجاني، لأن «الفعل الفردي لامتلاك اللغة يدخل المتكلم في كلامه وهو اعتبار جوهري في تحليل الخطاب»[3] وفي ذلك يقول الجرجاني: «نرى اللفظة تكون في غاية الفصاحة في

[1]- دلائل الإعجاز، ص43.

[2]- ظهرت الدراسات الأولى للسياق ضمن المدرسة الاجتماعية التي أسسها العالم الانجليزي فيرث في بريطانيا، وقد قام فيرث بتقسيم السياق إلى قسمين هما: السياق اللغوي وسياق الموقف، وحدد عناصر سياق الحال ورأى أنها جزء من أدوات عالم اللغة ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر التالية: الملامح الوثيقة بالمشتركين كالأشخاص والخصائص الذاتية المميزة للحدث الكلامي أو غير الكلامي لهؤلاء المشتركين / الأشياء ذات الصلة بالموضوع والتي تفيد في فهمه/ تأثيرات الحدث الكلامي ونص على أن اللغة تدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها، لأنها مزيج من عوامل العادة والعرف والتقليد وعناصر الماضي والإبداع، وكل ذلك يشكل لغة المستقبل، وعندما تتكلم فإنك تسخر كل هذه العوامل في خلق فعلي ملفوظ ونتاج لغتك وشخصيتك هو أسلوبك ، وقد سار تلامذة فيرث على نهج أستاذهم فاهتموا بدراسة السياق ومنهم الباحث العربي تمام حسان الذي ظهر هذا التأثر عنده بجلاء في مؤلفاته منها اللغة العربية معناها ومبناها، مناهج البحث اللغوي، وقد قام تمام حسان بتطبيق النظرية السياقية في المعنى على جهود العرب القدامى ومنهم عبد القاهر الجرجاني، والذي ربط من خلاله مصطلحي التعليق والنظم بالنظرية السياقية الحديثة.

[3]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص152.

موضع ونراها بعينها فيما لا يحصى من المواضع وليس فيها من الفصاحة قليل ولا كثير»[1]
وهي رؤية (بالاستناد إلى الفعل رأى في هذا القول) تحيلنا إلى امتلاك اللغة في الاستعمال، بمعنى أنه يعكس كفاءة المتكلم في الأداء، ليكون ملمحا يعود على جانب ذاتي في تفرد المتكلم بالأداء.

3-2-1 مزية الفصاحة في معنى المتكلم :

إنّ الأداء الذي يجعل المتكلم ممتلكا للغة في الاستعمال، يكسب القول مزية في التواصل وإيصاله إلى درجة الفهم والإفهام، يقول الجرجاني عن المزية: «المزية التي من أجلها نَصف اللفظ في شأننا هذا بأنه فصيح، مزية تحدث من بعد أن لا تكون، وتظهر في الكلم من بعد أن يدخلها النظم. وهذا شيء إن أنت طلبته فيها وقد جئت بها أفرادا لم ترُم فيها نظما، ولم تحدث لها تأليفا، طلبت محالا. وإذا كان كذلك وجب أن يعلم قطعا وضرورة أنّ تلك المزية في المعنى دون اللفظ.»[2] ترتبط الفصاحة والبلاغة بالمتكلم، فتظهر فصاحة المتكلم في «ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح»[3] وهذا ما يجعل الحديث في ذلك متوقفا على النظر في القدرة التي يتمتع بها المتكلم مادام الأمر راجع إلى ملكة يقتدر بها(...)وهو ما يظهر في الدرس التداولي بما يعرف بالكفاءة التداولية، بالإضافة إلى النظر في شروط الخطاب التي بلورها غرايس والتي تجعل معنى المتكلم قابلا للفهم داخل خطابه.

تدارك الجرجاني زلل أنصار اللفظ في تقييدهم للفصاحة على جهة اللفظ دون المعنى، وذلك يظهر في المزية التي أحدثها للفصاحة من جهة المعنى، وهذا المعنى إنما يكون معنى المتكلم فهو الذي ينشئه انطلاقا من المعاني النفسية ليقوم بصياغتها في مرحلة تالية عبر بنية قولية تظهر في النظم الذي يتوخى فيه معاني النحو بين الكلم، وفي ذلك نقر بأن الجرجاني –كما أقر هو بنفسه- قد ربط مزية الفصاحة بمعنى المتكلم دون واضع اللغة وفي ذلك يقول: «قد علمنا علما لا تعترض معه شبهة: أنّ الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن

---

[1]- دلائل الإعجاز، 401.

[2]- م. ن، ص401.

[3]- القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص72.

مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة»[1] ويذهب نصر حامد أبو زيد في رأيه عن الجرجاني إلى أنّ هذا الأخير يقوم على تصور أسبقية المعاني الذهنية على الدلالات الصوتية «فالمعاني تعرف أولا، ثمّ يتواضع أهل اللغة على الأصوات للدلالة على تلك المعاني الذهنية»[2] وهو إشارة إلى أهمية الفكر واللغة في عمل الجرجاني، فعن طريق الفكر تتولد المعاني وهو في ذلك شبيه بالنظرة الفلسفية التي تجعله في التقاء مع تيار فلاسفة اللغة، مادامت المعاني عنده تنطلق من نفس المتكلم إلى الخارج ضمن صياغة يريدها، وفي ذلك يقول: «...وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر...علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[3]

يبدو جليا أنّ الجرجاني قد تفطن إلى الإنجاز الذي يتعلق بالمتكلم وذلك من منطلق استعماله اللغة المتواضع عليها استعمالا يجعله ينطلق من المعنى كبنية داخلية –معاني نفسية- تخرج إلى السطح في هيئة نظمية تظهر في تعلق الكلم بعضها ببعض وفي ذلك تحصل مزية الفصاحة في القول بخروجه من سطحيات اللفظ إلى أعماق المعنى وهو ما ينطلق من أعماق النفس باعتبارها منشئة للقول، وفي ذلك نستشهد بنص طويل للجرجاني يبيِّن فيه كيف أن المتكلم لا يخرج عن أوضاع اللغة المتعارف عليه ولكنه يتفرد بخصوصية النظم الذي يجعله يتفرد بالمعاني التي تكسب القول مزية الفصاحة. يقول الجرجاني: «وإذا كان كذلك* فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئا ليس هو له في اللغة حتى يُجعل ذلك من صنيعه مزية يُعبِّر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئا أصلا، ولا أن يحدث فيه وصفا. كيف؟ وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه وأبطل أن يكون متكلما، لأنه لا يكون متكلما حتى يستعمل أوضاع لغةٍ على ما وضعت عليه. وإذا ثبت من حاله أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئا ليس هو لها في اللغة، وكنا قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة، وجب أن نعلم قطعا وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة في ظاهر الاستعمال من صفة اللفظ، فإنهم لم يجعلوها وصفا له في نفسه ومن حيث هو صدى صوتٍ ونطق لسان، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم في المعنى، لأنه إذا كان اتفاقا أنها عبارة عن

[1]- دلائل الإعجاز، ص401.

[2]- نصر حامد أبو زيد: إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ط6، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2001، ص77.

[3]- دلائل الإعجاز، ص54.

*- التقدير يعود على عبارة (الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة).

مزية أفادها المتكلم ولم نره أفاد في اللفظ شيئا، لم يبقَ إلاّ أن تكون عبارة عن مزية أفادها في المعنى.»[1].

ما يمكن ملاحظته أيضا عن كلام الجرجاني أنه قد ربط معنى المتكلم بالإفادة، لأن النظم الذي ينبني على المعنى أكيد أنه سيؤدي فائدة من المتكلم إلى المخاطَب، وهو ما يدخل ضمن قوانين الخطاب التي صاغها غرايس، وعن ذلك تقول ذهبية حمو الحاج: «إنه من مبدأ خضوع المخاطب للمتلقي وخضوع المتلقي للمخاطب لابد من البحث عن القواعد التي تساهم في تواصل النشاط الكلامي»[2] وهي فائدة في القول، تغيب إذا غيِّب المعنى، ونجد الجرجاني في موضع آخر يؤكد هذا الرأي في أهمية النظم لحصول الفائدة من القول، وذلك التأكيد انطلق فيه من رأي معارضيه والذي يرى فيه تناقضا بين الرأي الظاهر والمضمر، لماذا؟

الجواب الذي لمحناه في الدلائل يظهر في إشارة الجرجاني إلى تعارض تلك الطائفة (أنصار اللفظ) في كثير من الأحكام بين الظاهر والمخفي بمعنى أن تمعن الجرجاني في آرائهم ومقولاتهم جعله يستنتج أن هناك تعارضا ضمنيا في سياقات حديثهم، وهم لم ينتبهوا لذلك، وفي ذلك يقول الجرجاني: «..وذلك أنهم قالوا (إنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات وإنما تظهر بالضمِّ على طريقة مخصوصة[◆] فقولهم بالضم لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة، من غير اتِّصال يكون بين معنييهما، لأنه لو جاز أن يكون لمجرّد ضمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة، لكان ينبغي إذا قيل:(ضحك، خرج) أن يحدث في ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة ! وإذا بطل ذلك لم يبقَ إلاّ أن يكون المعنى في ضمِّ الكلمة إلى الكلمة توخِّي معنىً من معاني النحو فيما بينهما، وقولهم : على طريقة مخصوصة يوجب ذلك

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص401، 402.

[2]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص173.

[◆]- هذا القول منسوب إلى القاضي عبد الجبار المعتزلي بنصه في المغني ج16، ص199، وعنوان الفصل في المغني هو (فصل في الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام) ومن أقوال القاضي عبد الجبار التي نقدها عبد القاهر أيضا قوله: (إنّ المعاني لا تتزايد، وإنما تتزايد الألفاظ) المغني :16، 199 وهذا ما عابه عبد القاهر بقوله: (وهذا كلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصحّ عليه، غيرَ أن تجعل (تزايد الألفاظ) عبارة عن المزايا لتي تحدُث من توخِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلِم، لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان، مُحالٌ) دلائل الإعجاز، ص395.

أيضا، وذلك أنه لا يكون للطريقة إذا أنت أردتَ مجرّد اللفظ معنىً.»[1] يظهر عامل السياق بين الألفاظ ذا أهمية في بلوغ المعنى، ومن الملاحظ أنّ الجرجاني قد أشار إلى تنبه أنصار اللفظ إلى هذه القيمة إلاّ أنهم لم يقفوا على دقائق تراكيبهم في الرأي، في حين تبعهم الجرجاني بروية في عباراتهم، من أجل أن يكشف مضمرات كلامهم التي أغفلوا قيمتها. يقول الجرجاني في موضع يشير فيه إلى تناقض تلك الفئة في أقوالها: «واعلم أنك تجد هؤلاء الذين يشكون فيما قلناه، تجري على ألسنتهم ألفاظ وعبارات لا يصح لها معنى سوى توخِّي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثمّ تراهم لا يعلمون ذلك.»[2] فهو انتباه من عبد القاهر إلى التناقض الذي وقع فيه أنصار اللفظ.

ربط الجرجاني الفصاحة بالمتكلم والكلام، فمن جهة ارتباطها بالمتكلم يظهر قول الجرجاني عنها أن «الفصاحة فيما نحن فيه، عبارة عن مزيَّة هي بالمتكلم البتة»[3] فهو الواضع للمعنى في الكلام بحسب استعماله للغة وفي ذلك تظهر كفاءته التداولية والتي تتبنى على نوعين من المعارف «معارف متعلقة بواقع حال وملابسات التخاطب وهي معارف موازية. ومعارف متعلقة بواقع التجربة الإنسانية المشتركة وهذه معارف سابقة، وبه كانت الكفاءة التداولية قائمة على كفايتين: سياقية حالية وأخرى موسوعية»[4]؛ وأما ارتباط الفصاحة بالكلام ففيه تحدث وبه تكون بارزة بالتفاعل الذي يكسبه النظم للألفاظ لتحقيق المعاني، وبذلك فهي مرتبطة بالمعنى دون اللفظ، وما هذا الأخير إلا واسطة للوصول إليها، وفي ذلك نجده يقول: «...وجملة الأمر أنّا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنا نوجبها لها موصولة بغيرها ومعلقا معناها بمعنى ما يليها»[5]. إنّ كلام الجرجاني عن الفصاحة يحيل إلى ملمح تداولي يتعلق بالانجاز الذي تتواشج وتتعلق به الفصاحة كيف؟

ذلك أن الفصاحة تقع في الكلام والكلام هو ممارسة اللغة في الاستعمال وهو ما يؤكد فرضية الجرجاني حين تنبه إلى أن الفصاحة لا تقع في أوضاع اللغة وإنما تكون من طريق

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص394.

[2]- م. ن، ص405.

[3]- م. ن، ص302.

[4]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص217.

[5]- دلائل الإعجاز، ص402.

المعاني التي تنطلق من المعاني النفسية للمتكلم وتمر عبر بنية منجزة هي الكلام، وكأنّ هناك سيرورة بين اللغة و المعنى والمتكلم والكلام «وبما أنّ كل خطاب مؤلف من كلمات لغوية فإنّ اللغة التي هي أداة للتواصل بين الناس وللتعبير عن مشاعرهم وأفكارهم هي التي ينبغي أن تخضع للتأويل»[1] وبذلك فإنّ النظر في الفصاحة (فصاحة اللفظ) يكون من جهة موقعه في الكلام وتفاعله في سياق النظم، ومن هنا نفى عبد القاهر أن تكون الفصاحة صفة في اللفظ محسوسة «لأنها لو كانت كذلك، لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحا.وإذا بطل أن تكون محسوسة، وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة. وإذا وجب الحكم بكونها صفةً معقولة فإنّا لا نعرف للّفظ صفةً يكون طريق معرفتها العقل دون الحس، إلاّ دِلالته على معنًى. وإذا كان كذلك، لزم منه العلم بأنّ وصفنا اللفظ بالفصاحة وصفٌ له من جهة معناه، لا من جهة نفسه، وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عُذر في الشك»[2] ومما قدمه كمثال عن قمة الفصاحة في النظم والمعنى أن الفصاحة الواردة في قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) تكون من بعد انتهاء الكلام على آخره، ولا تقتصر على اللفظ المفرد (اشتعل)[3]

اتبع الجرجاني في انتصاره لمزية الفصاحة في التركيب أسلوب الاستدلال وهو الإتيان بحجة الخصم ثم دحضها بحججه هو، فيظهر في تحليله للآية ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾[4] تركيزه جهة الفصاحة على أثر السياق في الآية، فلفظة (اشتعل) تظهر فصاحتها بتفاعلها وتضامها بفعل السياق مع الألفاظ المجاورة لها «فإذا قلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: (واشتعل الرأس شيبا) أنها في أعلى رتبة من الفصاحة لم توجب تلك الفصاحة لها وحدها ولكن موصولا بها الرأس معرّفا بالألف واللام ومقرونا إليهما (الشيب) منَّكرا منصوبا»[5]. ربط الجرجاني الفصاحة بأمور معنوية تظهر في هيئة الضم والتأليف بين الألفاظ وإنه تأليف متعلق بقصد المتكلم «إذ يحتل القصد الدال للمتكلم مكانة مركزية داخل النموذج التأويلي كما

[1]- محمد عزام: اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب إلى المكبوت، ص69.

[2]- دلائل الإعجاز، ص407.

[3]- م ن، ص ن.

[4]- سورة مريم، الآية 04.

[5]- دلائل الإعجاز، ص402، 403.

نتصوره»[1] وفي ذلك حلل عبد القاهر نماذج من القرآن والشعر يبين هيئة الفصاحة من جهة الترابط المعنوي والذي يظهر في معاني النحو بتعلقها بالقصد، ففي تحليله للآية: ﴿يحسبون كلَّ صيحة عليهم، هم العدوّ فاحذرهم﴾ أشار إلى الأمور المعنوية التي أدت إلى الفصاحة في الآية فيقول: «وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشكّ عاقل في أنها معنوية:

-أوّلها: أن كانت (على) فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني.

والثاني: أن كانت الجملة التي هي (هم العدوّ) بعدها عارية من حرف عطف.

والثالث: التعريف في (العدو) وأن لم يقل (هم عدوّ).

ولو أنّك علّقت (على) بظاهر وأدخلت على الجملة التي هي (هم العدوّ) حرف عطف وأسقطت (الألف واللام) من (العدوّ) فقلت: (يحسبون كل صيحة واقعة عليهم، وهم عدوّ) لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها. ولو أنك أخطرت ببالك أن يكون (عليهم) متعلقا بنفس (الصيحة) ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: (صحت عليه) لأخرجته عن أن يكون كلاما، فضلا عن أن يكون فصيحا. وهذا هو الفيصل لمن عقل.»[2] يتضح من خلال هذا القول معاني النحو في نشوء فصاحة القول و جعله في زمرة الكلام، وفي ذلك يؤكد عبد القاهر على أنه ليس كل ما يقال يحمل سمة الكلام وإنما اشترط فيه الفصاحة، وهي تنجز بتوخي معاني النحو وحصول النظم وبذلك يكون الجرجاني قد أدرك أهمية الاتساق النصي وهو يدخل ضمن الدرس اللساني المعاصر في مجال اللسانيات النصية، والاتساق يظهر في روابط نصية تكون ظاهرة كما تكون معنوية (متوارية) تساهم في نصية النص[♦]. هذا التعليق الوارد في القول والذي يكسبه فصاحة وبلاغة إنما يكون بفعل حضور المعنى النحوي، وهو معنى يستدعي نشاطا ذهنيا لدى طرفي التخاطب، وهو ما حددته أوريكيوني في حديثها عن التبادل الكلامي المبني على العلاقات التفاعلية بين المتخاطبين، فترى أن الإرسال والتلقي يخضعان لعلاقة التحديد المتبادل، مادام كل واحد منهما يستند إلى نشاط ذهني تأويلي للوصول إلى الفهم والإفهام من الخطاب، وهذا ما يتعدى نمطية التواصل التقليدي ليكون

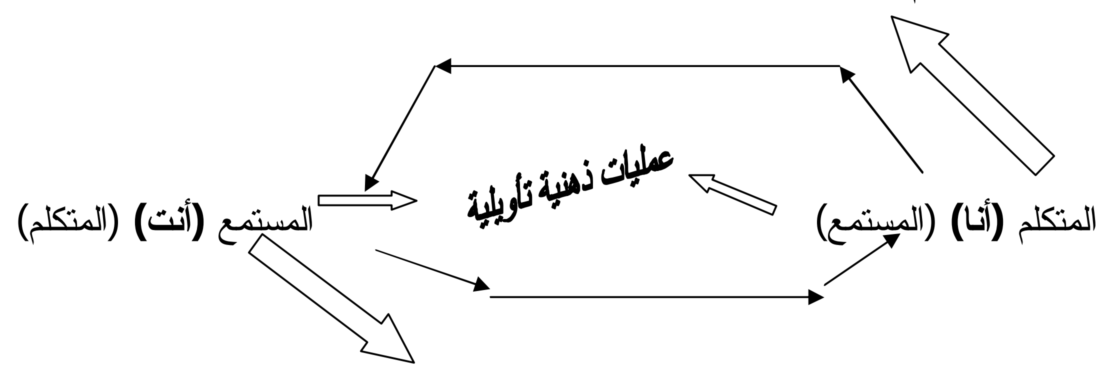
---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص127.

[2]- دلائل الإعجاز، ص403، 404.

[♦]- يظهر الحديث عن نصية النص في حقل اللسانيات النصية، وفيه يتم التركيز على مجموعة من الشروط التي تجعل النص نصا وإلا فهو لا نص.

تواصل مبني على التفاعل بين المتخاطبين وفق نشاط ذهني تأويلي يستند إلى عالم السياق[1] الذي يكون منطلق العملية التفاعلية، كما يلي:



مخطط يبيّن التفاعل الكلامي بين المتخاطبين

إنّ التفاعل الحاصل في العملية التواصلية يحوّل المتكلم إلى مستمع كما يتحول المستمع إلى متكلم بحسب طبيعة المحادثة وكأن المخاطَب يسعى جاهدا إلى «إعادة بناء قصد المتكلم»[2] فالتواصل الجيّد مرهون «بالعمليات التأويلية الجارية في أذهان المتخاطبين أثناء التخاطب، فالتواصل البشري من هذا المنظور يتميّز بخاصية التعاونية»[3].

نرى الجرجاني في أمثلته المعروضة وفي كيفية النظر إليها يحتكم إلى عامل السياق فتلقانا في الدلائل أمثلة كثيرة قام الجرجاني في تحليلها بالجمع بين التحليل اللغوي والملمح السياقي التداولي الذي يتعلق بكيفية الأداء وما به يتأتى التعليق في الكلام انطلاقا من نشوء المعاني في النفس باعتبارها تمثل بنية عميقة، تستدعي خروجها إلى السطح عبر بنية لفظية تتعالق فيما بينها تستلزم حضورا ذهنيا ونشاطا تأويليا، وذلك حيث نرى الجرجاني يقف في تراكيب قرآنية، شعرية، ونثرية (الكلام العادي) موقف المحلل الآخذ بكل ما يحيط بظروف الأداء والانجاز ليحصل المعنى في القول، ويقدر ما يكون له علاقة ولو ضمنية في قيام المعنى في القول من حذف، تقديم وتأخير، إضمار، تعريف، تنكير...ولكنه لا يقف عند ذلك

---

[1]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص37.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، 128.

[3]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص39.

فحسب بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطَب وحال المتكلم وموضوع الكلام (الغرض والقصد)؛ وفي هذا نستحضر الاختلافات التي انتبه إليها سورل في تقسيمه لأفعال الكلام، فهناك اختلاف فيما يخص شدة عرض الغاية الكلامية، إذ أن هناك فروقا واختلافات بين أقوال قد تبدو لأول وهلة متشابهة في البنية التركيبية، إلاّ أن الاختلاف يكمن في كيفية عرض الغاية الكلامية، والمرتبط بالقصد، فقول: (أنا جائع) يختلف عن القول (إنِّي جائع) وهو اختلاف يتعلق بالقصد والأثر المرجو منه[1] فانجاز صيغة القول يكون بالنظر إلى المقام الذي يجري فيه التخاطب، بمراعاة كل الأطراف بما في ذلك هيئة المخاطَب، فمثلا قد يختلف القصد من القولين بحسب المخاطَب، إذ أن تلفظ هذه العبارة لأمي مثلا يختلف عن طريقة تلفظها لشخص آخر أزوره في منزله، وألمح له بحالة الجوع. لقد أدرك الجرجاني هذه الفروق بين بنية وأخرى مما جعله يمتاز بالاتساع في الكلام التنظيري والتطبيقي على كثرة النماذج المعروضة. وقد تنبه إلى دور السياق في تحديد المعنى وبيان القصد، وكان اهتمامه بنظم الكلام وما به يحصل وصفه بالكلام أصلا مراعيا فيه معاني النحو، فالجرجاني يرى أن لكل استعمال معناه الذي وضع له وأي تغيير في الاستعمال لا بد أن ينشأ عن تغيير المعنى

3-3 الذوق باعتباره كفاءة تداولية ومعرفة قبلية:

جعل الجرجاني حديثه عن الذوق في آخر دلائل الإعجاز في فصل بعنوان (إدراك البلاغة بالذوق وإحساس النفس)* إلاّ أنّ دراسة الكتاب والتمعن فيه تظهر أنّ الذوق كامن في معظم فصول الكتاب بدليل تحليلات الجرجاني للنماذج الشعرية والمفاضلة بينها بحسب الاستناد إلى الذوق.

---

[1]- ينظر: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص161.

*- يظهر حديث الجرجاني عن الذوق في أسرار البلاغة أكثر منه في دلائل الإعجاز، ونرجح سبب ذلك إل الانتقال الذي أحدثه الجرجاني في دراساته وهو ما يتعلق بالشعر فقد درس الشعر كهدف في الأسرار، في حين جعله في الدلائل وسيلة من أجل إثبات إعجاز النص القرآني.

ربط الجرجاني انجاز القول بما فيه من نظم بمعرفة مواطن التفاوت بين نظم وآخر وذلك بالاحتكام إلى الذوق[1]، والذي ربطه بالمعرفة التي يتمتع بها المتكلم والسامع في الإنتاج والتلقي، للوصول إلى المزية «لأنّ المزايا التي تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصوِّر لهم شأنها أمور خفيّة ومعانٍ روحانية، أنت لا تستطيع أن تنبِّه السامع لها وتحدث له علما بها، حتى يكون مهيّئاً لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها، ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسا بأنّ من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة، ومن إذا تصفّح الكلام وتدبّر الشعر، فرّق بين موقع شيء منها وشيء»[2] فقد ربط الفروق الخفية التي تستدعي تبيانها بأنها مكمن المزية في القول بالمتكلم، من جهة أنه هو الذي ينشئ القول وهي مرتبطة بالمخاطَب (السامع) من جهة أنه مستقبل القول ومؤوِّل له، وكأن الجرجاني يسند ذلك إلى ما يكون شبيها بإستراتيجية متوخاة في القول من طرف المتكلم، يتوجه بها إلى المستمع، فالخطط التي يستعملها المتكلم لبلوغ مقاصده، وتظهر فيما أسماه عبد الهادي بن ظافر الشهري بالإستراتيجية وهي تظهر على شكل أنساق تسيّر الخطاب نحو بلوغ مقاصده، وهي «اطرادات لغوية تجسدها كفاءة* المرسل التداولية في خطابه»[3]. إن إدراك الفروق التي أشار إليها الجرجاني قد ربطه بالذوق (الطبع) فقد أشار إلى ذلك بقوله (...حتى يكون مهيَّأ

---

[1]- نوجه القارئ الكريم إلى دراسة عن الذوق قام بها الباحث رياض أودحمان، وهي مذكرة ماجستير موسومة بالذوق والمعرفة بين عبد القاهر الجرجاني و ريتشاردز، إشراف: بوجمعة شتوان؛ وفيها قام الباحث بطرح نقدي مسحي لمصطلحي الذوق والمعرفة .

[2]- دلائل الإعجاز، ص547.

*- أوجد تشومسكي مصطلح الكفاءةcompétence للدلالة على القدرة التي يتمتع بها الناطقون بلغة ما والتي تمكنهم من إنتاج وفهم الجمل الجديدة، وفي ذلك يركز تشومسكي على الملكة النحوية كونه هو المؤسس للنحو التوليدي التحويلي، ونظرا لقصور هذه الملكة كما يرى مانقونو في مجال تحليل الخطاب فإنه يتوجب إضافة الملكة التداولية والتي تسمح للمتكلم بتأويل ملفوظ بالنسبة إلى سياق بعينه نتيجة انطوائها على قواعد مساعدة. (ينظر: دومينيك مانقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ط1، ترجمة محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، 2005، ص21 وقد أصبح مفهوم الكفاءة أساسيا بعد منجزات الدرس اللساني التوليدي التحويلي، ويؤكد محمد سالم محمد الأمين الطلبة توجه الكفاءة في الدرس ما بعد التداولي إلى بروز نظرتين "إحداهما ل(بروش) الذي اعتبرها قدرة إنسانية خاصة تجعل في الإمكان شيئين: إنتاج أبنية شعرية، ثم فهم آثارها. أما النظرة الثانية فهي لـــ (فان دييك) الذي يقدم لها تصورا دلاليا تداوليا يعتبر فيه أن فكرة الكفاءة الأدبية هي مهارة البشر وقدرتهم على إنتاج النصوص وتفسيرها. لذا ترتبط عنده فكرة الكفاءة بالمكونين التداولي والسياقي" (ينظر: محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، ، لبنان، 2008، هامش ص188.

[3]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجية الخطاب، (من مقدمة الكتاب).

لإدراكها، وتكون فيه طبيعة قابلة لها..) و يحيل لفظ (طبيعة) إلى ملكة الذوق التي يستند إليها كل من المتكلم والمخاطَب في إنتاج وتأويل القول، وفي ذلك مرد إلى كفاءة تداولية تواصلية تربط طرفي التواصل بالقول المنجز للدلالة على القدرة التي يجب على الفرد أن يتمتع بها لإنتاج ملفوظات تنتمي إلى تشكيلة خطابية محددة (مثلا: قدرة المتلفظ الشيوعي على إنتاج ملفوظات شيوعية)[1]، وهي ضرورية من أجل الفهم، وضرورتها كامنة في صعوبة الإلمام بها، مما يستدعي تضافر ملكات يقتدر بها كل من المتكلم والسامع، وفي ذلك يحكم بن ظافر الشهري على الكفاءة التداولية* أنها «ليست نسقا بسيطا، بل هي أنساق متعددة متآلفة، إذ تتألف القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة الطبيعية من خمس ملكات على الأقل، وهي: الملكة اللغوية والملكة المنطقية، والملكة المعرفية والملكة الإدراكية والملكة الاجتماعية»[2].

يشير مانقونو إلى أنه يتوجب على الفرد حسن استعمال اللغة بكيفية مناسبة تتماشى مع المقام الذي تنجز فيه، وعادة ما تكون ملكة اتصالية ضمنية تكتسب في عملية التخاطب وتتضمن

---

[1]- دومينيك مانقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ط1، ترجمة محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، 2005، ص22.

*تتألف القدرة التواصلية لدى مستعمل اللغة من خمس ملكات على الأقل وهي كما حددها سيمون ديك:

-الملكة اللغوية: يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن ينتج ويؤول إنتاجا وتأويلا صحيحين للعبارات اللغوية.

-الملكة المنطقية: بإمكان مستعمل اللغة الطبيعية انطلاقا من معارف أولية أن يشتق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

-الملكة المعرفية: يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن يكوّن رصيدا من المعارف المنظمة وأن يحصل معارف من العبارات اللغوية، كما يستطيع أن يختزن هذه المعارف في الشكل المطلوب وأن يستحضرها لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية.

-الملكة الإدراكية: يتمكن مستعمل اللغة الطبيعية من أن يدرك محيطه وأن يشتق من إدراكه ذلك معارف وأن يستعملها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

-الملكة الاجتماعية: لا يتوقف مستعمل اللغة الطبيعية على معرفة ما يقوله فحسب، بل ينبغي أن يعرف كذلك كيف يقول ذلك لمخاطبه في موقف تواصلي معيّن قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة.

كما يمكن إضافة ملكات أخرى بحسب الحاجة إليها. (ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص57).

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص57.

قواعد تمسّ مختلف الجوانب، كمعرفة حسن تسيير الكلام والتناوب فيه بين المتخاطبين، مع مراعاة سياق التخاطب، بما في ذلك السلوكات المصاحبة للتلفظ[1].

لكن في غمار الحديث عن مصطلح الكفاءة التداولية والملكات التي تتألف منها القدرة التواصلية نتساءل عن مدى أحقية استثمارها في عمل الجرجاني، فهل يمكن أن نستغلها في حقل التواصل الذي أشار إليه الجرجاني في ما أرساه في دلائل الإعجاز بخصوص النظم والقدرة التواصلية لدى المتكلم والمخاطَب؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا إلى وضع خيوط تواصلية بين الملكات التواصلية ورأي الجرجاني، فمن المعروف أنّ الجرجاني قد اهتم بمعاني النحو في إنجاز المعنى في القول بالانطلاق من المعاني النفسية لدى المتكلم، ومع إشارة مانقونو إلى أن الملكة النحوية غير كافية في العملية التواصلية، نتساءل عن مدى تنبه الجرجاني إلى العناصر المصاحبة في العملية التخاطبية وما تستدعيه من كفاءة لدى المتكلم والمخاطَب؟

تظهر الكفاءة التداولية للمتكلم في عملية الاختيار أثناء تشكيل القول (الخطاب) وفقا لإستراتيجية معينة «فلا ينتج المرسل خطابه إلا باختيار العلامة المناسبة، وبتشكيل الخطاب بما يلائم سياقه. ويعدُّ الاختيار مزية لأن غياب هذه المزية يحرم الخطاب من اتصافه بالبعد الاستراتيجي، إذ يبدو بدونها أشبه ما يكون عملا إلزاميا لا خيار لمرسله فيه، مما يؤذن بغياب التأهيل اللازم لإنتاج الخطاب في كفاءته التداولية»[2]. إن الاختيار الذي أفرده الجرجاني للمتكلم (المرسل) متعلق بالعلميات الذهنية التي يقوم بها قبل خروج القول إلى مستوى الانجاز، ونعني هنا المعاني النفسية التي ينطلق منها في صياغة خطابه، وهي معاني متعلقة بمعاني النحو، ولا تخرج عن نطاقها، وتظهر فيه كفاءة المرسل بحسن التعبير عن مقاصده بالاستناد إلى الاختيار الذي يتجسد قبل الانجاز على مستوى التخطيط الذهني بمراعاة سياق التلفظ «فشخصية المتكلم أولا تسهم في بناء ما يتلفظ به شكلا ومعنى، سواء تعلق الأمر بشخصيته (=معرفته) اللغوية أو المعرفية الخاصة أو الموسوعية العامة، فالمتكلم هو الذي يحمل بعض الكلام على بعض، ويقيّد بعضه ببعض أو يفصل بعضه عن بعض»[3]

---

[1]- دومينيك مانقانو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ص21، 22.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص67.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص133.

.إن الاختيار الذي يحتكم إليه المتكلم مرهون بالمعرفة القبلية التي تكون بمثابة قوالب جاهزة يضفي عليها المتكلم بصمة التأليف أو ما سمّاه الجرجاني بالصياغة «حيث ينتقي من اللغة الأمثلة والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجردة، ويخضع اختياره عادة لمقاصده الإبلاغية، فيختار (ذهب) مثلا بدلا من (خرج) أو (قام) في نحو (ذهب خالد)، وهذا الاختيار ضروري لكي تتم عملية الإفادة، لأن كل إفادة ناشئة عن اختيار عنصر من مجموعة من العناصر التي يصلح كل منها أن يحل محل العنصر المختار»[1] وهنا نكون في مستوى الانجاز والأداء، فليس الاختيار "ذلك الاختيار اللغوي الشكلي، بل هو اختيار محكوم من جهة بإمكانات المقال، ومن جهة أخرى بمقتضيات المقام"[2] ولعلنا لا نغالي إذا ما قلنا أن ما توصل إليه الشهري في حديثه عن مراحل إنتاج الخطاب هي ما تداوله الجرجاني في حديثه عن المعاني النفسية وكيفية الصياغة، فلقد استنتج الشهري[3] أن الخطاب "هو نتيجة لإستراتيجية معيّنة، ولتوليده في رأينا ثلاث مراحل هي:

1- إدراك السياق الذي يجري فيه التواصل بكل أبعاده المؤثرة.
2- تحديد العلاقة بين السياق والعلامة المستعملة، ليتم اختيار الاستراتيجية الخطابية الملائمة.
3- التلفظ بالخطاب.

وقد تنبه الجرجاني إلى احتواء النظم على أسرار ودقائق لا يدركها إلا من له ذوق وقريحة وذكاء؛ كل ذلك يجعله قادرا ومتمكنا من إدراكها والتنبه إليها في القول، لهذا يرى «أن من فقد هذه الصفات فقد عدم الأداة التي بها يعرف، والحاسة التي بها يجد، والطبع الذي به يميز جيد الأدب من رديئه»[4] وانطلاقا من اشتراطه ملكة الذوق في الحكم على عمل معيّن (حكم نقدي) نجده يقول:«واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة، وحتى يكون ممن تحدثه نفسه بأن لما يومئ

---

[1]- محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص152، 153.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص67.

[3]- م. ن، ص63.

[4]- نجوى صابر، الذوق الأدبي وتطوره عند النقاد العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2005، ص223.

إليه من الحسن واللطف أصلا، وحتى يختلف الحال عليه عند تأمل الكلام، فيجد الأريحية تارة، ويعرى منها أخرى، وحتى إذا عجبته عجب، وإذا نبهته لموضع المزية انتبه، فأما من كانت الحالان والوجهان عنده أبدا على سواء، وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة، وإلاّ إعرابا ظاهرا، فما أقل ما يجدي الكلام معه»[1] فقد بان من كلام عبد القاهر أهمية احتكام المخاطَب إلى ملكة الذوق، مما يؤدي به إلى الاستدلال على مواطن الأريحية والجمال، فلا يتعلق بروز الكفاءة بالمتكلم فقط وإنما تجتاح عالم المخاطَب لتكون قوام استقباله للخطاب والعمل على فكه وفهمه بحسب مقتضى المقام «والكفاءة هنا يقصد بها كل من المتكلم والمخاطَب (السامع والمشاهد) إذ هي مفهوم يقوم على المكونين التداولي والسياقي مما يجعل لمفهوم الفهم وما يتصل به من أفكار حجاجية دورا أساسيا في توضيح دلالتها وأهميتها معا»[2] وبذلك تستلزم دلالة الملفوظ "مقصدا تواصليا من جهة الباث، وفهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتقبل بمقصد الباث التواصلي[3] وذلك كله يوحي إلى أهمية المخاطَب في عملية التخاطب.

1-3-3 فعل التدبر وملكة الذوق:

اشترط الجرجاني من المخاطَب امتلاك سمة التذوق والانفعال حتى يحصل التأويل المناسب للقول، وهي سمة تتصل بإدراكه لمعاني النحو، إدراكا لا يقل شأنا عن إدراك المتكلم لها، لأن معرفته بمعاني النحو تساعده على معرفة مواطن المعنى في القول وتأويله المناسب «والمتأمل في عمليتي بناء معنى اللفظ وتأويله يكشف لنا أن دور المخاطَب في هاتين العمليتين لا يقل عن دور المتكلم»[4]، وهو ما جعل الجرجاني يبني حالة الانفعال لدى المخاطَب على أساس المعرفة والذوق، فيقول: «واعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة»[5] فهو تذوق يرتبط بالمعرفة من جهة معاني النحو في القول (الكلام) سواء المجازي أو العادي، لأن كل ذلك

1- دلائل الإعجاز، ص279.

2- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، (هامش ص188).

3- صابر الحباشة، في المعنى- مباحث دلالية معرفية-، ط1 المركز الثقافي العربي، المغرب، 2008، ص153.

4- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص133.

5- دلائل الإعجاز، ص291.

متعلق بشرط النظم الذي تحصل فيه المزية، وعن ذلك يقول: «إنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر»[1] وهنا لا يقل الملمح النفسي لدى المخاطَب قيمة عن تلك التي أوكلها الجرجاني للمتكلم، و الدليل على هذا الحكم أن الجرجاني قد أورد مصطلحات تحيل إلى الأثر النفسي، ومنها: (الأريحية، الارتياح، الهزة، الروح، الخفة، الإيناس، الأنس، البهجة، الروعة، الهيبة، الاهتزاز، النشوة، الصبابة، الكلف والمحبة) وهي تحيل في مجملها إلى ثنائية اللذة والألم من جهة تذوق القول بالوقوف على معناه وتأويله، كما أنه ثراء يتوِّج أهمية المخاطَب في التواصل وتسيير حركية التخاطب والتفاعل بين الطرفين، لأن أهمية المخاطَب لدى عبد القاهر الجرجاني لا تقل أهمية عن تلك التي أوكلها للمتكلم.

أعطى عبد القاهر الجرجاني أهمية كبيرة للذوق في بلوغ المعنى لدى المتلقي، لهذا جعل الذوق بمثابة الفيصل الأخير في إدراك دقائق النظم ومزاياه، ففي حديث الجرجاني عن المجاز بأنواعه نجده يركز على المتلقي في فهمها والوصول إلى المعاني المتوخاة فيها، وكأننا بالجرجاني يعلي من شأن هذا المتلقي في إتمام فهم مجازات المبدعين وهو فهم يستند إلى تأويل يكون بؤرة التواصل بين ثلاثية المتكلم، الخطاب والمخاطَب، فإذا كان المتكلم باعتباره مخاطبا يبني الدلالة وفق آليات قصد توجيهها إلى المخاطَب، فإن هذا الأخير يوظف آليات ومنها التأويل ليكون في تواصل مع مخاطِبه، ليتعدى بذلك بنية النص الجاهزة والظاهرة، وينطلق في بناء عوالم ممكنة تكون قاعدتها تلميحات المتكلم لما هو مستور في خطابه، بتضافر وتسخير مختلف الكفاءات، وهي تتضح عند الجرجاني في الذوق باعتباره كفاءة تواصلية افهامية، بالإضافة إلى مراعاة السياق والمقام «فما نذوقه هو ما نعيشه ونتواصل معه، والآخرون هم صانعوا أذواقنا أو مؤطروها حتى أن بالإمكان القول: إنّ حقيقتنا المجتمعية تجسدها الأذواق التي بها نتفاعل معاً، ونعيش حالتي الحياة والموت بالذات، فثمة فولكلور طقوسي يبرز حدود الأذواق وتشعباتها وهي تتجذر حتى في لا شعورنا الجمعي والفردي»[2]. فالدلالة والفهم هي أولويات التواصل التداولي «إذ إن فيهما ومنهما يتولد

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص46.

[2]- إبراهيم محمود، نقد وحشي رؤية لنص مختلف، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2005، ص 249.

التعامل الحجاجي مع النص لحظة الإبداع ومع المتلقي لحظة التأويل»[1].وباعتبار المخاطَب مؤولا للخطاب فإنه يتوجب عليه القيام بعمليات ذهنية واستكشافية للنص، وذلك بمراعاة كل ما يدخل في بناء الخطاب سواء أمور ظاهرة في بنية الخطاب أو أمور متعلقة بالجانب المعنوي «فالذواقون هم كل هؤلاء الذين يمتلكون الحق في أن يمارسوا حضورهم بصور مختلفة ودون مصادرة ما يخصهم»[2]، وهنا نشير إلى ما أورده محمد سالم الطلبة فيما يخص المسار الذي يسلكه المخاطَب باعتباره مؤولا، فيقول:«هذا المؤول الذي عليه أن يميز بين مقتربين أو على الأصح مسارين تداوليين هما: التداولية المعنوية والتداولية التواصلية: حيث تُعنى الأولى بكيفية تمثيل الظواهر التداولية في أي نظام دلالي، في حين تُعنى الثانية بكيفية تحليل –تأويل- الظواهر التداولية التي لها علاقة بالمسار التواصلي...من قبيل التعلق النصي والحجج النموذجية والانسجام النصي والمعارف داخل/ تحت النصية...وكذا الاهتمام أيضا بالمشترك التحادثي وظواهر أخرى عدة تتصل بالمسار التواصلي لابد من الأخذ بها في الاعتبار عند الإبداع والتحليل لضمان شروط النجاح للخطاب، والنجاح المقصود هنا يتعلق بانخراط المتلقي في غايات النص، أو على الأقل دعمه لها»[3] فالذوق عند الجرجاني ليس ذوقا شخصيا يحتكم إليه المتكلم أو المخاطَب، وإنما هو ذوق وملكة «تساعده خبرة جمالية، وبصر بقواعد الفن، وقدرة على التأمل والتحليل ثم التعليل، والوصول إلى الأسباب التي جعلت الجميل جميلا والقبيح قبيحا»[4] وإنها قدرة تظهر في حديث الجرجاني عن معاني النحو وكيفية ارتباطها بالنفس ليحصل بذلك قصد وغرض من النظم، يدركه المخاطَب، ويمكنه تذوق القول والحكم له أو عليه، وفي ذلك يقول الجرجاني: «وجملة ما أردت أن أبينه لك أنه لابد لكل كلام تستحسنه ولفظ تستجيده من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذلك سبيل، وعلى صحة ما ادعيناه دليل»[5] وهنا يظهر أهمية قيام الدليل والحجة عن الإدلاء بحكم معين أو الانتصار لفكرة معينة حتى يحصل فعل الإقناع لدى الطرفين، ويتحقق التواصل المستهدف، فحصول المزية في القول لابد من سبب

1- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، ص188.

2- إبراهيم محمود، المرجع السابق، ص244.

3- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، المرجع السابق، ص189.

4- نجوى صابر، الذوق الأدبي وتطوره عند القدماء العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري، ص224.

5- دلائل الإعجاز، ص89.

وعلة تستدعيها «ومن ثم كان الحكم النقدي يقوم عنده على جانبين أساسيين لا يغنى أحدهما عن الآخر، ذوق فطري يهدي الناقد إلى مواطن الحسن في العمل الفني ومعرفة بقواعد الفن وأصوله تعينه على الكشف عن أسباب الحسن، والتنبيه إليها والإقناع بها بحقائق موضوعية في العمل الفني ذاته دون تهويم أو غموض»[1] ليكون الذوق كفاءة ومعرفة قبلية تشتغلان جنبا إلى جنب في بناء النظم أولا من قبل المتكلم، ثم يفك ويؤول في مرحلة تالية من قبل المخاطَب، وفق فعل التذوق، وبذلك تظهر علاقة الذوق بالعملية التخاطبية وكذا أهميته في الانجاز والتأويل على التوالي.

ما يمكن استنتاجه عن علاقة النظم بالتخاطب أنها علاقة احتواء وتفاعل، ذلك ما لحظناه من خلال طريقة ربط الجرجاني لأطراف التخاطب بالنظم، فلا قوام لهذا الأخير دون تلك الأطراف؛ كما أنه لا تواصل بدون قصد، وهو القصد الذي ركز عليه الجرجاني في مصطلح المعنى النفسي الذي هو سليل المعنى النحوي، ليكون مرتبطا بأطراف التخاطب، مادام هذا القصد هو الهدف في الانجاز والتأويل (انجاز المتكلم وتأويل المخاطَب). هذا ما يوضح الوعي البلاغي التجديدي التأسيسي من طرف الجرجاني، والذي يظهر من خلال حديثه عن نظرية النظم في حقل التخاطب، ليبني بذلك فرضيته في الدفاع عن بلاغة القول بالاستناد إلى الكفاءة والأداء المرتبطين بالسياق التخاطبي، وهذا ما يُشهد له باستنبات حقل النحو في حقل البلاغة ضمن ما يمكن تسميته بالنحو البلاغي أو شعرية النحو؛ خروجاً منه من أسر تيار الأحكام الانطباعية، والتي تخرج بنتائج التحليل البلاغي عن الأسس العقلية الاستدلالية. وهي النقطة التي سنتوقف عندها في الفصل الموالي، لنرى دينامية المعنى وفق القصد والتأويل.

---

[1]- نجوى صابر، المرجع السابق، ص225.

الفصل الثالث:

دينامية المعنى في النظم وعدول القول

رأينا في الفصل الثاني كيفية مراعاة عبد القاهر الجرجاني لعملية التخاطب، وذلك من خلال اهتمامه بأطراف هذه العملية التخاطبية(متكلم، مخاطَب، الخطاب، السياق، الكفاءة) مما جعل النظم يرتبط بقصدية التواصل بين طرفي الخطاب.

إنّ هذا التواصل الذي يدخل فيه المتخاطبون في علاقة تخاطبية يحتاج أو بالأحرى يستلزم معنى يقف وراءه أو يسعى للوصول إليه بعد انطلاقه من المتكلم، وفي ذلك لا يأتي غفلا ساذجا، وإنما تراعى فيه استراتيجيات يستعين بها المتكلم في فرض قصده ومعناه على المخاطَب، على طول العملية التخاطبية، وهذا ما يستدعي تلك الكفاءة التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني؛ واستحضارها يكون متماشياً مع ضرورة فهم الخطاب وتأويله من طرف المخاطَب، وذلك نظرا إلى الدينامية التي يُشحن بها الكلام، وغالبا ما يظهر كلاما معدولا يستدعي كفاءة في الاستدلال والتأويل، وهو ما سنبيِّنه في هذا الفصل من خلال ما عرضه عبد القاهر بخصوص دينامية المعنى، فيما سمّاه بمعنى المعنى، وكذا الإطلاع على قضايا العدول التي أشار إليها في بعض فصول الدلائل، وهنا نسعى إلى ربطها بمباحث تداولية تتواشج معها في الرؤية والاشتغال.

1-دينامية المعنى في القول المجازي:

من المعروف أن صلة الإنسان باللغة تبدأ منذ سن مبكرة، أين يتعلم معاني الكلمات المتواضع عليها وكذا التعبيرات اللغوية، ومع مرور الوقت يبدأ في تداول اللغة عبر استعمالها بحسب المقام ومقتضى التخاطب، مما يفرض عليه إحداث نوع من الانتقال في طريقة صياغة المعنى. تظهر المزية في الكلام بتعدد أنماطه الخطابية، بحيث يكون بمقدور المتكلم اختيار النمط الذي يتلاءم وسياق تلفظه، مما يحقق الإرادة الاستعمالية في ظهور القول المنجز، وذلك بالاستناد إلى قصد المتكلم، والذي يعمل على التحكم في أنماط انجاز قوله بحسب معطيات السياق، انطلاقا من عمليات الاختيار «بعد ملاحظة توافقها معه واختصاصها به، ويحتكم إلى الفكر كوسيلة لتجميع الدوال داخل حقولها الكلية»[1] وغالبا ما يحدث وأن ينزاح القول عن الأصل

---

[1]- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، الشركة المصرية للنشر لونجمان، ط1، 1995، القاهرة، ص214.

المتواضع عليه إلى ما يعرف بالعدول[◆]، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر»[1] وهو إشارة منه إلى العدول في القول وما يحدثه من مزية في النظم من جهة الانتقال من المعنى المباشر إلى المعنى الثاني المرتبط بالسياق، وهذا الانتقال يكون بحسب الدينامية والحيوية التي يكسبها المتكلم لملفوظه حتى يكون وعاءً للمعنى المقصود، لأن «الدينامية هي التي تنشئ التغيير في المعرفة اللسانية، بل تتعداه إلى المعرفة عن العالم، وذلك بشكل طبيعي، لأن التغييرات الطارئة على المعرفة اللسانية تؤثر على الكفاية الموسوعية أي مجموع أنظمة التقويم والتأويل»[2]، والذي يجعل المتكلم يشحن لغته بطابع الذاتية «بحيث تصبح الكلمة ملتصقة ومقرونة بتجاربه وميوله ونزعاته ورغباته وانفعالاته الخاصة»[3]، فينضاف إلى ذلك المعنى المتواضَع عليه معنى آخر مرتبط بمقام التخاطب وظروف إنتاجه، وهو ما يظهر فيما سمّاه عبد القاهر بمعنى المعنى مما يستدعي حصول تأويل من طرف المخاطَب من أجل إدراك سيرورة المعنى في الملفوظ «واكتشاف معنى المعنى –في نظر الجرجاني- هو أهم مرحلة من مراحل الفهم والتأويل في النصوص والخطابات»[4] خاصة إذا كانت سمة العدول مهيمنةً عليه، ووفق هذه السمة بنى عبد القاهر تصوره المقاصدي في الدلائل، وفي ذلك يقول محمد العمري: «أما التصور المقصدي في الدلائل فقد حاول استيعاب المادة الانزياحية وتهذيبها بجعلها مشروطة بالنظم، وتابعة له برغم الاضطراب الواقع في ذلك»[5] فقد لاحظ هذا الباحث أن مدار كتاب الدلائل واقع على العدول في الكلام وذلك ما يتعلق باستعمال اللغة مما يخرجنا للحديث عن المجال التداولي.

[◆]- هيمنت القاعدة النحوية على النحو العربي قديما مما جعل بعض العلماء لا يقبلون الاختراق أو الانحراف وربطوا أي محاولة في الخروج عن القاعدة بالأمر الشاذ، وأنه لا يقاس عليه، أو أنه لحن ينبغي تقويمه وتصويبه، إلا أن عبد القاهر الجرجاني ومن سار على نهجه قد عارضوا هذه الآراء ونظرا إلى أهمية العدول في الاستعمال اللغوي، وأنه لا ينبغي الاكتفاء بالقوالب الجاهزة، وإنما الأهمية تتضح في طريقة النظم، والذي يتضح في النص أو الخطاب بالمفهوم المعاصر؛ فلقد أوجد الاستعمال متنفسا لدى الشعراء ليقبلوا على النظم الشعري دون قيود، ولم تقف سلطة المعيار عائقا أما الإبداع، بل ظهر نتيجة لذلك ما أسماه أحمد يوسف بـــ «عنف الخطاب الشعري وثورته على ما أسماه النحاة بالأصول». أحمد يوسف، شعرية العدول وفلسفة النحو، مقال ضمن مجلة دراسات سيميائية، ص29.

[1]- دلائل الإعجاز، ص257.

[2]- محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، ص55.

[3]- محمد محمد يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص177.

[4]- محمد سالم محمد الأمين الطلبة: الحجاج في البلاغة المعاصرة -بحث في بلاغة النقد المعاصر-، ص265.

[5]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص354.

جعل عبد القاهر الكلام على ضربين «ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن (زيد) مثلا بالخروج على الحقيقة، فقلت: (خرج زيد) وبالانطلاق عن (عمرو) فقلت: (عمرو منطلق)، وعلى هذا القياس. وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دِلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[1] إن تنبه عبد القاهر إلى وجود ضربين من الكلام قاده كما رأينا إلى التمييز بين نوعين من المعنى، وهنا نجد أن الكلام مرتبط بالمعنى مادام أنه يقتضي حصول الفائدة، وهذين النوعين من المعنى سماهما عبد القاهر بالمعنى ومعنى المعنى « تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنًى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[2]. وهو ما يتضح في المعنى المرتبط بالملفوظ.

يرى محمد يونس علي أن مصطلح "معنى المعنى"عند عبد القاهر الجرجاني يطرح جدلا في ما إذا كانت دلالته دلالة على الايحاء أم دلالة على الدلالة الهامشية، إذ يقول: « والواقع أن هذا المصطلح مثير للجدل فيما إذا حاولنا إدراجه تحت أحد طرفي التقابل الثنائي: الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وذلك أن مقصوده من هذا المصطلح هو ما يمكن تسميته بالمعنى الاستنتاجي في مقابل المعنى الحرفي الذي اقتصر في تسمية على مصطلح المعنى منفردا»[3] فمثلا نقول:

خرج زيد ←—— المعنى الأول.

بلغني أنك تقدِّم رجلا وتؤخر أخرى ←———— المعنى الثاني.

وقد تنبه "محمد يونس علي" إلى ضرورة التمييز بين معنى المعنى ومصطلح المعاني المركزية والمعاني الهامشية، لأنه -وحسب رأي الباحث- مفهومي الدلالة المركزية والدلالة الهامشية لا يوازيان المفهومين لدى الجرجاني (المعنى ومعنى المعنى)، لهذا يرى بأن معنى المعنى عند عبد القاهر الجرجاني هو المقصود للإبلاغ وفيه يتحقق الغرض الإبلاغي للمتكلم، أما المتلقي فيتوجه إلى معنى المعنى ولا يقتصر على المعنى الحرفي في الملفوظ[4]؛ فمعنى

1- دلائل الإعجاز، ص262.

2- م. ن، ص263.

3- محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص206.

4- ينظر: محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص 207.

المعنى هو المعنى المركزي الذي يتم التفاهم به ولا يجوز عدّه ضمن الدلالة الهامشية التي لا يقصد بها الإبلاغ.

يمثل المعنى الأول ما يسمى بالمعنى المباشر أو المعنى في الدرجة الصفر كما يسميه حافظ إسماعيلي علوي إذ يقول: «إنه يتمثل في كل معنى مرتبط مباشرة بمكونات الجملة، ويمثل الحاصل الدائم والمباشر لتآلف العناصر المكونة لهذه الجملة»[1] ففي هذا المستوى من المعنى يبتعد التخاطب عن التأويل، ليجعل الفهم مرتبطا بفهم الملفوظ في استقراره المباشر «وإلى هذه الحدود لا يمكن أن نتحدث عن الخطاب، ولا عن قيام التأويل أو عدمه، لأن المعنى في هذه الحدود يكون في السياق الصفر، إن صحّ هذا، أو خارج السياق وهو بالتالي خارج الاستعمال أو قبله، ولا حديث عن التأويل أو عدمه إلا بعد الاستعمال»[2] وأما معنى المعنى فهو مرتبط بالأغراض التي يرومها المتكلم من كلامه، وفي ذلك معارضة من طرف عبد القاهر للطائفة التي جعلت المعنى يشرف بحسب شرف اللفظ المفرد؛ وهذا ما رفضه عبد القاهر حين ربط المعنى والغرض بالاستعمال وهو استعمال مرتبط بالمتكلم، عن طريق الآليات التي يوظفها في كلامه «فاعلم أنهم يصفون كلاما قد أعطاك المتكلم أغراضه فيه من طريق معنى المعنى، فكنى وعرّض، ومثّل واستعار، ثم أحسن في ذلك كله وأصاب، ووضع كل شيء منه في موضعه، وأصاب به شاكلته، وعمد فيما كنى به وشبّه ومثّل لما حسُن مأخذه، ودقّ مسلكه، ولطُفت إشارته، وأن المِعرض وما في معناه، ليس هو اللفظ المنطوق به ولكن معنى اللفظ الذي دللت به على المعنى الثاني»[3] ونجده في معرض حديثه عن الفرق بين المعنى الأول والمعنى الثاني يقول: «فالمعاني الأوّل المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحليُ وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يومأ إليها بتلك المعاني، هي التي تُكسى تلك المَعارض، وتزيَّن بذلك الوشي والحلي»[4] فالمتتبع لقول عبد القاهر عن المعنى الأول والمعنى الثاني يلاحظ تماشيه مع ما سماه سورل بالمعنى المباشر والمعنى غير المباشر، ويرى «بأن التمييز بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلم هو القاعدة الأساسية للتميّز بين الخطاب الحرفي والخطاب الاستعاري»[5]

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات، علم استعمال اللغة، ص206.

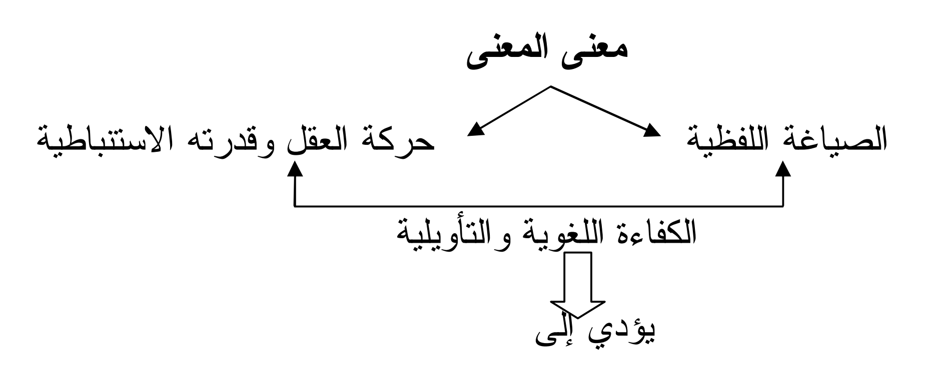
[2]- م. ن، ص ن.

[3]- دلائل الإعجاز، ص263.

[4]- م. ن، ص264.

[5]- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيِّر، ص116.

فيكون المعنى المباشر مطابقا لحرفية الملفوظ، فهو يتعلق بالاستعمال المباشر، وأما المعنى الثاني فهو متعلق بالاستعمال غير المباشر والمقترن بالتلفظ، وظروف التخاطب «مما يعني أن إدراكه والتوصل إليه يتوقف على ما يؤطر هذا الاستعمال من معارف خلفية تشتغل بشكل مباشر وبصورة غير مرئية»[1]. إن فهم معنى الملفوظ يتوقف على مدى اشتراك المتكلم والمخاطَب في المحيط الثقافي نفسه، مما يجعل تلك المعرفة معرفةً أساسية في توفير الفهم المشترك للمعنى الحرفيsens littéral[2] وبالاستعانة بهذه المعرفة فإنه بالإمكان تحديد ما إن كان المعنى المباشر هو المعنى المقصود، أو أنه يتوجب على المخاطَب القيام بتأويل في الحالات التي يكون فيها المعنى المباشر غير دال عن قصد المتكلم وإنما هو عتبة الولوج إلى معنى آخر مضمر أو مستلزم، وذلك ما يظهر في حديث عبد القاهر عن التجوز الذي ربطه بالاستعمال؛ من جهة المعقول لا من حيث المنقول «وليس بجديد أن نجد في التقليد العربي ما يبيِّن تقدم منظورهم في دراسة آلية الاستعارة خصوصا لدى الجرجاني، وذلك حين يربطها بالمقام التداولي من جهة، وحين يقوم بتوظيف الحواس والطباع والنظر، والفكر والتجربة في صناعة القول الاستعاري وتأويله من جهة أخرى»[3] وهذا ما يلحظ عنده من خلال جريان هذه المصطلحات في كتابه. إن اشتغال الجرجاني على توضيح الدلالة القائمة في القول كان من منطلق عدم انتصاره لا للفظ وحده ولا للمعنى وحده، وإنما لكلا الطرفين ودورهما في النظم مما يتيح الوصول إلى دلالة القول المضمرة فيه.



---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات، علم استعمال اللغة، ص208.

[2] -Voir :j .searl:sens et expression. traduction et préface par j.proust,éd mnuit ,1982,p170.

[3]- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغيِّر، ص114.

فيستغل المتكلم كل أنواع الاحتمالات النحوية الممكنة في خلق أنماط تركيبية ترتبط به وتدل عليه وهو ما يجعل التمايز يتم بين مبدع وآخر، وأما المخاطَب المؤوِّل فإنه يعمل على تأويل تلك الأنماط التركيبية من أجل الوصول إلى معنى المعنى وفي ذلك كله تظهر حركية العقل في الانتقال من المعنى الظاهر إلى معنى المعنى، وذلك ما يتم باستثمار مختلف الكفاءات؛ ووفق منظور عبد القاهر يصبح التركيب (القول) ذو جانبين: علاقة أصلية وعلاقة جديدة أضفاها عليه الاستعمال، وهذا ما يسمح أو يهيئ إمكانية التحليل الواعي للصياغة [1] وذلك ما يتأتى بالنظر في دينامية العدول داخل القول نفسه.

1-1 بلاغة التلميح في الكناية:

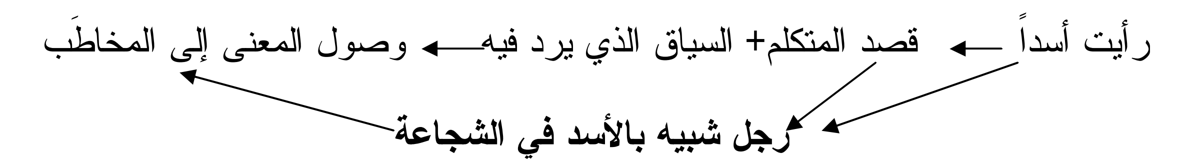
تحدث الجرجاني عن الاتساع في القول في فصل بعنوان (في اللفظ يُطلق ويراد به غير ظاهره) وقد ربط الاتساع بالمجاز والكناية، فهو اتِّساع يتعدى البنية الظاهرية إلى أغراض تُستفاد من السياق الذي يرد في القول المجازي، وذلك من جهة فعل الإثبات الذي يقوم به المتكلم، فهو لا يصف واقع معين وإنما يسعى إلى إثبات واقع ما، فالجرجاني قام بإلحاق الأقاويل المجازية بنظرية النظم، وهي متعلقة باختيارات يقوم بها المتكلم أثناء انجازه للقول. يقول الجرجاني: «والمراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه ورِدفه في الوجود، فيومئ إليه ويجعله دليلا عليه»[2] فالكناية تتصل بحالة الاستعمال التي بنى وفقها المتكلم أغراضه، ساعيا إلى إثبات صفة معينة أو واقع معيّن، وذلك الإثبات مرتبط بالانتقال من المعنى الظاهر الحرفي إلى المعنى الثاني، فقول: (هو طويل النجاد) يريد طويل القامة، (نؤوم الضحى) بمعنى امرأة مترفة لها خدم؛ فالملاحظ من القولين حدوث اتساع في المعنى من جهة أن المراد هو إثبات صفة في الممدوح وليس وصفه، وذلك الإثبات يكون بإرادة معنىً مضمراً في السياق بإظهار معنى آخر هو دليل الإثبات «فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنىً آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان»[3] إن مفاد قول الجرجاني هو التنبه إلى مستويين من المعنى وهما كما يتضحان لديه: المعنى الأول وهو المعنى المباشر، ثم يأتي المعنى الثاني وهو معنى المعنى، عن طريق النظر إلى قصد المتكلم والقيام

1- محمد عبد المطلب، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، ص73.

2- دلائل الإعجاز، ص66.

3- م. ن، ص ن.

بالاستدلال، مادام معنى المعنى مضمرا في القول، فهو يستدعي استدلالا من كلا الطرفين: من المتكلم كي يحدث مزية في القول وصياغة تكسبه جودة في الأداء والاستعمال؛ كما أن الاستدلال يأتي من جهة المخاطَب في كونه يقوم بعمليات استدلالية من شأنها أن تساعده في فهم القول وتأويله للوصول إلى معنى المعنى «فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرّد اللفظ، ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى، على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك»[1] فقول: (رأيت أسدا) يكون معناه من جهة ربطه بقصد المتكلم وبالسياق الذي يرد فيه ليكون المعنى أنه لا يريد السبع على الحقيقة وإنما تشبيه إنسان بالأسد في بعض الصفات المتواترة فيه، وذلك ما يجعل القول يخرج إلى معنىً ثانٍ هو المقصود؛ ويكون مستدعيا للاستدلال عليه إذ أنَّ «اقتران التأويل بالمجاز يعين على ضبط هوية الكلام الذي ينصرف التأويل إليه»[2]، فهو غير ظاهر وإنما طريقه هي طريق الاستدلال والتأويل من طرف المخاطَب بحسب كفاءته التواصلية.



ربط الجرجاني بلاغة الكناية بالتلميح الذي يكتنفها بدلا من التصريح الذي يظهر في القول العادي، ففيها تحصل المزية والفضل، فيقول: «قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وأن للاستعارة مزية وفضلا، وأن المجاز أبدا أبلغ من الحقيقة»[3] لكن ما يجب النظر والبحث فيه هو النظر في السبب الذي تحصل به المزية في القول المجازي دون الحقيقة، مادام أن هناك معنىً مضمرًا، فهل المزية واقعة من جهة إضمار ذلك المعنى وعدم إظهاره أم أنها تتعدى ذلك لترتبط بأمر آخر يكسبها شرفا في الاستعمال؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل قد قدمها الجرجاني في حديثه عن بلاغة القول المجازي عامة، فهي بلاغة تتصل بجهة الإثبات، هذا الإثبات الذي يفرق بين مزية القول المجازي والقول الحقيقي، وذلك بربطه بقصد المتكلم، فتراه يتحدث عن ذلك بقوله: «اعلم أن سبيلك أوّلا أن تعلم

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص262.

[2]- أحمد عرابي، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، دراسة دلالية حول النص القرآني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ، ص66.

[3]- دلائل الإعجاز، ص70.

أن ليست المزية التي تُثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره، والمبالغة التي تدّعي لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها»[1] والتقرير هنا يحيل إلى طريقة الصياغة والأداء من طرف المتكلم، لتظهر كأفعال كلامية في القول، وتفسير الجرجاني لأهمية فعل الإثبات في القول كما يلي: «ليس المعنى إذا قلنا: (إن الكناية أبلغ من التصريح) أنك لما كنيت عن المعنى زِدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد، فليست المزية في قولهم: (جمّ الرماد) أنه دلّ على قِرى أكثر، بل أنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ وأوجبته إيجابا هو أشدّ، وادَّعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتها أوثق. وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك: (رأيت أسدا) على قولك: رأيت رجلا لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجرأته أنك قد أفدت بالأول زيادة في مساواته الأسد، بل أن أفدت تأكيداً وتشديداً وقوة في إثباتك له هذه المساواة، وفي تقريرك لها. فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به»[2] **فالمزية** تقع في طريق إثبات المعنى وليس المعنى نفسه، وعبارة طريق الإثبات تشير إلى **الأداء الخاص بالمتكلم** «والداعي في كل ذلك يكون سياقيا أو معرفيا»[3]، ليكون ذلك الإثبات فعلا كلاميا متضمنا في القول، ويحمل معنى المعنى الذي يصل إليه المخاطَب بالاستدلال على القول، ومن بين ما يساعده في الوصول إلى معنى المعنى ضرورة إدراكه لفعل الإثبات في القول، وأنه به تحصل المزية، وهذا ما يجعل المخاطَب يسعى إلى الاستدلال عن جهة إثبات المعنى وليس المعنى نفسه، لأن المعنى قد يشترك فيه فئة من الناس لكن طريقة إثباته تختلف باختلاف القصد والغرض، وفي ذلك يقول الجرجاني: «...فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني الكلم المفردة، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن تثبت له ويُخبر بها عنه»[4] وهنا مراعاة للمخاطَب وكيفية إيصال المعنى له، وهو معنى مرتبط بالاستعمال وليس بالوضع، وهو استعمال يتفرد به المتكلم ضمن السياق التخاطبي الذي يتواجد فيه، وهنا تفريق من الجرجاني بين الوضع والاستعمال، وإن هذا الأخير مرتبط بطريق الإثبات في القول

فالقول: (زيد كثير رماد القدر) يظهر فيه:

1- دلائل الإعجاز، ص71.

2- م. ن، ص71.

3- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص216 .

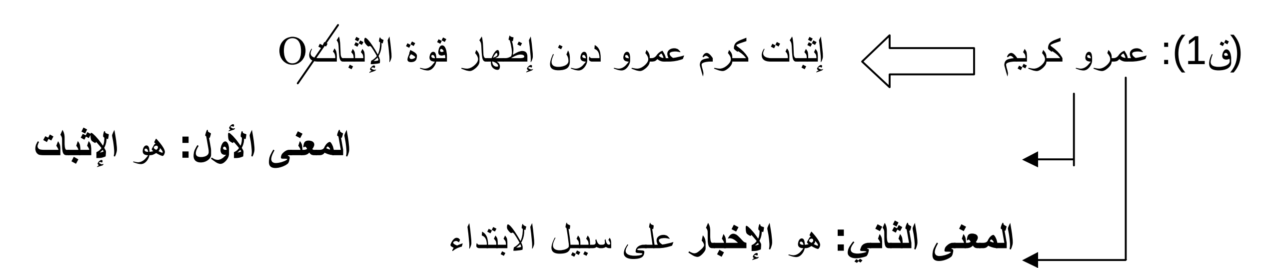
4- م. ن، ص71.

-**المعنى الأوّل:** هو المعنى النحوي يتعلق بإثبات صفة الكرم بإثبات دليلها وهو كثرة رماد القدر. -**المعنى الثاني:** يظهر من خلال قصد المتكلم من إثبات الصفة بما هو شاهد في وجودها وقصده ليس الزيادة في معنى الكرم المثبت لزيد، وإنما هو زيادة في التأكيد ومبالغة في الدعوى[1]، لأنّ الجرجاني يركز على الإدعاء في القول الذي ينشئه المتكلم[2] وذلك ما يظهر من خلال ارتباط ذلك القصد بالنظم والذي يستدعي تأويلا واستدلالا.

من خلال هذا الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني يمكن إدراك الفرق بين القولين:

1- عمرو كريم
2- زيد كثير رماد القدر

إنّ الفرق بين القولين لا يكون من جهة أنّ زيدا أكثر كرما من عمرو، وإنما الفرق يكون من جهة الإثبات وطريقه (كيفية انجازه في القول) وبذلك تكون المزية منجزة في القول (2) ناشئة في جهة إثبات كرم زيد لا في محل القضية نفسها (الكرم) ويكون تحليل الشاهد كما يلي*:



(ق2): زيد كثير رماد القدر ⇐ إثبات كثرة رماد زيد بكرم زيد + إثبات ذو قوة يفيد التوكيد ومبالغة في الدعوى.

← **المعنى الأول:** هو الإثبات

← **المعنى الثاني:** هو **التوكيد والمبالغة** في الدعوى.

---

[1]- خالد ميلاد، الانشاء في العربية، ص382.

[2]- م. ن، ص383.

*- اعتمدت في تحليل الشاهد على ما قدمه خالد ميلاد في كتاب الإنشاء في العربية بخصوص حديثه عن فعل الإثبات والأفعال الكلامية، يراجع: الإنشاء في العربية، ص384.

وهنا يظهر الإثبات كفعل كلامي واقع في الدليل **(دليل الكرم = كثرة رماد القدر)** وليس في صفته (الكرم) وهو ما يوضحه الاستدلال الذي يتوصل به إلى الربط بين الصفة ودليلها بإثباتها فيه، وهو استدلال واقع من طريق المتكلم الذي أكسبه حمولة مقاصدية، قصد منها حصول فعل التأثير في المخاطَب الذي يوجَّه إليه القول. والملاحظ من هذا الاستدلال هيمنة قصدية الإشراك التي تقع لدى المخاطَب في إدراكه إثبات الصفة بإثبات دليلها ومساهمته في ذلك، لأن المخاطَب يدخل ضمن عناصر المقام التخاطبي، لأن الاستدلال الحاصل في القول يجعل المخاطَب أكثر اقتناعا بالقول وحجته* لذا فإنّ الكناية باعتبارها تلميحا أبلغ من التصريح «فليست المزية التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدّعي لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها...فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به»[1].

إن هذا القول يحيل إلى الحديث عن أهمية النظر إلى المعاني الثواني من جهة الأغراض التي يساق إليها الكلام، ولا تتم المزية بالوقوف عند دلالات الألفاظ المستعارة مجرّدة من معانيها النحوية، وإنما الانتقال من المعاني الأوّل إلى المعاني الثواني يكون من طريق النظر في النظم ومعاني النحو المتحققة فيه، من جهة الإثبات الذي يقع من المتكلم وهو ما يجعل المعاني والبيان مما ينتظمه النحو ومعانيه** باعتباره ينطلق من البنية العميقة التي تؤلف المعاني النفسية لدى المتكلم وصولا إلى تهيئتها في بنية إنجازية تتجه إلى المخاطَب قصد إشراكه في توخي المعنى بتعلقه بالأغراض المقصودة من القول «ذلك هو مذهب الجرجاني في تحديد المعاني النحوية وإنجازها في المقامات المختلفة للأغراض المختلفة بدرجات من الزيادة والفضل والمزية متفاوتة»[2]. إن هذا الرأي الذي لمحناه عند عبد القاهر يدخل في تعالق مع ما تحدث عنه "غرايس وسورل" في الفرق بين معنى الجملة ومعنى المتكلم، فقد تحدث غرايس عن

---

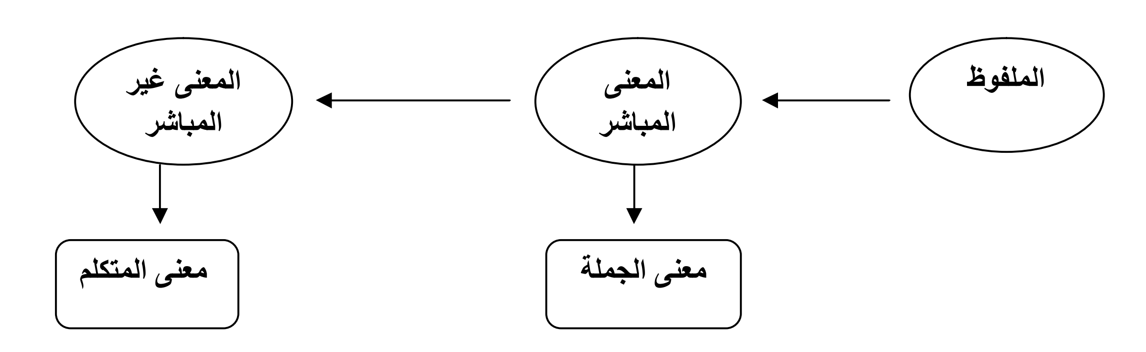
*- تنبه طه عبد الرحمان في حديثه عن فعل الإدعاء في الاستعارة لدى الجرجاني إلى إهمال الجرجاني لفعل الاعتراض الذي يقع من المخاطَب بالنظر إلى الأهمية التي أولاها لفعل الإدعاء الحاصل من المتكلم، ورأى طه عبد الرحمان أنّ الجرجاني لو أكمل عمله لأظهر قيمة الاعتراض الحاصل من جهة المخاطَب.

[1]- دلائل الإعجاز، ص56، 57.

**- يقف ابن الأثير موقفا مختلفا عما وجدناه عند عبد القاهر، فابن الأثير قد قام بالتمييز بين النحوي والبلاغي بكون النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي وتلك دلالة عامة، وصاحب البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة.(ينظر ابن الأثير، المثل السائر، ص39) .

[2]- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية، ص385.

المعنى غير الطبيعي في القول وجعله متعلقا بالاستعمال كما يتعلق بقصد المتكلم، ونجده يعبِّر عن تلك الدلالة القصدية التي تحدث عنها «بأن تدل على شيء ما دلالة غير طبيعية هو أن تدل عليه بواسطة دراية المتلقي لقصد الدلالة عليه، فقصد الدلالة عليه إنما هو قصد الدلالة عليه بواسطة دراية القصد»[1] وبذلك فإن الاتصال القصدي يتم عن طريق إرادة توصيله بشكل قصدي . ويمكن تلخيص فحوى المعنى المباشر وغير المباشر في القول بهذا المخطط:



مخطط تعالق المعنى المباشر بالمعنى غير المباشر في الملفوظ

يتعلق المعنى في القول المجازي عامة بطريقة صياغته، وهو ما أورده عبد القاهر في مصطلح النظم، ولما كان المعنى في الملفوظ منقسما إلى معنى مباشر وآخر غير مباشر فإن ضرورة البحث عن القسم الثاني من المعنى –المعنى غير المباشر- يمثل موضوعا حقيقيا للتأويل، وذلك بغية الوصول إل المعنى المتوارى في القول، ويتحقق هذا الإنجاز بالنظر إلى طريقة اشتغال القول المجازي وديناميته في الخطاب، وذلك بحضور المتكلم والمخاطَب ومقام التلفظ، بحيث تتفاعل هذه المكونات لكي يحصل المعنى ويتحقق الهدف المرسوم[2] وهو ما يتوَّج **بمعنى المعنى** عند عبد القاهر.

2-1 الاستعارة والمجاز الحكمي...بين النسق والسياق:

احتل موضوع الاستعارة أهمية كبيرة في مختلف الدراسات (الفكرية، الفلسفية، الأدبية، البلاغية...) وذلك نظرا لارتباطها باستعمال اللغة وفق سياقات مختلفة، الأمر الذي يجعل الاستعارة حاضرة في إدراك الخطاب ولغته، ومساهمة في تشكيل صورته المعرفية «كما أنها

---

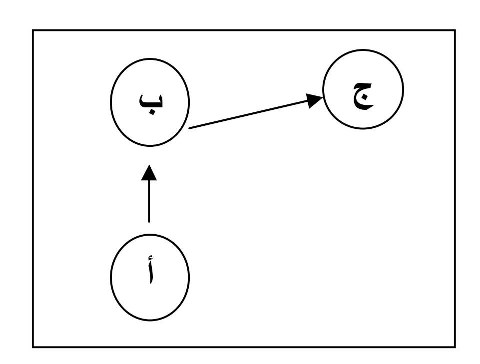
[1]- عادل فاخوري، «الاقتضاء في التداول اللساني»، مجلة عالم الفكر، ع3، المجلد 20، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1989 ، ص145.

[2]- ينظر: سعيد الحنصالي، الاستعارات والشعر العربي الحديث، ط1، دار توبقال للنشر، 2005، ص149.

تشكل آلية إدراكية فريدة في البحث عن مختلف العلاقات الكائنة والروابط الممكنة بين اللغة والواقع»[1] . تظهر الملفوظات الاستعارية عامة في ترسيمة يعرض فيها المتكلم قوله وذلك من حيث إرادته تحقيق ملفوظات من نوع (أ هو ب) إلا أنه يريد من خلال ذلك أن يقول بأنّ (أهو ج)[2] وهو يتلفظ به قاصدا الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى الثاني، أو ما يسمى بمعنى المعنى عند عبد القاهر.

يتمثل الإشكال الذي يؤطر الملفوظ الاستعاري في معرفة كيف يمكن قول شيء ما مع إرادة قول غيره؟ وكيف يمكن نجاح التواصل بين المتكلم ومخاطَبه مادام هناك خرق لبعض قواعد التخاطب؟ لهذا فإن جدوى طرح سؤال عن اشتغال الاستعارة في القول يجعلنا نتكهن بسبل ديناميتها في القول وكذا رسم حدود تأويلها من طرف المخاطَب حتى يتم إدراك معنى المعنى.

يرى سورل أنّه يتوجب أن تكون الاستعارات مُتفاهم حولها من طرف المتكلم والمخاطَب، وذلك ما يتم بفضل ما يشاركان به من معارف[3] وهنا تتدخل المعرفة الموسوعية لديهما إن في الإنجاز أو التأويل؛ إذ يعمل المتكلم على تجاوز المعنى الحرفي بهدف تحقيق قصده التواصلي، وهذا ما يجعله يقترح سيرورة التجاوز هذه على مخاطَبه، وذلك بحثِّه على الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المقصود من القول، إذ أنه «ما من مضمون إلا ويجوز أن يأتي من فوقه مضمون غيره، وأن يأتي من فوق هذا المضمون الثاني مضمون ثالث، وهكذا من غير انقطاع»[4] وذلك ما رسمه سورل من خلال الصياغة التالية[5]



[1]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل- عن آليات النسق الاستعاري-، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، تونس، 2006، ص14.

[2] - J.searl:sens et expression, p129.

[3] -Ibid, p152.

[4]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص23.

[5] - op.cit, p164

فالقول: (أ هو ب) يراد به استعاريا: (أ هو ج) حيث:

-أ هو موضوع القول (الجملة).

-ب هو المعنى الحرفي للجملة.

-ج هو المعنى الاستعاري للتلفظ.

إن العلاقة بين معنى الجملة ومعنى التلفظ الاستعاري (معنى المعنى) ليست من فعل الصدفة أو الحكم الفردي للمتكلم، وإنما هي نتيجة لتفكير منهجي مشترك بين المتكلم والمخاطَب[1] وهو تفكير يتعلق بما ذكرناه فيما يخص الإنجاز والتأويل؛ إنجاز المتكلم وتأويل المخاطَب، وذلك بحسب المقام الذي يؤطرهما كطرفي تخاطب، فلما يتوقف دور المعنى المباشر في التواصل ولا يعود مقبولا وحده، فحينها تنطلق العملية التأويلية للبحث عن معنى آخر غير المعنى المباشر[2] وعملية البحث هذه لا تخرج عن نطاق التفاعل بين اللغة والسياق مما يولِّد سيرورة استدلالية تستند إلى تأويل تداولي.

لم يقتصر حديث الجرجاني عن القول المجازي في موضوع الكناية وإنما تحدث أيضا عن المجاز والاستعارة؛ فأما المجاز فقد انطلق مما رآه سائدا لكي يخالفه في الرأي، فالسائد أنهم اعتادوا وصف المجاز بالنقل؛ أي نقل اللفظ عن موضعه، إلا أنه رأى خلاف ذلك، وقد علّق حديثه عن هذا الموضوع في ادِّعائية الاستعارة واستعارية التمثيل.

ركز الجرجاني على فعل الإدعاء في الاستعارة بعد أن كان حديثه عنها في أسرار البلاغة منصبا على عملية النقل، فيقول: «إذا قلت (رأيت أسدا) فقد ادّعيت في إنسان أنه أسدٌ، وجعلته إياه، ولا يكون الإنسان أسدا، وإذا قلت: (أصبحت بيد الشمال زمامها) فقد ادعيت أن للشمال يدا ومعلوم أنه لا يكون للريح يد»[3]. تظهر الاستعارة بحسب كلام الجرجاني أنها ادِّعاء من المتكلم إثبات صفة معينة للمستعير له، ففعل الإثبات هو أساس حصول الادعاء وذلك من جهة إعمال الفكر والاستدلال على أن القصد هو حصول الإثبات للصفة، ليكون غرضا ينطلق منه المتكلم ليوصل به معنى المعنى إلى المخاطَب، فليس عبارة عن وصف وإنما مرتبط بحال

[1] -J.searl, sens et expression , p123

[2] - Voir :c .k .orechioni ,l’implicite ,éd.armand colin,1986,p124

[3] - دلائل الإعجاز، ص67.

القصد والغاية منه، وفي ذلك قدم الجرجاني ضربين لكيفية حدوث الإثبات في القول، وذلك بالنظر إلى حال المشبه والمشبه به: «أحدهما: أن تنزله منزلة الشيء، تذكره بأمر قد ثبت له، فأنت لا تحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته، وذلك حيث تُسقط ذكر المشبه من البين، ولا تذكره بوجه من الوجوه، كقولك (رأيت أسدا). والثاني: أن تجعل ذلك كالأمر الذي يحتاج إلى أن تعمل في إثباته وتزجيته وذلك حيث تُجري اسم المشبه به خبرا على المشبه، فتقول: (زيد أسد وزيد هو الأسد) أو تجيء به على وجه يرجع إلى هذا كقولك: (إن لقيته لقيت به أسدا، وإن لقيته ليلقينك منه الأسد) فأنت في هذا كله تعمل في إثبات كونه أسدا أو الأسد، وتضع كلامك له. وأما في الأول فتُخرجه مُخرج ما لا يحتاج فيه إلى إثبات وتقرير. والقياس يقتضي أن يقال في هذا الضرب أعني ما أنت تعمل في إثباته وتزجيته: أنه تشبيه على حد المبالغة، ولا يقتصر على هذا القدر، ولا يسمى استعارة.»[1] قد بان لنا تفريق الجرجاني بين الاستعارة والتشبيه، كما أنه ربط الاستعارة بالنظم من جهة ارتباط موقعها في القول بمدى معرفة معاني النحو وكيفية انتظام الكلمات في القول، فقد جعلها من مقتضيات النظم*، وهنا يحدث تفاعل بين الكلمات ليحصل فعل التعليق أولا ثم يتجاوز إلى الاتساع في القول بحصول الاستعارة، وذلك من جهة إثبات صفة لشيء معين وليس وصف ذلك الشيء، وهنا يركز الجرجاني على فعل الإثبات نظرا لارتباطه بقصد المتكلم.

وأما التمثيل فقد عدّه أيضا من المجاز كونه يأتي على هيئة الاستعارة، ومثاله عن التمثيل قول القائل: (أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى) وأصل هذا القول هو «أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخِّر أخرى، ثم اختصر الكلام وجُعل كأنه يقدم الرجل ويؤخِّرها على الحقيقة، كما كان الأصل في قولك: (رأيت أسدا)، (رأيت رجلا كالأسد) ثمّ جُعل كأنه الأسد على الحقيقة»[2] فهو أقرب من الحقيقة عنه من الاستعارة، لأن المعنى المراد يبقى مرتبطا بالمعنى الذي يظهر على المستوى النظمي للقول، وربما هذا هو سبب تفضيل الجرجاني للاستعارة والكناية عن التمثيل؛ لأنهما أبلغ في حصول معنى المعنى، باعتباره يستدعي استدلالا وإعمالاً للفكر من أجل

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص68.

*- جعل عبد القاهر الجرجاني الاستعارة من مقتضيات النظم، لأن دلالتها على الاستعارية تكون من منطلق النظر إلى مكانها في النظم، وطريقة التأليف بين الكلم، لهذا فإنه لم يجعلها أصلا في الإعجاز، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الإعجاز في آي معدودة في مواضع محددة من آيات القرآن. دلائل الإعجاز، ص392، 393.

[2]- دلائل الإعجاز، ص69.

الوصول إلى قصد المتكلم من القول، خاصة وأنه نظر إلى الاستعارة على أنها ادِّعاء، وهنا يكون ارتباطها بالمعنى دون اللفظ، لأن سبيل المتكلم في ذلك هو التجوز عن طريق الادعاء، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «فالتجوز في أن ادَّعيت للرجل أنه في معنى الأسد، وأنه كأنه في قوة قلبه وشِدة بطشه، وفي أن الخوف لا يخامره، والذعر لا يعرض له»[1] فالتجوز يكون في معنى اللفظ لا اللفظ بعينه، فيكون نقل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز عن طريق التجوز والاتساع، وهذا ما يرتبط بالاشتغال الذهني في الفهم والتأويل، وذلك ما يجعل إمكانية فهم الاستعارة – القول المجازي- مرتبطا بإدراك البنية اللسانية في الخطاب ضمن نسقه العام «قصد فهم طبيعة الاشتغال الاستعاري كما يتحقق داخل الخطابات عموما والخطاب الأدبي خصوصا»[2] وهو فهم مرتبط بسيرورة معينة بحسب السياق الذي يمكن من عقد تأويل مناسب للوصول إلى الفائدة من التجوز والاتساع وهي كما حددها عبد القاهر متجلية في معنى المعنى أو المعنى الإضافي. ويؤكد جورج لايكوف أن النسق التصوري للفكر البشري ذو بنية لغوية أساسها الاستعارة المتحكمة في بنيات التفكير والسلوك[3].

يقترب تصور الجرجاني للاستعارة من المنظور التصوري المعاصر، فهو قد ربط الاستعارة بالمعنى، والمعنى عنده يتحدد في التعلق الذي يمارسه الفكر باللغة، فالفكر لا يتعلق باللفظ وإنما يتعلق بدلالاتها وفي ذلك فإن المعنى يتعلق بالفكر والذهن، وهو ما تبناه التوجه المعاصر للاستعارة من المنظور التصوري، فخطاب الاستعارة –حسب هذا الاتجاه- مرتبط بالبنيات الذهنية لدى الانسان.

المجال المصدر ——— **تأويل** ———← **المجال الهدف.**

المعنى الأول ————————← **معنى المعنى.**

ففي منظور الاتجاه المعرفي نتحدث عن المجال المصدر والمجال الهدف انطلاقا من تلك السيرورة الضرورية التي تساهم في تنظيم **البنيات المعرفية للمقولات الاستعارية**، لتتعدى مجال المشابهة وتصل إلى مجال الحديث عن التصور الدلالي «فهاهنا لا تكتفي البنيات الاستعارية فقط

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص367.

[2]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص48.

[3]- ينظر: جورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ط1، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء، 1994، ص72.

باستثمار مختلف التشابهات العلائقية الكائنة بين المقولات المعرفية والمجالات التصورية، بل إنها تنهض كذلك بتشكيل عناصرها تشكيلا متميِّزا فريدا وإفراز مدلولاتها إفرازا مغايرا جديدا»[1].

إن هذا التجوز والاتساع في المجاز هو الذي قاد عبد القاهر إلى تفضيل المجاز عن الحقيقة وجعله أبلغ منها، وذلك ما يظهر في الاستعارة في ارتباطها بالمعنى دون اللفظ من جهة إثبات الصفة للشيء «كقولنا: (جعلته أميرا) و(جعلته واحد دهره) تريد أثبتّ له ذلك»[2]. إنّ ارتباط نظم الكلام **بقصد المتكلم**، جعل عبد القاهر يلِّح على ارتباط النظم بالمعنى المرتبط بالمستعمل -المتكلم- دون واضع اللغة، و هو مجال سمح بتبيان فرادة النص القرآني وإعجازه في هيئة نظمه التي لا يمكن لأحدٍ أن يأتي على مثلها؛ ذاك لأن النظم مرتبط بالمتكلم -من دون التعرض إلى ذات الله- وعلى هذا فإنّ السَّعي إلى محاكاة نظم القرآن مضيعة للقول◆ لأن بلاغته وطريق إعجازه أكبر من أن تكون مجرَّد محاكاة لطريقة الترتيب، وذلك ما تعجب منه عبد القاهر حين قال:" وهل عجبٌ أعجب من قومٍ عُقلاء يتلون قول الله تعالى:﴿قُلْ لئِن اجتمعت الإِنس والجنُّ على أن يأتوا بِمِثْلِ هذا القرآن لا يأتون بِمِثْله ولَوْ كانَ بعضُهم لِبعضٍ ظهيراً﴾[سورة الإسراء:88] ويؤمنون به، ويدينون بأن القرآن مُعجزٌ، ثم يصُدُّون بأوجههم عن بُرهان الإعجاز ودليله، ويسلكون غير سبيله؟ ولقد جنوا، لو دَرَوْا ذاك، عظيماً"[3].

انتبه الجرجاني إلى التفاوت الحاصل في الاستعارة ما بين العامي المبتذل والخاصي النادر[4] فالعامي المبتذل كقول: (رأيت أسدا، لقيت بدرا) وأما الخاصي المبتذل فكقول: وسالت بأعناق المطي الأباطح* وقد نظر الجرجاني إلى نظم هذا القول وكيفية إثبات حالة السرعة التي امتازت بها المطي بقوله: «أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة، وكانت سرعة في لين وسلاسة حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الأباطح فجرت بها»[5] فقد أوكل لهذه الاستعارة

---

[1]- جورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ص51.

[2]- دلائل الإعجاز، ص.368.

◆- من هؤلاء الذين حاولوا إخراج نصوص مشابهة للنظم القرآني يظهر مسيلمة فيما عُرف عنه في قوله: (إنا أعطيناك الجماهِر، فصل لربِّك وجاهِر)، (والطاحنات طحناً) دلائل الإعجاز، ص387.

[3]-دلائل الإعجاز، ص369.

[4]-ينظر: م. ن، ص74.

*- وصدر البيت هو: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطي الأباطح

[5]-دلائل الإعجاز، ص74.

سمات الحسن واللطف والعلوّ وذلك واقع من جهة النظم وكيفية ارتباط الكلم بعضها ببعض إذ حينما نتلفظ بهذا التركيب فإننا نتلفظ ببنية تؤطر المعنى المقصود، ليكون الهدف هو ضمان التواصل، بناء على عمليات تعبيرية وأفعال تضمن التفاعل بين اللفظي وغير اللفظي، وبين طرفي التخاطب داخل سياق معيّن من أجل الوصول إلى المعنى المقصود «لأن المخاطَب لا يلجأ إلى الأقوال الصريحة للتلفظ بها، بل يسعى من توجيه المخاطَب أو المستمع إلى التفكير في الشيء غير المصرّح به»[1]، وهذا ما يستوجب النظر إلى النسق الاستعاري «من خلال الإدراك العميق للمكونات النسقية والتجليات الوظيفية المقترنة بالسياق العام للاستلزامات التخاطبية والاقتضاءات المعرفية»[2]، وعلى هذا الأساس نجد عبد القاهر قد ردّ الغرابة إلى جمال في القول، يكون إذا نظرنا إليه من خلال الترابط بين الكلمات وكيفية الإسناد فيما بينها، فاللفظة يُنظر إليها في موضعها من الاستعمال وهنا ربط لها بالفصاحة والدليل على ذلك أننا قد نجد للفظ ملاحة وحسنا في موضع دون آخر، وذلك بفعل الاستعمال الذي يُخرج اللفظ من معناه المفرد ليكتسب معنى ثانيا في السياق عن طريق التفاعل، مما يجعله يمتاز إما بالملاحة أو الرداءة، ومثال الجرجاني عن ذلك: لفظة (الجسر) في قول أبي تمام[3]:

لا يطمع المرء أن يجتاب لُجّته   بالقول ما لم يكن جسرا له العمل

وقوله:

بصُرت بالراحة العظمى فلم ترها   تُنال إلاّ على جسر من التعب

فقد لاحظ الجرجاني التفاوت بين استعمال اللفظة نفسها في موضعين مختلفين، فيقول: «فترى لها في الثاني حسنا لا تراه في الأول، ثم تنظر إليها في قول ربيعة الرَّقّى*:

قولي نعم، ونعم إن قلت واجبة   قالت: عسى، وعسى جسر إلى نَعمِ.

[1]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص177.

[2]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص102.

[3]- دلائل الإعجاز، ص78.

*-ورد هذا البيت الشعري في طبقات ابن المعتز بقول الشاعر:

قولي: نعم، إنها إن قلت نافعة   ليست عسى، وعسى صبر إلى نعم.

فترى لها لطفا وخلابة وحُسنا ليس الفضل فيه بقليل»[1] ومن الملاحظ أن الجرجاني لم يغيِّب عامل **الذوق** في التفاضل بين قول وآخر، مما يجعل الاستعمال والموضع مرتبطان بالذوق، الذي يعكس كفاءة المستعمل في إبراز محاسن القول بحسن الاستعمال، فهو – الجرجاني- لم ينظر إلى اللفظ نظرة حيادية وإنما نظر إليه من وجهة موقعه في التركيب وكذا وجهة تفاعله داخل التركيب، مما يسمح باكتشاف المعنى المقصود، ذلك التفاعل يرتبط في مرحلة أولى بالمتكلم وقوله –خطابه- ليرتبط في مرحلة تالية بين ملقي القول –المتكلم- ومتلقيه –المخاطَب- وهنا تتدخل المعارف المشتركة بينهما من أجل التواصل وتحقيق انجازية القول وفق المقتضيات السياقية وذلك يتحقق «بالأخذ بعين الاعتبار البعد التداولي الذي لا ينظر إلى الوحدات الاستعارية في تجردها، وإنما يقاربها في كيفيات تأليفها واستعمالها ضمن وضعية مخصوصة»[2] ، وذلك ما أشار إليه غرايس في حديثه عن قوانين التخاطب التي فرعها عن مبدأ التعاون.

- **المجاز الحكمي:**

جعل عبد القاهر المجاز من بين آليات الاتساع في القول، وذلك في قوله: «أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها، ولكن تريد معنىً ما هو رِدفٌ له أو شبيهٌ فتجوَّزت بذلك في ذاتِ الكلمة وفي اللفظ نفسه. وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن في الكلام مجازا على غير هذا السبيل، وهو أن يكون التجوُّز في حكم يُجرى على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصودا في نفسه ومُراداً من غير توريةٍ ولا تعريض»[3] ومن هنا يظهر المجاز الحكمي عند عبد القاهر أنه عبارة عن حكم يُطلق على استعمال الكلمة على سبيل التجوز والاتساع، فيظهر استعمال الكلمة متروكا على ظاهره، لكن الحكم عليها في الاستعمال يخرجها إلى أن نردفها بالمجاز الحكمي، والمثال الذي قدمه عبد القاهر عن هذا المجاز الحكمي، قوله تعالى: ﴿فما ربحت تجارتهم﴾[4] وقولهم في الكلام العادي: (نهارك صائم وليلك قائم) ويشرح عبد القاهر سبيل المجاز في هذه النماذج التي قدمها بالنظر إلى الحكم عليها بحسب الموقع والاستعمال، وذلك ما ربطه بمعاني النحو التي أخرجت الكلام وفق ذلك النظم، فيقول: "أنت

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص78، 79.

[2]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص103.

[3]- دلائل الإعجاز، ص.293.

[4]- سورة البقرة، الآية 16.

ترى مجازاً في هذا كله، ولكن لا في ذوات الكلم وأنفس الألفاظ، ولكن في أحكامٍ أجريت عليها. أفلا ترى أنّك لم تتجوَّز في قولك: (نهارك صائم وليلك قائم) في نفس (صائم) و(قائم)، ولكن في أن أجريتهما خبرين على النهار والليل. وكذلك ليس المجاز في الآية في لفظة (ربحت) نَفْسِها، ولكن في إسنادها إلى التجارة[1] فطريق المجاز بان من خلال الحكم الواقع في القول، وذلك بربطه بين قصد المتكلم وفعل الإسناد الوارد في القول، وذلك ما يحمل المخاطَب على التأويل وإيجاد الحكم المناسب «أفلا ترى أنك لا ترى شيئا منها إلا وقد أُريد به معناه الذي وُضع له على وجهه وحقيقته، فلم يرد بصائم غير الصوم، ولا بقائم غير القيام، ولا بربحت غير الرِّبح»[2]. فلقد جعل عبد القاهر هذا الضرب من المجاز كنز من كنوز البلاغة، وذلك من جهة المساحة التعبيرية التي تُمنح للمتكلم عامة في هذا النوع المجازي، مما يجعله قادرا على الاتساع في طرق البيان «وأن يجيء بالكلام مطبوعا مصنوعا، وأن يضعه بعيد المرام، قريباً من الأفهام»[3] فطريق هذا المجاز أنه يبدو قريبا من الحقيقة أو أنه يتداول على أساس الحقيقة، إلاّ أن مجال الاتساع فيه يخرجه إلى المجاز الحكمي ما دام المعنى لا يقتصر على بنيته اللسانية الظاهرة، وإنما يحصل من خلال البحث عن الجانب المضمر فيه ، وهو متعلِّق بالحكم كفعل كلامي، يحكم به المخاطَب على القول، الذي يشحنه المتكلم بطاقة مجازية مختفية قابلة للتأويل «فبقدر ما نعرف من مقومات بشأن هذه الكفاءات بقدر ما نكون قادرين على التنبؤ بما يحتمل من تأويل»[4]، وهو ما أشار إليه عبد القاهر حين رأى أنّ هذا الضرب من المجاز يسمو إلى مراتب البلاغة ولا يكون مبتذلاً؛ لأن مجال التأويل* فيه يكون من جهة الانتقال من الحقيقة إلى المجاز عبر الحكم على القول بحسب السياق الذي يرد فيه، لأن استعمال الكلمة قد يبدوا من الوهلة الأولى على أنه استعمال حقيقي، إلاّ أن ربط القول بسياق التلفظ به يحيل إلى الانتقال

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص294.

[2]- م. ن، ص294.

[3]- م. ن، ص295.

[4]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص219.

*- ذم عبد القاهر الجرجاني هؤلاء الذي يخوضون في التفسير بغير علم، مما يؤدي إلى فساد التأويل، خصوصا إذا كان الاقتصار على المعنى الظاهر من اللفظ؛ ومن النصوص التي تؤكد ذم عبد القاهر لهؤلاء نذكر قوله: "ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم، أن يوهموا أبداً في الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل، أنها على ظواهرها فيفسدوا المعنى بذلك، ويُبطلوا الغرض؛ ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة، وبمكان الشرف، وناهيك بهم إذا هم أخذوا ذِكر الوجوه وجعلوا يُكثرون في غير طائل، هناك ترى ما شئت من باب جهلٍ قد فتحوه، وزندِ ضلالة قد قدحوا به، ونسأل الله تعالى العصمة والتوفيق". دلائل الإعجاز، ص 305.

إلى الجانب المجازي، وذلك بتقدير الحكم على القول في السياق بمراعاة نظمه، مما يستدعي القيام باستدلال «حيث تتحقق سيرورة الاستدلال على المقصد الذي يروم الملقي إنجازه، كما يستنبط المتلقي مقصد الملقي من خلال تمثل وتوهّم ما يؤوله مكتشفا المقصد في ذاته ومتصورا الحالات الذهنية المقترنة بالإنتاج الملفوظي للملقي»[1] وذلك ما يؤكد أن الفهم والتأويل يستلزم تفكيك المعنى اللساني للوصول إلى المعنى المستلزم تخاطبيا♦ وذلك بالنظر في طبيعة الأثر المقصدي الموجِّه لعملية التخاطب؛ وبذلك يكون القصد هو الموجِّه «والذي يقيم الملقي الدليل عنه ويستدل المتلقي عليه»[2] وفي ذلك يقول عبد القاهر: «معنى ذلك أن القدوم في قولك (أقدمني بلدك حقٌّ لي على إنسان) موجود على الحقيقة، وكذلك (الصيرورة) في قوله: (و صيرني هواك) و(الزيادة) في قوله: (يزيدك وجهه) موجودتان على الحقيقة، وإذا كان معنى اللفظ موجوداً على الحقيقة، لم يكن المجاز فيه نفسِه، وإذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ، كان لا محالة في الحكم. فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها، حتى تكون على بصيرة من الأمر»[3] فالحكم الذي يتحدث عنه عبد القاهر الجرجاني هو حكم متعلق بالإنجاز عن طريق ربط القول بالسياق الذي يرد فيه القول. إن هذا الحكم الذي أسنده عبد القاهر لطريقة الاستدلال على وجود المجاز مرتبط بطريقة استدلال المخاطَب على قصد المتكلم المراد بلوغه في العملية التخاطبية، ونريد هنا بعبارة (المراد بُلوغه) الإشارة إلى نظرية الملاءمة عند (ولسن وسبربر) وذلك من حيث حصول التوقعات المتاحة في ذهن المخاطَب والتي يستعين بها للوصول إلى القصد المراد «ومن ثمة يكون التأويل الذي ينتقيه المتلقي العقلاني بمثابة التأويل المعرفي الذي يستجيب لمختلف

---

[1]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص112.

♦- ظهرت نظرية تعنى بتأويل الملفوظ كما تعنى بتطوير نظرية التخاطب الإنساني، هذه النظرية هي نظرية الملاءمة، فقد سعت هذه الأخيرة إلى تعميق البحث في قضية الملاءمة ومبدأ التعاون المنحدر عن غرايس، وقد رأى رواد هذه النظرية أن كل مظاهر التواصل والمعرفة محكومة بهاجس تحصيل الملاءمة، وهو ما جعلهم يتبنون نسقا استدلاليا يقوم على تعيين كيفية إعادة تشييد المقصد في بعده التواصلي انطلاقا من المعلومات التي يشحن بها الملقي ملفوظه. يُنظر أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص112.

[2]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص112.

[3]- دلائل الإعجاز، ص297.

التوقعات ومن ضمنها توقعات الملاءمة»[1]. ومما ذكره عبد القاهر من أمثلة عن المجاز الحكمي قول الخنساء[2]:

تَرْتَعُ ما رَتَعَت، حتى إذا ادَّكرت فإنَّما هي إقبال وإدبار.

فقد نظر عبد القاهر إلى نوع المجاز الوارد في البيت الشعري، من حيث الدلالة الإيحائية المتوارية في القول، وذلك باستعمال الشاعرة -باعتبارها متكلما- لعبارات تبدو وكأنها في استعمال حقيقي؛ إلاّ أن البحث عن المعنى بالتأويل وحسن التدبر، يظهر الجانب المجازي في القول وهو المجاز الحكمي، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «وذاك أنها لم تُرد بالإقبال والإدبار غير معناهما، فتكون قد تجوَّزت في نفس الكلمة، وإنما تجوَّزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر، ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها، وأنه لم يكن لها حال غيرهما، كأنها قد تجسَّمت من الإقبال والإدبار. وإنما كان يكون المجاز في نفس الكلمة، لو أنها كانت قد استعارت (الإقبال والإدبار) لمعنى غير معناهما الذي وضعا له في اللغة. ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته في شيء»[3] فقد استعملت الكلمات من أجل دلالة مقصودة تُستفاد من السياق، وذلك عن طريق بناء حكم على القول، والذي يحصل بمراعاة النظم الذي أتى عليه القول؛ لأن أي إضافة أو إنقاص يؤدي إلى تغيير المعنى المقصود، والمعروف أن أي تغيير يكون بتغيير قصد المتكلم، لهذا فإنّ في بيت الخنساء لا يمكن أن نقول في استعمالها (الإقبال والإدبار) على أنها مضافة لكلمة محذوفة هي (ذات إدبار وإقبال) لأن ذلك يجعل القول مربوطاً بالحقيقة ولا يحدث فيه اتساع بالمجاز، وإنما المعنى يكون بتتبع بنية الملفوظ وعقد علاقة تسييق بين الألفاظ، بالاستناد إلى المعرفة اللغوية والمعرفة الموسوعية «بطريقة تضمن تعدد التأويل وتعقده حيث تقتضي عملية التلقي الإلمام بعدة معارف متباينة من أبرزها المعرفة اللغوية والمعرفة الأدبية والمعرفة التداولية»[4]. إن هذا القول يجعلنا نركز على أهمية السياق في بناء المعنى في القول المجازي، فهو سياق يتعدى مجرد الانحصار في المحيط الكلامي ليكون سياقا متشعب الفروع، فيرتبط بالتصوير الذهني والتواصل الإبداعي المقصود في الخطاب، فالسياق بهذا المفهوم يؤطر عوالم

[1]- أحمد العاقد، المرجع السابق، ص113.

[2]- دلائل الإعجاز، ص300.

[3]- ك. ن، ص300، 301.

[4]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص114.

متداخلة تظهر كمعرفة نوعية عن العالم (سياق نفسي، اجتماعي، خطابي...)[1] تتفاعل في إطاره ثنائية اللساني والمعرفي قصد حصول التواصل، وهذا ما نشهده في عمل عبد القاهر بتعليقه المعنى على النظم، المرتبط بقصدية التواصل لدى طرفي التخاطب، مما يضفي انسجاما على الخطاب يظهر في سهولة الفهم والتأويل الملائمين بحسب نظرية الملاءمة مما يسمح بالتفاعل المعرفي والثقافي بين اللغة والفكر والعالم.

2- دينامية المعنى في المقولات البلاغية وعدولها:

مما يُشهد لعبد القاهر الجرجاني أنه قام بربط اللغة بالممارسة، وذلك من خلال متابعته للفروق في الاستعمال والتي تعرض الكلام في نظم خاص متعلق بالقصد، ومرتبط بالغرض أو المعنى المتضمن فيه والذي يُرام إيصاله إلى المخاطَب؛ وهذا ما رأى فيه عبد القاهر إهمالا من العلماء لأنهم وقفوا عند مسائل قواعدية تتعلق بالبنية، وأهملوا العدول والأغراض التي من شأنها أن توسع في دلالة القول وتربطه بالمقام التخاطبي وذلك من منظور الاستعمال، ومما نمثل له في هذا المقام استشهاد عبد القاهر بتلك الحادثة التي وقعت بين الكندي والمبرد◆ فأول ما يلفت الانتباه في تلك الحادثة هو ذلك الوعي المبكر باللغة، والذي يتضح من خلال إدراك اختلاف المعنى بحسب السياق التخاطبي وذلك بحسب الكفاءة التي يتمتع بها كل من المتكلم والمخاطَب (كفاءة لسانية وتداولية) فيقول: «واعلم أن مما أغمض الطريق إلى معرفة ما نحن بصدده أنّ هاهنا فروقا خفيّة تجهلها العامة وكثير من الخاصة، ليس أنهم يجهلونها في موضعٍ ويعرفونها

---

[1]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري، ص114.

◆- استشهد عبد القاهر الجرجاني بتلك الحادثة التي وقعت للكندي فيما يخص رأيه عن كلام العرب، وقد أوردها عبد القاهر في دلائل الإعجاز كما يلي: "رُوي عن ابن الأنباري أنه قال: رَكب الكِندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إنِّي لَأَجد في كلام العرب حشوًا ! فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال : أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم) ثم يقولون (إن عبد الله قائم) ثم يقولون: (إن عبد الله لَقائم) فالألفاظ متكرِّرة والمعنى واحد. فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إن عبد الله قائم) جواب عن سؤالِ سائلٍ، وقوله: (إن عبد الله لقائم) جواب عن إنكارِ مُنكرٍ قيامه، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني. قال فما أحار المتفلسف جوابا" يُنظر دلائل الإعجاز، ص315 وهذا ما جعل عبد القاهر يقف موقف المحتار من أمر إغفال تلك الفروق والخفايا في الاستعمال، فإذا كان الكندي – وهو متفلسف وهو من الخاصة – لا يفقه تلك الفروق، فما تكون حال العامة من الناس الذي يتداولون الكلام ولا يدركون خصائص قول دون آخر، لهذا يقول عبد القاهر: "واعلم أن ههنا دقائق لو أن الكندي استقرى وتصفَّح وتتبع مواقع (إنّ) ثم ألطف النَّظر وأكثر التدبر، لعلم عِلم ضرورة أن ليس سواءً دخولها وأن لا تدخل". يُنظر: دلائل الإعجاز، ص315.

في آخر، بل لا يدرون أنها هي، ولا يعلمونها في جملةٍ ولا تفصيل»[1] وهذا ما قاد عبد القاهر إلى تتبع خواص التراكيب القولية وربطها بالسياق الذي ترد فيه، ليكون القول حاملا لفائدة تتعلق بالعملية التخاطبية ولا تتعداها.

يستعين المتكلم بآليات مختلفة في إنتاج ملفوظه –إلى جانب الآليات البيانية- وذلك بحسب السياق الذي يربطه بمخاطَبه، حتى تكتمل العملية التخاطبية، مادام التخاطب مبنيًا على الفهم والإفهام وتلك الآليات يعتمد فيها تقديما وتأخيرا، حذفا وإضماراً تعريفا وتنكيرا، فصلا ووصلا...بحسب الحاجة والضرورة حيث يترجم من خلالها مقاصده «ولهذا الاعتبار كان القصد عند البلاغيين هو مدار البحث...وكذلك كان عند الجرجاني في نظرية النظم؛ فهو من أكثر العلماء الذين رددوا مصطلح القصد، بل كان محور نظريته، بوصف سبب العدول عن التركيب الأصل هو لبيان قصد المرسل، بالاستجابة للسياق تداوليا»[2]. لقد حاول عبد القاهر أن يبيِّن مهام المتكلم أثناء التلفظ بخطابه، انطلاقا من الوسائل التي تمكنه من بلوغ هدف التواصل، وذلك بتجسيد أغراض كلامية بحسب السياق؛ ويعني مبدأ الغرض تلك الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه[3]، وهي تقابل مفهوم القصدية عند المعاصرين، وعلى هذا الأساس ينطلق المتكلم في بناء جديد للغة في محور الاستعمال، فعملية بناء اللغة وبناء التواصل أمر يحتاج إلى حسن التصرف وسرعة البديهة، ونباهة المتكلم، وهي عملية فيها من وجوه الإبداع ما لا يحيط بها عد[4]. ولا شك أن في ذلك إيماءً وتصريحا بقيمة هذه الفروق والآليات في التعبير التي تعد ثمرة دراسات جادة في الجملة العربية خاصة والقول عامة، «وليس من العبث أن يشغل البلاغيون وعلى رأسهم عبد القاهر أنفسهم بهذه المسألة أو غيرها من المسائل الأخرى المتصلة بالأساليب لولا أن لكل تعبير معناه، ولكل وضع هدفه ومغزاه، وفي ذلك اتساع في القول وقدرة على التعبير»[5] وانطلاقا من أهمية هذه الأغراض التي تربط بقصد المتكلم نجد هذا الأخير يحتمل الضفر بذوات ووظائف مختلفة في الخطاب، تساعده

1- دلائل الإعجاز، ص315.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص201.

3- مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب، ص198.

4-بلقاسم حمام، آليات التواصل في الخطاب القرآني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، إشراف محمد خان، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، ، نوقشت سنة 2005، ص 136.

5- أحمد مطلوب، أساليب بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ص175.

وتوجهه في إرساء التخاطب الهادف، فيقول طه عبد الرحمان: «وأنّ المتكلم ليس ذاتا ناقلة فحسب، بل فيه ذوات فوقها يكفي لتبينها أن ندقق النظر في عملية النقل ذاتها»[1]

يظهر انتباه الجرجاني وحرصه على تبيان الفروق بين الكلم، فلا شك في أن هذه الفروق في الاستخدام الجملي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأغراض التي يوضع لها الكلام بهذا الوضع، وهو أشبه ما يكون بألعاب اللغة عند فتجنشتاين «فاستعمال اللغة كما يقول فتغنشتاين شبيه بلعبة علينا أن نتعلم قواعدها بممارسة اللعبة ذاتها، فنحن لا نصبح ممتلكين للِسان ما بداية بتعلم مجموعة وحيدة من القواعد الوصفية التي تتحكم في استعماله في كل حالة، ولكن بمشاركتنا في كثير من الألعاب اللغوية المختلفة التي ترتبط كل واحدة منها بصنف من السياق الاجتماعي مخصوص ومحدد عبر مواضعات اجتماعية مخصوصة»[2] وهكذا يكون توظيف الآليات المختلفة في القول، من تقديم وتأخير...هي ممارسة لألعاب اللغة بحسب سياق الاستعمال ليظهر بذلك الضمني والصريح في خطاب المتكلم ويتعدى مجرد النقل ليكون مبلغا؛ وهذا ما تحدث عنه طه عبد الرحمان في مصطلح التبليغ فيقول: «التبليغ هو عبارة عن نقل فائدة القول الطبيعي نقلا يزدوج فيه الإظهار والإضمار»[3] ولما كان القصد هو المعنى في المقولات البلاغية التي تعرض لها عبد القاهر نتساءل عن كيفية استجابة هذا القصد المرتبط بالمتكلم للسياق التداولي، وكيف تظهر دينامية تلك المقولات بالنظر إلى مقام التخاطب، خاصة في تحليلات عبد القاهر للنماذج الخطابية؟.

2-1 الاقتضاء في المقولات البلاغية والفعل الكلامي:

نستعمل مفهوم الاقتضاء للدلالة على الاستدلال التداولي بمفهوم غرايس؛ ونستند فيه إلى النظر في المرجعية الاتصالية التي تقع خارج تنظيم اللغة، بمعنى النظر في السياق الذي يؤطر القول، مما يجعل هذا الاقتضاء «يستند إلى مبادئ عامة تقع خارج تنظيم اللغة وتهدف إلى الاتصال القائم على التعاون»[4] ويرى عادل فاخوري أن من أهم ميزات الاقتضاء أنه «يقدم تفسيرا صريحا لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل، أي أكثر مما يعبر عنه

[1]- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 216.

[2]-صابر الحباشة، في المعنى، مباحث دلالية معرفية، ص144، 145.

[3]-طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص216.

[4]- عادل فاخوري، «الاقتضاء في التداول اللساني»، ص141.

المعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة»[1] ففي غالب الحوارات ما يقتضي المعنى التخاطبي أكثر مما ينجزه المتكلم من المعنى الحرفي للملفوظ، وذلك ما يستند فيه المتكلم إلى المهارة اللغوية في التعبير عن القصد من خلال الآليات التي يوظفها في كلامه مستعينا بالاقتضاء، ليظهر هذا الأخير أنه «ظاهرة لسانية تعكس الترابط الممكن بين مستوى البناء اللغوي التركيبي ومستوى خضوعه لتأويلات دلالية محتملة إن بصيغة الإثبات أو بصيغة النفي»[2] . إن هذا المنحى التخاطبي للاقتضاء في المعنى نجده في البلاغة العربية في كثير من مباحثها، ذلك أن البلاغة فن القول مما يحتاج فهم المعنى فيه إلى بذل استدلال وتأويل من المخاطَب من أجل إدراك مقتضى القول، كيف لا والبلاغة هي مطابقة المقال لمقتضى الحال، وهذا ما يظهر في الاقتضاء التخاطبي كما صاغه غرايس.

ميز غرايس بين ما يقتضيه المتكلم وما تقتضيه الجملة، فالاقتضاء الذي يستنتج من ملفوظات ما يتجاوز المعنى الحرفي لذلك الملفوظ، فيظهر الاقتضاء أنه «شيء يعنيه المتكلم ولا يمثل جزءا من المعنى الحرفي للجملة أو قل إنّ الاقتضاء لدى المتكلم هو المعنى غير المباشر لدى المتكلم: معنى شيء عن طريق معنى شيء آخر»[3] فاقتضاء المتكلم يتعدى المعنى الحرفي للجملة إلى معاني أخرى ترتبط بمقاصد المتكلم وكذا بالسياق الذي يرد فيه ملفوظه، وهنا لا بد من الكشف عن اقتضاء الجملة ما دام مختلفا عن اقتضاء المتكلم، «فالاقتضاء التخاطبي للجملة فالاقتضاء شيء تقرره الجملة تقريرا واضحا ولكنها توحي به فقط»[4] وبالتالي فإنّ المعنى الذي يتعلق بسياق التلفظ والتخاطب هو المعنى المرتبط بالمتكلم وليس بالملفوظ، إلا أننا سوف نجد عند عبد القاهر تعلقا بين معنى المتكلم المتمثل في المعنى النفسي والملفوظ المتمثل في النظم، وذلك بتوخي معاني النحو فيه.

تنبه عبد القاهر إلى أثر الاقتضاء في فهم المقولات البلاغية، منها:(التقديم والتأخير، الفصل والوصل، الحذف...) فراح يشتغل على تبيان خفايا الفروق في القول وذلك بحسب الظاهرة البلاغية الظاهرة فيه وقد رأى «أن الفروق بين التراكيب والاختلاف بين الأساليب ليس فرقا في الحركات، وما يطرأ على الكلمات من تغييرات وإنما الفرق في معاني

---

[1]- عادل فاخوري، «الاقتضاء في التداول اللساني»، ص141.

[2]- أحمد العاقد، المعرفة والتواصل، -عن آليات النسق الاستعاري-، ص116.

[3]- صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية، مصر، 2005، ص79

[4]- م. ن، ص80 .

العبارات، وما يحدثه هذا الوضع وذلك النظم، فليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تحدثه هذه القواعد، وما تستتبعه من معنى، وما يتولد عن النظم من مدلول»[1] وفي هذا القول إشارة إلى ظاهرة العدول التي ترتبط بالقول أشد الارتباط، خاصة إذا نظرنا إلى وجهة الاشتغال البلاغي فيه «والبلاغيون لا يعتدون من حيث القيمة البلاغية إلاّ بما يمثِّل عدولاً عن الأصل أو عن المستوى العادي المألوف»[2] ومما يلحظ عن عبد القاهر أنه اتَّبع منهجا تحليليا تطبيقيا، انتبه من خلاله إلى دقائق الأمور؛ وذلك ما يظهر في تنبهه إلى الاختلافات الموجودة بين البنيات اللغوية، وهو ما قاد محمد عبد المطلب إلى تقديم حكم تأويلي عن منهج عبد القاهر بالنظر إلى طبيعة العصر الذي يؤطره، فيقول: «إن طبيعة المنهج في عصره قد فرضت عليه هذا التوجه الذي يقوم على سيطرة الملاحظ الجزئية في النظر إلى الواقع، وقد انعكس ذلك على البحث اللغوي عموما، وهذا ما نجده في الدرس الحديث، إذ لا نجد فيه من يتعامل مع النص الكامل تحليلا وتفسيرا»[3] وعلى هذا فقد نظر إلى القول من وجهة اشتغال المعنى فيه بربطه بقصد المتكلم وظروف التخاطب، وذلك ما يؤدي إلى دينامية العدول فيه.

2-1-1 التقديم والتأخير:

يعتبر التقديم والتأخير[♦] من بين آليات المتكلم في الخطاب، يدخل ضمن مباحث علم المعاني، يظهر كآلية لسانية في ملفوظ المتكلم، فيحمله المعاني والأغراض التي قصد إليها من خلال توظيف تلك الآلية.

ننطلق في دراسة هذه المقولات البلاغية من فرضية أنها متعلقة بالاستلزام التخاطبي أثناء انجاز الفعل الكلامي من المتكلم نحو المخاطَب، ذلك الاستلزام يجعلنا نتساءل عن تجليات القدرة اللغوية لدى المتكلم في استثمار اللغة وشحنها بجانب دلالي مستلزم في القول، ويستدعي تأويلا من طرف المخاطَب من أجل الخروج من الحرفية التعبيرية إلى المعنى المستلزم مقاميا،

---

[1]- عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص85.

[2]- عبد الحميد السيِّد، دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص128.

[3]- محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، ص19.

[♦]- وهو مبحث يُظهر ملكة العرب في صوغ الكلام وحاجتهم إلى إصابة المعنى وتحقيق الغرض. ينظر، مختار عطية، التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2005، ص15، 16.

فكيف تتم عملية الاستلزام هذه؟، أي كيف يتم الانتقال من المعنى الصريح إلى المعنى المستلزم خطابيا؟ كيف يمكن معرفة وضبط المعنى الذي تستلزمه المقولات البلاغية التي تنتقل من صيغة معينة إلى صيغة أخرى؟

ناقش عبد القاهر مقولات بلاغية كثيرة منها التقديم والتأخير، الفصل والوصل، الحذف، الإضمار، التنكير والتعريف...وقد تنبه إلى الفروق في استعمالها، وأرجع ذلك إلى الاستلزام التخاطبي كما فهمناه من طريقة تحليله للنماذج الخطابية المعروضة

يقول الجرجاني عن التقديم والتأخير أنه «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثمّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدِّم فيه شيء، وحوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكان»[1]، ليكون آلية في القول يتم فيها تقديم ما أريد التنبيه عليه والالتفات إليه، ويتأخر ما يبدو أقل شأنا من الموضوع المقدَّم.

رد الجرجاني التقديم إلى فعل النِّية وهو مصطلح نتخذه مرادفاً لمصطلح القصد، وفي ذلك يقول: «واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

-تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: (منطلق زيد) و(ضرب عمرا زيد)...وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص106، وقد انتقد الجرجاني هؤلاء الذين ردوا التقديم والتأخير للعناية، وهو ما دفعه إلى البحث و النظر في الدقائق والفروق التي تخرج بالتقديم والتأخير إلى معاني يدركها السامع ويجول بها خاطره، وذلك بمراعاة السياق وكذا الغرض الذي من أجله بان القول واتجه إلى المخاطَب، لهذا يرى أنه لا يكفي الحكم على هذا المبحث (التقديم والتأخير) أنه قدِّم للعناية وإنما ثراءه يكمن في معرفة دقائق النظم والفروق التي تعرض من جهة نقل الخبر، وفي ذلك نجده يقول: "وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: (إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم) من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبِمَ كان أهمّ؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمرُ (التقديم والتأخير) في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربا من التكلف. ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه. وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار والإظهار والإضمار والفصل والوصل، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهمّ لك، بل فيما إن لم تعلمه لم يضرك" دلائل الإعجاز، ص108، 109.

إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا»[1]. تتضح رؤية الجرجاني لآلية التقديم والتأخير وكيفية تواجده في القول أنها رؤية تواصلية، مرتبطة بالقصد، ذلك أن تقديم لفظ على آخر يكون بمراعاة معاني النحو أولا والمتمثلة في التعليق على مستوى البنية اللسانية، لينطلق منها المتكلم ويبني أغراضه بحسب السياق التخاطبي وما يستلزمه المقام، ويكون هذا المعنى المراد متعلقا بالدلالة الثانية «وهي دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال»[2] ومثاله عن التقديم والتأخير والغرض منه تحليله لجملة: (قتل الخارجيّ زيدٌ) فالمتكلم يبادر بذكر المفعول به بدلاً من الفاعل، وفي ذلك عدول منه عن القاعدة (فعل، فاعل، مفعول به) وهو عدول مرتبط بالقصد ضمن السياق والغرض المقصود «فالبلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز، وهذه الإرادة شيء زائد عن التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته حسب، وإنما في خواصه»[3] ففي المثال (قتل الخارجيّ زيد) يكون المخاطَب على شغف لمعرفة خبر مقتل الخارجي وليست الفائدة في معرفة القاتل وإنما في معرفة المقتول، وذلك بالنظر إلى السياق، والسياق هنا يمثله مكانة الخارجي عند الناس ونفورهم منه نظرا لسوء سيرته، لهذا كان الأولى قول: «(قتل الخارجي زيد) ولا يقول: (قتل زيد الخارجي)، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيد) جدوى وفائدة، فيعنيهم ذِكره ويُهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلِّعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شرّه وتخلصوا منه»[4] فالتقديم والتأخير يتعلق بالإخبار المستلزم مقاميا وكيفية صياغته ونقله للمخاطَب وكذا الطريقة التي بالإمكان إقناعه بها، كي يفهم ويؤول الخطاب، وهكذا ينطلق البلاغي من النظر إلى التراكيب على أساس صورتها الظاهرة المنجزة في إطار من التفاعل بينها وبين مقتضيات المقام «وإدراك هذه القيمة وجمالياتها في التراكيب يستلزم استحضار الأصل واستصحابه ليقاس عليه ضبط درجة العدول

[1]- دلائل الإعجاز، ص107.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص201.

[3]- عبد الحميد السيِّد، دراسات في اللسانيات العربية، -بنية الجملة العربية-، ص129

[4]- دلائل الإعجاز، ص108.

كماً وكيفاً»[1] لهذا فإن التقديم والتأخير من بين آليات الإقناع الموظفة من طرف المتكلم، بشحنها بقصده، وتوخى فيها أسلوبا مؤثرًا في المخاطَب.

يعمل المتكلم على مراعاة مبدأ التعاون في خطاباته، بالرغم من خرق قاعدة الكيف والذي يتضح في تغيير أماكن الملفوظات، إلا أن مراعاته لمبدأ التعاون يظهر في احترام السياق التخاطبي الذي يتواجد فيه مع مخاطَبه، لأن هذا الأخير «يستدل بلغة الخطاب الظاهرة ليفهم الخطاب في قصده الباطن أو المضمر»[2] مما يجعله يرتقي إلى مصافي المعنى المقصود وهو المعنى غير الظاهر والذي يستلزمه المقام.

فلكي نصل إلى فهم قصد العدول في القول: (قتل الخارجيَّ زيدٌ) لا بد من حضور أصل القول وهو: (قتل الخارجي زيدُ) «لأن تحريك أي عنصر من مكانه إلى مكان ليس له في الأصل ينبئ عن مقصد وغاية»[3] وذلك بالنظر إلى السياق الذي يتعلق به القول.

ومن الفروق التي تنبه إليها عبد القاهر نجد حديثه عن القصد والعدول في استعمال همزة الاستفهام في القول وهو ما ربطه بهيءة التقديم والتأخير، فيقول: «ومن أبين شيءٍ في ذلك (الاستفهام بالهمزة) فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت (أفعلت؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو، وكان التردد فيه»[4] فهيئة الاستعمال تكون من منطلق ظروف العملية التخاطبية، وحالة المخاطَب التي تستدعي النظر في كيفية الأداء، وتعلقه بالمعنى المستلزم في السياق؛ ومثاله على ذلك أنك تقول: «(أبنيت الدارَ التي كنت على أن تبنيها؟)، (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)...تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه مجوِّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن. وتقول: (أأَنت بنيت هذه الدار؟)، (أأنت قلت هذا الشعر؟)...فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان. كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولا والكتاب مكتوبا، وإنما شككت في الفاعل من هو؟»[5] فهنا يكون إنجاز البنية اللسانية السطحية

---

[1]- عبد الحميد السيِّد، دراسات في اللسانيات العربية، -بنية الجملة العربية-، ص129.

[2]- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص201.

[3]- عبد الحميد السيِّد، المرجع السابق، 129.

[4]- دلائل الإعجاز، ص111.

[5]- م. ن، ص. ن.

للقول وفق نظم معين بالاستناد إلى القصد من القول، وهو ما ينطلق كما رأينا عند عبد القاهر من المعاني النفسية للمتكلم، وقصدية التخاطب التي تربطه بحال المخاطَب، وذلك ما يمكن ربطه بفعل القول والفعل المتضمن فيه .

يرى محمد عبد المطلب في هذا الصدد أنه على المبدع «أن يحدد الإطار الدلالي الواسع الذي سوف يتحرك فيه، ويتبع ذلك اختيار الطريقة الملائمة التي ينظم بها مفرداته لكي تكون قادرة على نقل أفكاره على النحو الذي تكوَّنت عليه في عملياته النفسية»[1] كما يجب أن يدرك المخاطَب وضعية النظم التي أتى عليها القول ليعرف كيفية التأويل والإجابة، أو غير الإجابة بحسب ما يحتاجه المقام، بحيث تتعلق الفائدة من القول بفنية المتكلم «وهذه الفنية المتشابكة مع حسه الشعوري واللاشعوري هي التي تدخل في التركيب اللغوي للعبارة»[2] مما يجعل القول حاملا لأفعالٍ كلامية تستفاد من السياق الذي يرد فيه، فالنظم هو الذي يحدد الفعل الكلامي الذي يضمر في القول، وذلك بفعل تدخل معاني النحو في الكلم.

ركز الجرجاني في تحليل القول الذي يحتوي على الخبر المثبت على النظر إلى العملية التخاطبية والتي يكون فيها متكلم يتلفظ بقول يحمل خبرا مثبتا ومخاطَب يوجه إليه القول، بحسب طبيعة السياق الذي يتواجدان فيه، فيقول «فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدِّث عنه بفعلٍ فقدَّمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت: (زيد قد فعل) و(أنا فعلت)، و(أنت فعلت) اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلاّ أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين»[3] ويتعلق القسمان بحسب الغرض الذي يريد حصوله لدى المخاطَب (السامع) وبذلك فإن انجاز القول يكون بمراعاة المخاطَب ونوعي الخبر الذي يوجهه له المتكلم، وهنا يخرج القول إلى أغراض متضمنة فيه بحسب حالة المخاطَب، وهو ما يظهر انطلاقا من نظم القول وهيئة وروده من المتكلم بقصد التواصل مع المخاطَب وتحقيق الفهم والإفهام.

والمثال الذي حلله الجرجاني: (هو يعطي الجزيل) نجده يحلله بالاستناد إلى الغرض الذي يود المتكلم إيصاله إلى المخاطَب (السامع) فيقول: «...لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه، وتجعله لا يعطى كما

---

[1]- محمد عبد المطلب، «مفهوم الأسلوب في التراث»، مجلة فصول، 1987، ص47.

[2]- رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ط2، منشأة المعارف، 1988، ص79.

[3]- دلائل الإعجاز، ص128.

يعطى، ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحبِّ الثناء دأبه، وأن تمكِّن ذلك في نفسه»[1] فالقول يحمل قصدا يكون موجها بالنظم الذي يوصل إلى المخاطَب ويقف عليه من أجل الفهم، وهنا يكون أثر الفعل المتضمن في القول حينما يؤول المخاطَب القول ويُدرك قصد المتكلم فيه.

ومن نماذج القرآن التي حللها الجرجاني قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾[2] فقد حلل الآية بالاستناد إلى الغرض الذي تتضمنه رادًا إياه إلى طريقة النظم، فرأى أن التقديم الوارد في الآية يكون بحال تأكيد الخبر بتقديم المحدث عنه، وفي الآية نجد تقديم الضمير(هم) عن الفعل، ويرى أن ذلك يكون بحال السياق والمقام الذي تستدعيه الآية ليكون منطلق تأكيد الفعل الكلامي المتضمن في القول مبنيا على جهة الحجاج الوارد في القول وهو حجاج متعلق بالبنية اللسانية ما دام الخطاب يعرّف على أنه «كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا »[3]. لقد تنبه الجرجاني إلى تنوع الأفعال الكلامية المتضمنة في القول، حينما يكون هناك تقديم للمحدّث عنه، ومنها الوعد والضمان، المدح، دفع الشك...ومن الواضح أثر القصد في نشوء القول، فالقصد يبني المعاني النفسية لدى المتكلم، لتصاغ في بنية القول الظاهرة بحسب النظم الذي يستند إلى تلك الآليات (التقديم، التأخير، الفصل والوصل...) ليكون فهم القول مرتبطٌ بالقصد وبالنظم، فإما نفي وإما إثبات، وكل ذلك يجعل المتكلم يخرج إلى أغراض متضمنة في القول بحسب الوضعية التخاطبية.

إنّ تغيّر الفعل المتضمن في القول يكون بحسب تغيُّر النظم، وذلك مرده إلى تأثير سياق التخاطب «ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: (أقلت شعرا قطّ؟)، (أرأيت اليوم إنسانا؟) فيكون كلاما مستقيما. ولو قلت: (أأنت قلت شعرا قطّ؟)، (أأنت رأيت إنسانا؟) أخلت. وذاك لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: (من قال هذا الشعر؟) و(من بنى هذه الدار؟) و(من أتاك اليوم؟) وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن يُنصّ فيه على معيّن»[4] فالهمزة يختلف الغرض الذي تستفهم عنه بحسب طريقة النظم المرتبط بقصد المتكلم، وهذا ما يجعل

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص129.

[2]- سورة المائدة، الآية 61.

[3]- طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص215.

[4]- دلائل الإعجاز، ص112.

استعماله متعلقا بعقد التعاون بين أطراف التخاطب «من أجل إقرار التفاعل القائم على عقد التعاون»[1] وكذا تحقيق الانسجام داخل الخطاب.

قدَّم الجرجاني نماذج خطابية لاستعمال همزة الاستفهام بحسب السياق، ومن نماذج الشعر:

أأترك أن قلّت دراهم خالد زيارته؟ إنِّي إذا للئيم[2]

فنلاحظ من البيت الشعري إفادة غرض الإنكار؛ وهو غرض حصل بالنظر إلى هيئة النظم ومواضع التقديم والتأخير؛ «وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل، فإن بدأت بالاسم فقلت: (أأنت فعلت؟) أو قلت: (أهو يفعل؟) كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور، وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممّن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة»[3] فاستعمال الاستفهام يكون بحال النظر إلى القصد والغرض الذي من أجله ظهر الكلام، ومراعاة للمخاطَب، فيكون بالتالي الكلام باعتباره بنية لسانية واصلا بين الطرفين إذ يحمل المتكلم على عاتقه مسؤولية إفهام المخاطَب «فهو بمجرد الإعلان عن نفسه كمتكلم يكون قد وضع شخصا أمامه»[4] ومنه قول الجرجاني: «واعلم أنا وإن كنا نفسِّر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإنّ الذي هو محض المعنى: أنه ليتنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعيى بالجواب»[5] فالقول يظهر بحسب حالة المخاطَب، إما ادِّعاء أو إنكار وعلى هذا يبني المتكلم قوله مراعيا تلك الوضعية التخاطبية، باستناده إلى آلية التقديم والتأخير في أسلوب الاستفهام، قصدا منه إلى انجاز أغراض متضمنة كما أن خطابه يكتسب سمة الحجاج اللساني فيقنع المخاطَب بطريقة النظم في القول، فيفهمها بحسب درجة وعيه وإلمامه بالمقام التخاطبي و كذا باستناده إلى كفاءته التي لا تقل شأنا عن كفاءة المتكلم في عملية التخاطب. وأحسن مثال في هذه الحالة التي يكون فيها الاستفهام الإنكاري أوجب قوله تعالى:﴿أفأنت تسمع الصمّ أو تهدي العمي﴾[6] فتحليل القول يكون بالنظر إلى حالة المخاطَب والسياق الذي استلزم حصوله لهذا يرى ديكرو أن طرح

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص234.

[2]- دلائل الإعجاز، ص117.

[3]- م. ن، ص118.

[4]- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص33.

[5]- دلائل الإعجاز، ص120.

[6]- سورة الزخرف، الآية 40.

السؤال هو وجوب الإجابة من السائل وليس فقط الرغبة في المعرفة، لهذا فإن إعطاؤه يلعب دورا على نحو دور المتكلم[1]، ويقول الجرجاني عن الآية بالنظر إلى الغرض المتضمن في هيئة النظم: «..ليس لسماع الصمّ مما يدّعيه أحد فيكون ذلك للإنكار، وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه، وأن ينَزّل الذي يظن بهم أنهم يسمعون، أو أنه يستطيع إسماعهم، منزلة من يرى أنه يُسمع الصمّ ويهدي العمي، ثم المعنى في تقديم الاسم وأن لم يقل: (أتسمع الصمّ) هو أن يقال للنبي (ص): (أأنت خصوصا قد أوتيت أن تُسمع الصم؟) وأن يُجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم، بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصمّ»[2] فهنا يكون فهم الآية بالنظر إلى السياق الذي وردت فيه، كونها موجهة إلى الرسول (ص)، ومراعاة المخاطَب، ليكون القول جاريا على ترسيخ الغرض الذي يتضمنه، وكيفية توجيهه بحسب النظم الذي أتى عليه. وهنا نستحضر البيت المشهور لابن أبي عيينة، والذي يقول فيه[3]:

فدع الوعيد فما وعيدك ضائري   أطنين أجنحة الذباب يضير؟

فالشاعر (كونه المتكلم) صاغ القول وكأنه قد جعل طنين أجنحة الذباب بمثابة ما يضير، حتى ظنّ وعيده يضير، وهنا خروج إلى أغراض بحسب السياق كالإنكار، الإخبار والاستهزاء لتكون أفعالا كلامية يعرض من خلالها المتكلم قوله، ليطلب بعد ذلك حصول تأثير لدى المخاطَب.

يحتوي التقديم والتأخير في صيغة النفي دلالات بلاغية عميقة، تحمل بين طياتها فروقا دقيقة، تتعلق باستخدامات المتكلم قصد إفهام المخاطَب. وقد حلل الجرجاني آلية التقديم والتأخير في القول المنفي، فأشار إلى الفروق التي تتعلق بطريقة النظم، مما يكون ذو اتصال مباشر بالعملية التخاطبية وكذا طبيعة المتخاطبين وفق سياق معيّن «ويتعلق هذا المبحث –النفي- في حال النفي بما يقع فيه في حال الإثبات من تقديم الفاعل والمفعول والجار والمجرور وغيرها...»[4] وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «إذا قلت: (ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول. تفسير ذلك:

---

[1]- جان سيرفوني، الملفوظية، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص113.

[2]- دلائل الإعجاز، ص120، 121.

[3]- م. ن، ص121.

[4]- مختار عطية، التقديم والتأخير ومباحث التراكيب، ص37.

أنك إذا قلت: (ما قلت هذا) كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نوظرت في شيء لم يثبت أنه مقول؟ وإذا قلت: (ما أنا قلت هذا) كنت نفيت أن تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول»[1] بمعنى يظهر من خلال نظم القول وجهة نفيه والغرض الذي يتضمنه القول، وذلك بحسب قصد المتكلم وجهة احتجاجه، وهنا يكون الكلام متعلقا بالحجاج بحسب المعطيات التي يقدمها السياق[2]. كونه يحيل إلى نفي شيء أو إثبات نفي شيء عن الذات؛ لأنه يستند إلى خطابات سابقة أو افتراضات متوقَّعة، إما يكون نتيجة لسؤال مفترض، أو سؤال حقيقي صدر من المخاطَب نحو المتكلم[3] وتماشيا مع هذا الرأي يقول عبد القاهر: "فإذا قلت: (ما ضربت زيداً) كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضُرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضُرب أصلا. وإذا قلت: (ما أنا ضربت زيداً) لم تقله إلا وزيدٌ مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب[4] وهنا تكون كفاءة المتكلم ضرورية من أجل الوصول إلى الحجة المقنعة، وهي حجة تتصل بجهة نفيه أو إثباته لفعل ما:

فقول: (ما ضربت زيداً) يكون في حالة نفي المتكلم أن يكون قد وقع ضرب منه لزيد، فيمكن أن يصاغ القول كما يلي: (ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس) كما يصح قول: (ما ضربت زيدا، ولكني أكرمته) فيكون هنا نفي فعل وإثبات آخر[5]، فهو استدلال صحيح وحجاج من جهة صحيحة.

أما قول المتكلم: (ما زيداً ضربت) فإن المتكلم يقصد منه نفي ضربه لزيد، وإثبات أن فعل الضرب وقع منه على إنسان آخر وذلك متعلق بقصد المتكلم في العملية التخاطبية ويترتب عنه استواء النظم واستقامته، بمراعاة سياق التواصل، والجهة التي تقع منها الحجة من المتكلم على رأي المخاطَب مادام الخطاب خطاب نفيٍ.

ركز الجرجاني في باب التقديم والتأخير على النموذج القرآني فقد كانت أغلب الشواهد في هذا الباب هي شواهد قرآنية، وهي كما يمكن أن نؤولها على أن الجرجاني كان همه الانتصار لطريقة النظم القرآني والتي لا يضاهيه فيها أي نموذج إنساني في النظم، كما أنه من

1- دلائل الإعجاز، ص124.

2- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي، ص100.

3- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص203.

4- دلائل الإعجاز، ص124.

5- م. ن، ص126.

المعروف روعة الأسلوب القرآني من خلال الآليات التي تطغى فيه ومن بينها التقديم والتأخير، والفصل والوصل، لما في من مزية الإعجاز، وإبهارا للخلق من حيث طريقة التماسك النصي في القرآن، لهذا فقد جعل الجرجاني في بابي التقديم والتأخير والفصل والوصل أكثر حديثه عن الاستشهاد بالنموذج القرآني؛ فنظمه يكون بمقدار تواجد هذه الآليات فيه، وذلك ما يُظهر تفرده بنظم معجز، مما يوصله إلى مصافي الإعجاز. وقد ربط الهيئات التي يأتي عليها التقديم والتأخير في الكلام بقصد المتكلم ومراعاته لظروف العملية التخاطبية، انطلاقا من توفر كفاءة المتكلم في الاستعمال ومعرفته بما هو أولى وأنسب، بحسب المقام، لذلك فإن فهم الملفوظ يتوقف على معرفة القصد.

2-1-2 الحذف ومضمرات القول:

يظهر الحذف من مظاهر الكفاءة والاقتدار اللغوي، لدى المتكلم والتنبه له يكون من جهة المخاطَب، حيث يعمد المتكلم إلى إضمار أو انتزاع أجزاء من الكلام يزداد بها المعنى تأثيرا، وتزداد الرابطة التواصلية ظهورا من حيث أن المخاطَب يسعى إلى فك شفرات الحذف ومضمراته بسيرورة من الافتراضات المسبقة والاستدلالات، التي من شأنها أن تساعده في التأويل المناسب للقول، وفي ذلك يقول الجرجاني عن الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[1] فمن الملاحظ أن عبد القاهر قد تنبه إلى مزايا وأسرار النظم، بدليل أنه توسع في الحديث عنه في كتاب دلائل الإعجاز.

يعد الحذف أقرب وسيلة لتحقيق الإيجاز في القول، وقد يؤدي من الدلالات ما لا يؤديه الذكر والتوسع، لذلك نجد المتخاطبين يميلون إلى اختزال الأداء الخطابي وذلك بحذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما قد يمكن للمخاطَب فهمه اعتماداً على قرائن مصاحبة تكون مرشداً له لتقصي المعنى المبتغى من الخطاب الموجه له، لأن «القرينة شرط في صحة الحذف لأنه مقترن بها أي غرض من أغراض أسلوب الحذف في المسند إليه والمسند

[1]- دلائل الإعجاز، ص146.

والفضلة»[1]. يقابل الحذف عند القدماء ما سمِّي في الدرس التداولي بمضمرات القول، والذي يظهر في الخطاب الذي يجري بين أطراف هي المتكلم والمخاطَب ضمن العملية التواصلية في مجراها التداولي، لكون هذه الآلية الخطابية لا تفهم حمولتها الدلالية إلا باقترانها بالسياق التخاطبي التداولي، والذي يضمّ أطراف الترسيمة التواصلية (المتكلم، المخاطَب والسياق الذي ينشأ فيه الخطاب).

مما مثَّل به عبد القاهر للحذف هو حذف المبتدأ وحذف المفعول فيقول: «فاعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين»[2] وقد مثَّل لذلك بمثال (هو يعطي الدنانير) إشارة منه إلى إثبات العطاء في حد ذاته دون أن نحصر ذلك في نوع معيّن من الأشياء «ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعني على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء إلاّ أنه لم يثبت إعطاء الدنانير فأعرف ذلك، فإنه أصل كبير عظيم النفع»[3] فحذف المفعول يكون بالنظر إلى الأغراض والمقاصد، وذلك بإثبات الصفة، فيكون الإثبات فعلاً كلامياً حاملا لحجة المتكلم نحو المخاطَب.

يلتقي موضوع الحذف وارتباطه بالسامع بمفهوم الافتراض المسبق في اللسانيات التداولية، فهو «يهتم بدراسة المعارف المشتركة بين المتكلم والسامع أو بين ما ينبغي أن يكون معروفا أو يفترض العلم به سابقا قبل إجراء الخطاب»[4] وهذا ما يظهر في كيفية التخاطب بين المتكلم والسامع بمراعاة المعارف المشتركة بينهما، مما يجعل الحذف مرتبطاً بتلك المعرفة المشتركة، فما يحذف يكون قابل لأن يُدرك تقديره من طرف السامع كونه مؤولا للخطاب، وهنا يظهر الاستلزام الخطابي بحسب سياق التخاطب.

---

[1]- حسين جمعة، في جمالية الكلمة -دراسة جمالية بلاغية نقدية-، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002، ص84.

[2]- دلائل الإعجاز، ص105.

[3]- م. ن، ص106.

[4]- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص184.

يعرج عبد القاهر الجرجاني على العدول بالحذف في القول بالنظر إلى سياقاتها الخطابية وفقا للاستعمال اللغوي محدثا تغييرات دلالية وتركيبية على مستوى البنية اللسانية، وذلك من خلال التمييز بين مقامات التخاطب اليومي والشعري والقرآني الناشئ بين المخاطِب والمخاطَب عبر الآليات الخطابية، محللا إياها في ضوء المعطيات التداولية التي تدرس «العلاقة الأكثر عمومية بين المتلفظ والمخاطَب»[1] فقد حلل نصوصا شعرية كثيرة بشأن حذف المبتدأ وإضماره، أبرزها قول الشاعر: بكر بن النطاح:

العين تبدي الحب والبغضا وتظهر الإبرام والنقضا

درّة ما أنصفتني في الهوى ولا رحمت الجسد المنضى

غضبى ولا والله يا أهلها لا أشرب البارد أو ترضى*

ركز عبد القاهر الجرجاني على دور نفسية المخاطَب وفكرة المخاطِب في فهم دقائق الشعر والوقوف عند أسراره، وهذا ما يمثل المعرفة الخلفية في التأويل؛ متخذاً من النص منفذاً لإبراز العناصر التداولية، وهذا ما بينه في قوله: «يقول في جارية كان يحبها وسعي به إلى أهلها فمنعوها منه. والمقصود قوله (غضبى) وذلك أن التقدير (هي غضبى) أو (غضبى هي) لا محالة، ألا ترى أنك ترى النفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف، وكيف تأنس إلى إضماره؟ وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به؟»[2] فقد جعل الجرجاني المتكلم هو الفيصل والقطب الأول في نصوصه المحللة، لأنّ المخاطِب «يقوم بعملية التركيب أي صياغة المفاهيم والمتصورات المجردة في نسق كلامي محسوس، ينقل عبر القناة الحسية بواسطة الأداة اللسانية»[3] إلى المخاطَب ليثير انتباهه و يعطي الخطاب جمالا فنيا وبلاغيا، وهذا ما تحقق في هذا النص، لأنّ الموقف موقف غزل وحال الشاعر دال على الحب واللوعة، وبما أنّ الموقف موقف غزلٍ فالاختزال بواسطة الحذف هو أفضل من الذكر، فمن «جمالية الحذف أنه متى ظهر المحذوف زال البهاء من الكلام واندثرت بهجته وصار إلى ما يشبه الغث»[4].

---

[1]- فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ص12.

*- الإبرام: إحكام الفتل، لسان العرب مادة (أبرم) ، 1/ ص391.

[2]- دلائل الإعجاز، ص152.

[3]- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، ط3، الدار العربية للكتاب، ص62.

[4]- حسين جمعة، في جمالية الكلمة -دراسة جمالية بلاغية نقدية-، ص 84.

إنّ حديث عبد القاهر الجرجاني عن مقاصد المتكلم الفكرية والثقافية والاجتماعية والعاطفية كامن في انتقال مقصديته في الخطاب إلى المخاطَب بفعل كلامي معيّن، وهو الأمر الذي يجعل عبد القاهر الجرجاني وثيق الصلة بتحليلاته مع التداوليين المعاصرين، وذلك يتجلى في إظهار العناصر التواصلية التداولية التي تكون سببا جوهريا في إحداث العدول في الخطاب، وسبيلا لفهمه وإعادة إنتاجه عن طريق تأويله، لأن التداولية غايتها تتمثل في دراسة كيفية إنتاج الفعل التواصلي أو الفعل الكلامي وكيف يتم استيعابه وفهمه بالنظر إلى الموقف وسياق الحدث الكلامي الذي ينشأ فيه. تتضح هذه الرؤية التداولية بجلاء في موضع آخر عند عبد القاهر الجرجاني وذلك في تحليله لنص شعري آخر، حدث فيه عدول القول بحذف عنصر المبتدأ، وقد ربط هذه الحالة العدولية بموقف خطابي عام يكمن في الوقوف على الأطلال وذكر الديار، إذ الشعراء في مثل هذا الموقف المشحون بالعاطفة الجياشة والانفعال القوي لا يتسع مجالهم الفكري والعاطفي لذكر جميع عناصر الكلام ولاسيما العنصر المدرك وهو (المبتدأ) فيحذفونه ويبدؤون بذكر العنصر الثاني المثير لمشاعره ومشاعر مخاطَبه وهو (الخبر) الذي غالبا ما يكون دالا على ذكر اسم الحبيبة أو ديارها أو ما ينوب عنهما تعبيرا عن لوعته وشدة شوقه إليها، فها هو يحلل قول الشاعر عمرو بن أبي ربيعة[1]:

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الصيقل الخللا

دار لمروة إذ أهلي وأهلهم ... بالكانسية نرعى اللهو والغزلا *

بقوله: «كأنه قال: تلك الدار (...) والشيء يبدل مما هو مثله أو أكثر منه فأما الشيء من أقل منه ففاسد لا يتصور. وهذه طريقة مستمرة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل»[2]. يتسع مفهوم العدول الخطابي عند عبد القاهر الجرجاني ليشمل القدرة على بيان الأسرار الدلالية والجمالية التعبيرية المتصلة بالعلاقات الأسلوبية التي ينشئها المتكلم بين المفردات في خطابه استنادا إلى حذف بعض العناصر في السياق.

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص147.

*- الصيقل: شحاذ السيوف وجلاؤها، لسان العرب مادة (صقل) ، 7/ص376 .

الخلل: وهي بطانة يغشى بها جفن السيف تنقش بذهب وغيره (جفون السيف)، لسان العرب مادة (خلل)، 4/ 204.

الكانسية: اسم موضع بالكوفة، لسان العرب مادة (كنس)، 12/ ص167.

[2]- دلائل الإعجاز، ص147.

لقد ربط عبد القاهر الأنماط الخطابية التي انتقاها وحللها بالغرض والقصد الذي يؤمها، فتبرز فيها القصدية والتأثير وعلاقتها بوضعية المخاطَب وموقفه الخطابي، إذ يعد المتكلم الذات المحورية في إنتاج الخطاب وتوظيفه لإيصال مقاصده اللغوية المخزونة في ذهنه إلى المخاطَب، ومن الشواهد القرآنية التي أوردها الجرجاني عن العدول بالحذف قوله تعالى في سورة الزمر:﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[1] مفسرا إياه بقوله: «هل يستوي من له علم ومن لا علم له؟ من غير أن يقصد النص على معلوم»[2] فهيئة السؤال في هذه الآية تدفع المخاطَب إلى التفكير لمعرفة المستوى الذي يكون عليه العالِم والجاهل، فقد تمّ حذف المفعول لإثبات معنى الفعل في نفس المخاطَب من غير النظر إلى درجة العلم(المفعول) التي لم يرمِ السياق القرآني إلى تحديدها، لأنّ الكلام لا يهدف إلى التركيز على طبيعة العلوم أو تفاضلها بل يقتصر على بيان منزلة العلماء عموما وتميزهم عن الجهلاء، لهذا يكون المرسل «ملزما بمراعاة ما يقتضيه حاله السياقي، وكذلك المرسل إليه لا يجد له بدا من مراعاة ذلك بالبحث عما يجسد ملاءمة الملفوظ للسياق المعهود»[3] ولقد ركز عبد القاهر على بيان المواقف الخطابية القائمة بين المتكلم والمخاطَب والغرض الذي يقتضيه من الحذف بدليل قوله: «وهكذا كلّ موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلاّ منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدّى هناك، لأنّ تعديته تنقض الغرض وتغيّر المعنى»[4].

نستنتج من خلال هذا النص إشارة الجرجاني إلى المتكلم القائم بعملية تشفير الخطاب والمخاطَب الذي يقوم بفك الخطاب من خلال عملية التخاطب حين قال: (أن تثبت المعنى في نفسه...وأن تخبر بأن من شأنه) «ففي أحيان كثيرة لا يعني الكلام ذلك الجانب التصريحي بل يعني حمل المتلقي على التفكير في أمور تمّ التلميح إليها وليست بأمور غيبية لأنها متضمنة في الأقوال المصرَّح بها»[5] وهذا ما يستحضر نقطة التلاقي بين الفعل من المتكلم الذي يقوم بالفعل ويستحضر الصياغة، ومثال عبد القاهر عن الحذف الخفي قول البحتري:

---

[1]- سورة الزمرز، الآية 09.

[2]- دلائل الإعجاز، ص154.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص232.

[4]- دلائل الإعجاز، ص155.

[5]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص122.

شجوُ حسَّاده وغيظ عداه أن يرى مُبصر ويَسمع واعٍ[1]

فقد انتبه إلى أثر الحذف في هذا البيت وتمام المعنى بالنظر إلى الهيئة التي أتى عليها، وفي ذلك يقول: «المعنى لا محالة: أن يرى مبصر محاسنه، ويسمع واعٍ أخباره وأوصافه، ولكنك تعلم على ذلك أنه كأنه يسرق عِلم ذلك من نفسه ويدفع صورته على وهمه، ليحصل له معنى شريف وغرض خاص. وذاك أنه يمدح خليفة وهو المعتز، ويعرض بخليفة وهو المستعين، فأراد أن يقول: إنّ محاسن المعتز وفضائله يكفي فيها أن يقع عليها بصرٌ ويعيها سمعٌ حتى يُعلم أنه المستحق للخلافة، والفرد الوحيد الذي ليس لأحدٍ أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حسَّاده وليس شيء أشجى لهم وأغيظ، من علمهم بأن ههنا مبصرا يرى وسامعا يعي، حتى ليتمنَّون أن لا يكون في الدنيا من له عينٌ يُبصر بها وأُذن يعي معها، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة، فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها»[2]. إنّ التمعن في هذا التحليل الذي وضعه عبد القاهر لبيت البحتري يُظهر أهمية النظر إلى السياق الذي أُنجز فيه القول، من أجل التأويل المناسب، واكتشاف المضمر من القول، فانطلاقا من كونه خطاب مدح (البحتري في مقام مدح المعتز) يمكن رسم الواجهة الخفية من القول، وهذا ما قام به عبد القاهر، بمراعاته لقصد المتكلم (وفي البيت هو البحتري) من أجل إثبات الحجة من القول؛ فإثارة المتكلم لفكر المخاطَب واستجابة الأخير للخطاب يشكل الموقف الخارجي.

ومن هذه الزاوية انطلقت تطبيقات عبد القاهر للنماذج المتداولة والنصوص الشعرية والشواهد القرآنية، ومن أمثلة الجرجاني في الخطاب المتداول قوله: «أنك تقول: (قد كان منك ما يؤلم) تريد (ما) الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان، ولو قلت (ما يؤلمني) لم يفد ذلك لأنه قد يجوز أن يؤلمك شيء ولا يؤلم غيرك»[3] فيظهر من القول (قد كان منك ما يؤلم)حدوث عدول في البنية الدلالية للتركيب وذلك بحذف عنصر المفعول به (ياء المخاطبة) في الفعل (يؤلم) لغرض إثبات الفعل للفاعل، فالدلالة ما بين التركيبين (ما يؤلم) و(ما يؤلمني) متباينة، والفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أفاد الشمولية، لأنّ الشيء يؤلم المخاطِب والمخاطَب وكل إنسان، وإذا ما تعدى الفعل إلى المفعول أفاد الخصوصية (الاختصاص) لأنّ الشيء قد يؤلم المخاطِب ولا يؤلم، فتجريد الخطاب من هذا العدول سيؤدي إلى خلل في بنية المعنى، وهذا يدل

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص156.

[2]- م. ن، ص156.

[3]- م. ن، ص160.

على أنّ العملية التخاطبية متعلقة بما يرمي إليه المتكلم من معانٍ تتعدى المعنى الدلالي للكلمات إلى معانٍ ينشؤها بحسب الأغراض والمقاصد، وهو الأمر الذي تنبه إليه عبد القاهر الجرجاني في تحليل النماذج والنصوص الخطابية، بالنظر إلى العدول الحاصل في القول، وذلك من أجل خلق جو خطابي مؤثر يتلاءم مع أحوال المتخاطبين مما يؤدي إلى انسجام الخطاب خاصة وأنه «يأخذ انسجامه وفق النظام الذي يضبط كيانه ويحقق أدبيته بتحقيق انزياحه»[1] وذلك يساهم في خلق التأثير:

القول العادي ←———— خطاب غير مؤثر لوضوح الدلالة لدى المخاطَب

القول المنزاح(حدث فيه عدول)←———— خطاب مؤثر وفعال؛لأنّ المخاطَب يجتهد في معرفة العنصر المعدول ونوعية العدول في الخطاب ومقاصد المتكلم من وراء انجازه، وذلك عن طريق العمليات الاستدلالية التي يستعين بها المخاطَب في تأويل القول.

تنبه الجرجاني إلى نوع آخر من الحذف وهو ما سماه بالإضمار «الإضمار على شريطة التفسير»[2] وقد شرحه بأنه ما يعمد فيه المتكلم إلى ترك الذكر في بداية القول إلى نهايته، أو إلى الجزء الموالي منه، فيقول موضحا الإضمار بالتفسير: «وذلك مثل قولهم: (أكرمني وأكرمت عبد الله) أردت: (أكرمني عبد الله وأكرمت عبد الله) ثمّ تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني»[3] وقد رأى أن هذا النوع من الإضمار يكون في كلام الفحول لما له من دقيق الصنعة وجليل الفائدة، فربطه بالصياغة والتي تتعلق بالكفاءة اللسانية لدى المتكلم وبتلك التي ينبغي توفرها لدى المخاطَب «إذ يتعين على المؤول أن يكون عالما باللغة المستعملة، وعلمه هذا هو ما ينسحب عليه مفهوم الكفاءة اللسانية«[4]، وقد أورد له مثالا من شعر البحتري:

لو شئتَ لم تُفسد سَماحة حاتمٍ كرمًا، ولم تهدم مآثر خالدِ[5]

حلل عبد القاهر هذا البيت بالاستناد إلى القصد الذي أراده المتكلم من طريقة الصياغة ومراعاة المخاطَب من خلال الغرض الذي يُراد حصوله عنده، لكن هناك من الباحثين –

1- نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب –دراسة في النقد العربي الحديث-، جزء2، دار هومة، الجزائر، ص68.

2- دلائل الإعجاز، ص163.

3- م. ن، ص163.

4- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص216.

5- دلائل الإعجاز، ص163 .

ومنهم ذهبية حمو الحاج- من يرى بأن توظيف متضمنات القول في الكلام يسبب سوء التفاهم بين المتخاطبين، فيخطئ المخاطَب في إدراك قصد المتكلم[1] ، فيقول: «الأصل لا محالة: لو شئت أن لا تُفسد سماحة حاتم لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناء بدلالته في الثاني عليه، ثمّ هو على ما تراه وتعلمه من الحسن والغرابة، وهو على ما ذكرت لك من أن الواجب في حكم البلاغة أن لا ينطق بالمحذوف ولا يظهر إلى اللفظ. فليس يخفى أنك لو رجعت فيه إلى ما هو أصله فقلت: (لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها) صرت إلى كلام غث وإلى شيء يمجّه السمع، وتعافه النفس...وأنت إذا قلت: (لو شئت) علم السامع أنك قد علّقت هذه المشيئة في المعنى بشيء، فهو يضع في نفسه أنّ ههنا شيئا تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون»[2].

يظهر من خلال قول عبد القاهر أهمية السياق الذي يرد فيه القول باعتباره مبعث نشوء نظم القول، انطلاقا من المعنى النفسي لدى المتكلم، وذلك ما تتضح بلاغته عن طريق العدول في القول، والذي تمَّ بإحداث إضمارٍ في القول بالحذف، وهو إضمار يجعل المخاطَب يستعين بكفاءته في التأويل وذلك بتقديره للمحذوف والمضمر في القول حتى يصل إلى المعنى المقصود. وقد حلل عبد القاهر نماذج من الآيات وقع فيها حذف وإضمار من مثل قوله تعالى: ﴿ولو شاء الله لَجمعهم على الهدى﴾[3] وقوله أيضا:﴿ولو شاء لَهداكم أجمعين﴾[4] وقد رأى عبد القاهر أن تحليل هذه الآيات يكون وفق التحليل الذي قدمه لبيت البحتري، فيقول: «والتقدير في ذلك كله على ما ذكرت، فالأصل: لو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم، ولو شاء أن يهديكم أجمعين لهداكم، إلا أن البلاغة في أن يُجاء به كذلك محذوفا»[5] فقد بان لنا ربط عبد القاهر لآلية الحذف في القول بصفة البلاغة، مما يجعل القول مرتبطا بالغاية التواصلية الإبلاغية.إن الأهمية التي رآها عبد القاهر في آلية الحذف جعلته يلِّح على أهميته عن الذكر إذ يقول: «أَفيكون دليل أوضح من هذا وأبين وأجلى في صحة ما ذكرت لك، من أنك قد ترى ترك الذِّكر أفصح من الذكر، والامتناع من أن يبرز اللفظ من الضمير،

---

[1]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص123.

[2]- دلائل الإعجاز، ص163، 164.

[3]- الآية 35 من سورة الأنعام.

[4]- الآية09 من سورة النحل.

[5]- دلائل الإعجاز، ص164.

أحسن للتصوير؟»[1] فقد ربط الحذف والإضمار بالصورة التي يقصدها المتكلم، وذلك لغاية التواصل مع المخاطَب، بالسعي إلى إثبات المعنى المراد من وراء القول وطريقة نظمه، وهنا تظهر كفاءة المخاطَب «ويتعلق الأمر هنا بما يتزود به المخاطب من معارف خارج لسانية تكون حاسمة بتضافرها مع المعرفة اللسانية»[2] وذلك ما يجعل أهمية المخاطَب لا تقل عن أهمية المتكلم.

3-1-2 الفصل والوصل:

يقع الفصل والوصل في الكلام من جهة الصياغة والأداء المرتبطان بالمتكلم وكفاءته اللسانية، وهما متعلقان بالنظم الذي يأتي عليه الكلام، لهذا تعتبر من الآليات الإجرائية التي يستند إليها المتكلم لتوضيح مقاصده وتبليغها على هيئة خاصة به إلى المخاطَب.

جعل الجرجاني إتقان الفصل والوصل* علما على البلاغة وأمارة على جودة الكلام، وسرا من أسرارها، فيقول: «اعلم أن العلم بما ينبغي أن يُصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة تُستأنف واحدة منها بعد أخرى، من أسرار البلاغة ومما لا يتأتَّى لتمام الصواب فيه إلاّ الأعراب الخلص، وإلاّ قوم طُبِعوا على البلاغة، وأوتوا فنًا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد»[3] فلقد جعل مبحث الفصل والوصل حدًّا للبلاغة حتى أصبحت تنعت به؛ ومما يؤكد ذلك أن الجاحظ أورد في البيان والتبيين قولا للفارسي سئل فيه عن: (ما البلاغة؟)

فقال: (معرفة الفصل من الوصل)[4] ويحيل لفظ (معرفة) إلى الاقتدار والكفاءة في التمييز.

- **الوصل واتساق القول:**

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص172.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص217.

*- يرى محمد خطابي أن الفصل والوصل كمظهر بلاغي قد مرّ بمرحليتين؛ فالمرحلة الأولى مثَّل لها بكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، ورأى أنها مرحلة اهتمت بتسجيل أهمية الفصل والوصل في الكلام؛ وأما المرحلة الثانية فقد مثل لها بجهود عبد القاهر الجرجاني والسكاكي في الدلائل والمفتاح، وقد رأى أنها مرحلة كان الاهتمام فيها بالوصف المنظم للفصل والوصل. محمد خطابي، لسانيات النص -مدخل إلى انسجام الخطاب-، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 1991، ص98 .

[3]- دلائل الإعجاز، ص222.

[4]- الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص87.

يستعمل المتكلم آلية الفصل والوصل من أجل تمام المعنى والقصد الذي يدور عليه كلامه، بمراعاة معاني النحو مما يؤدي إلى اتساق الكلام، وفي مرحلة تالية منسجما، فيقول عبد القاهر مثلا في الضرب الثاني من أنواع العطف الجملي: «...وذلك أن تعطف على الجملة العارية الموضع من الإعراب جملة أخرى، كقولك: (زيد قائم، وعمرو قاعد) و(العلم حسن والجهل قبيح) لا سبيل لنا إلى أن ندَّعي أن الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه. وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلم المطلوب من هذا العطف والمغزى منه، ولِمَ لم يستوِ الحال بين أن تعطف وبين أن تدع العطف فتقول: (زيد قائم، عمرو قاعد) بعد أن لا يكون هنا أمرٌ معقول يُؤتى بالعاطف ليُشرك بين الأولى والثانية فيه؟»[1] فالمتكلم ينشئ الكلام بمراعاة القصد المرتبط بالمعنى النفسي باتحاده مع معاني النحو.وهذا الترابط بين القصد والنظم هو ما جعل عبد القاهر يبحث في مواضع استعمال الواو دون غيرها من الحروف، وهو بحث مرتبط بالنظر في الغرض المقصود من القول وذلك في موضعها من النظم وليس البحث في الحرف (الأداة) معزولة عن سياق استعمالها، وهو ما أكده محمد خطابي حين اعتبر عمل الجرجاني مبنيا على الأساس النحوي «ونقصد بالأساس النحوي انطلاق الجرجاني من مجموعة من القواعد والقيود النحوية التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف»[2]. ونقف عند لفظ (الضبط) لنؤوله على أنه يحيل إلى مراعاة موضع الأداة بحسب الاستعمال، وهو ما يتناسب مع مصطلح الضبط «واعلم أنه إنما يَعرض الإشكال في الواو دون غيرها من حروف العطف، وذاك لأن تلك تفيد مع الإشراك معاني مثل أنّ (الفاء) توجب الترتيب من غير تراخٍ و(ثم) توجبه مع تراخٍ و(أو) تردِّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه، فإذا عطفت بواحدة منها الجملة على الجملة ظهرت الفائدة. فإذا قلت (أعطاني فشكرته) ظهر بالفاء أن الشكر كان معقَّبا على العطاء ومسبَّبا عنه، وإذا قلت (خرجت ثم خرج زيد) أفادت (ثمّ) أن خروجه كان بعد خروجك، وأنّ مُهلة وقعت بينهما؛ وإذا قلت (يعطيك أو يكسوك) دلّت (أو) على أنه يفعل واحدا منهما لا بعينه»[3] فالمتكلم يراعي السياق الذي يتواجد فيه من أجل إيصال المعنى إلى المخاطَب «وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني»[4] وقد تنبه عبد القاهر إلى طريقة ارتباط أجزاء القول لحصول المعنى، وهو ارتباط يتعلق بالفعل المتضمن في القول، وذلك

---

[1]- دلائل الإعجاز، ص223.

[2]- محمد خطابي، لسانيات النص -مدخل إلى انسجام الخطاب-، ص100.

[3]- دلائل الإعجاز، ص224.

[4]-م. ن، ص. ن.

يستدعي إمعان التدقيق في القول، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «اعلم أن مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تُعطف على جملةٍ بينها وبين هذه التي تُعطف جملة أو جملتان»[1] فالوصل ينظر إليه من جهة الفائدة التي يحققها القول بنظمه، وقد قدّم مثالا بقول المتنبي[2]:

تولّوا بغتة، فكأنّ بينا تهيّبني، ففاجأَني اغتيالا

فكان مَسير عِيسهم ذميلا وسير الدَّمع إثرهم انهمالا

فقد نظر عبد القاهر إلى الوصل في البيتين، بالنظر إلى السابق واللاحق فيه، نظرا إلى حصول المعنى بفعل الوصل بين البيتين لتحقيق الفعل المتضمن فيه مادام «أن العلاقة بين التلفظ والفعل الكلامي علاقة وطيدة، فكل فعل للكلام يستلزم تلفظا إلى جانب الملفوظ»[3]، فيقول: «قوله: (فكان مسير عيسهم) معطوف على (تولوا بغتةً) دون ما يليه من قوله: (ففاجأني) لأنا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى من حيث أنه يدخل في معنى (كأن) وذلك يؤدي إلى أن يكون مسير عيسهم حقيقة، ويكون متوهَّما، كما كان تهيُّب البين كذلك...ألا ترى أن الغرض من هذا الكلام أن يجعل تولِّيهم بغتةً، وعلى الوجه الذي توهَّم من أجله أن البين تهيَّبه، مستدعيا بكاءه، وموجبا أن ينهمل دمعه، فلم يَعنِه أن يذكر ذَمَلان العيس إلا ليذكر همَلان الدمع، وأن يوفِّق بينهما»[4] وهذا ما يرتبط بقصد المتكلم الذي يركز المعنى في القول بآليات تتداخل فيما بينها حتى يمكن نعته بكتلة من الآليات، وهذا ما يظهر في قول المتنبي بمزاوجته بين التقديم والتأخير والوصل الذي يظهر وسيطا بين الأجزاء من أجل حصول المعنى وإيصاله للمخاطَب.

يظهر أثر العطف في انجاز الأفعال الكلامية في القول الذي يتضمن الشرط والجزاء، لأن الوصول إلى الغرض المتضمن في القول (الشرط أو الجزاء) يكون بحال النظر في القول على أنه بناء متضام وذو نظم مرتبط بالقصد، ولا يمكن النظر إلى جزء منه دون آخر، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «وينبغي أن يجعل ما يصنع في الشرط والجزاء من هذا المعنى أصلا يُعتبر به؛ وذلك أنك ترى متى شئت جُملتين قد عُطفت إحداهما على الأخرى ثمّ جُعلتا

[1]- م. ن، ص 244.

[2]- م. ن، ص. ن

[3]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص128.

[4]- دلائل الإعجاز، ص244، 245.

بمجموعهما شرطا»[1] وقد قدم مثالا عن ذلك الترابط بنموذج من القرآن: ﴿ومن يَكسب خطيئةً أو إثما ثمَّ يَرمِ به بريئا فقد احتمل بُهتانا وإثما مبينا﴾[2] فقد ركز عبد القاهر على أهمية النظم في حصول الغرض المتضمن في القول، والنظم الذي نتحدث عنه في هذا المقام هو الإشراك الحاصل بين الجملتين (أجزاء القول) من أجل حصول الغرض وهو الجزاء المرتبط بالشرط «والشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين لا في كل واحدة منهما على الانفراد...والجزاء الذي هو احتمال البهتان والإثم المبين أمر يتعلق إيجابه لمجموع ما حصل من الجملتين، فليس هو لاكتساب الخطيئة على الانفراد، ولا لرمي البريء بخطيئة أو إثم كان من الرامي، وكذلك الحكم أبدا»[3]

يظهر الملمح التداولي بين أجزاء القول من خلال أثر استعمال هذه التعابير عند الناس «فاللغة تستعمل لوظائف أخرى وكثيرة حسب السياق»[4] وذلك عن طريق القيم الناسبة إلى بعضها صفة الإيجاب وإلى الأخرى صفة السلب الإيجابية ونبذ السلبية، ويضرب عبد القاهر مثالا عن تعلق المعنى بوضعية المخاطَب أيضا في حديثه عن المثال: (زيد قائم و عمرو قاعد) فيقول: «...ثم إن الذي يوجبه النظر والتأمل أن يقال في ذلك: إنا وإن كنا إذا قلنا: (زيد قائم وعمرو قاعد) فإنا لا نرى ههنا حُكما نزعم أن (الواو) جاءت للجمع بين الجملتين فيه، فإنا نرى أمرا آخر نحصل معه على معنى الجمع. وذلك أنا لا نقول: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني...وجملة الأمر أنها لا تجيء حتّى يكون المعنى في هذه الجملة لَفقا لمعنى في الأخرى ومُضاماً له، مثل أن زيدا وعمرا إذا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبِكى الأحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عَليها أحدهما من قيامٍ أوقعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غيرِ شكٍّ»[5] فالملاحظ من هذا القول إشارة عبد القاهر إلى الاقتضاء التخاطبي من خلال أثر استعمال حرف (الواو) في المثال، فقد انتبه إلى الفروق في المعنى بحسب السياق الذي يرد فيه القول، وهذا ما ميّز عمل الجرجاني في

[1]- دلائل الإعجاز، ص245، 246.

[2]- سورة النساء، الآية 112.

[3]-دلائل الإعجاز، ص246.

[4]- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص126.

[5]- دلائل الإعجاز، ص، 225 ، 224، 226.

كونه لم يكتفي بالمبدأ النحوي في عطف الجمل، وإنما نظر إلى القصد والمعنى المراد وكذا مراعاة المخاطَب.

- **الفصل وانسجام القول:**

تنبه عبد القاهر إلى المواضع والأمثلة التي يظهر فيها الاستئناف وترك العطف وهو ما يعرف بالفصل فهي «علاقة لا تعتمد على رابط شكلي ظاهر سطحيا»[1] ومثال عبد القاهر عن ذلك تحليله لآيات من القرآن – وقد ركز على سورة البقرة- محللا الآيات الأوائل من سورة البقرة بالنظر إلى التلاحم والتضام الكائن بين ملفوظاتها، فرأى أن كل جزء يكون مربوطا بالجزء السابق ربطا ظاهريا أو معنويا عن طريق الغرض المستفاد من الملفوظ ذاته، وكأن هناك سيرورة بين الملفوظات تجعل هناك تماسكا نصيا، فيقول: «ومثال ما هو من الجمل كذلك قوله تعالى: (ألم.ذلك الكتاب لا ريب فيه) [سورة البقرة:1، 2] قوله: (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله (ذلك الكتاب) وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: (هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب) فتعيده مرةً ثانية لتثبته، وليس يُثبت الخبر غيرُ الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضامّ يضمّه إليه، وعاطف يعطفه عليه. ومثل ذلك قوله تعالى: (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم وعلى سَمعهم وعلى أبصارهم غِشاوة ولهم عذاب عظيم)[سورة البقرة: 6، 7] قوله تعالى: (لا يؤمنون) تأكيد لقوله (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) وقوله: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم) تأكيد ثانٍ أبلغ من الأوّل، لأن من كان حاله إذا أُنذر مثل حاله إذا لم يُنذر، كان في غاية الجهل، وكان مطبوعا على قلبه لا محالة»[2] فقد نظر عبد القاهر إلى التلاحم الحاصل بين الآيات بحسب المعنى الذي يراد منها، وإثباته، أو إثبات نفيه من جهة التعليق الوارد في القول.

قدم عبد القاهر الجرجاني مثالا يبيِّن فيه أثر الفصل في بلاغة القول، بالرغم من إمكانية وجوب العطف فيه، والمثال الذي حلله عبد القاهر هو من سورة البقرة، ويتمثل في الآية ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤون. الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾[3] فيقول عنها عبد القاهر مشيرا إلى بلاغة النظم في

[1]- محمد خطابي، لسانيات النص -مدخل إلى انسجام الخطاب-، ص107.

[2]- دلائل الإعجاز، ص227، 228.

[3]- سورة البقرة، الآية 14، 15.

الآية بالرغم من عدم إيراد أداة العطف: «هذا وههنا أمر سوى ما مضى يوجب الاستئناف وتَرك العطف، وهو أن الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت، تحرِّك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يُصنع بهم، وأتَنزل بهم النِّقمة عاجلا أم لا تنزل ويُمهلون، وتوقع في أنفسهم التمنِّي لأن يتبين لهم ذلك. وإذا كان كذلك، كان هذا الكلام الذي هو قوله (الله يستهزئ بهم) في معنى ما صدر جوابا عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين. وإذا كان مصدره كذلك، كان حقّه أن يؤتى به مُبتدأ غير معطوف، ليكون في صورته إذا قيل: (فإن سألتم قيل لكم: (الله يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون)»[1] وكأن هناك حذفا وإضمارا في القول لا من جهة المتكلم وإنما من جهة التساؤل الذي يثيره المخاطَب أثناء تلقيه للقول، وهذا ما انتبه له الجرجاني من تداوله في كلام العرب، فضرب له قاعدة أقرب ما تكون إلى التداول، ولنا حديث عنها بعد قليل.

- **الفصل وإضمار الاستفهام:**

يحدث إضمار الاستفهام في الكلام حين القيام بفصل كلام عن كلام آخر، وذلك ما يظهر في الكلام الذي يأتي على شاكلة ثنائية سؤال مقدر / جواب ظاهر فيستعين بها المتكلم كآلية تلميحية تجعله «يتوجه من الصريح إلى الضمني»[2]؛ وهو ما تنبه إليه عبد القاهر بإيراده لنماذج شعرية وقرآنية؛ ومن الأمثلة التي ساقها أيضا عبد القاهر في موضوع الفصل الشاهد الشعري:

قال لي : كيف أنت؟ قلت: عليل   سهرٌ دائم وحُزنٌ طويل[3]

فقد حلّله بالنظر إلى جانب الإضمار فيه، والذي لم يُخل من بلاغة القول وإيصال معناه، فيقول: «لما كان في العادة إذا قيل للرجل: (كيف أنت؟) فقال: (عليل) أن يُسأل ثانيا فيقال: (ما بك؟ وما علّتك؟) قدّر كأنه قد قيل له ذلك، فأتى بقوله: (سهر دائمٌ) جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال، فاعرفه»[4] ويحيل لفظ (الحال) إلى دور السياق في انجاز القول، وهو سياق متعلق بقصد المتكلم ووضعية المخاطَب فلإقامة التواصل التام «لا نقف في حدود الحكم، استنادا إلى كفاءاتنا اللسانية والتداولية بأن هذا الملفوظ أو ذاك يحتاج إلى تأويل، بل إننا نحتاج

1- دلائل الإعجاز، ص235.

2- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص.173.

3- دلائل الإعجاز، ص238.

4- دلائل الإعجاز، ص238.

فوق ذلك إلى إتمام التأويل وتأويل ما حكمنا بأنه يحتاج إلى تأويل»[1]؛ ولقد قدّم لنا عبد القاهر قاعدة متعلقة بذكر السؤال وحذفه، وهي قاعدة تداولية، ذلك بالنظر إلى السياق الذي يرد فيه القول، فإذا كان السؤال ظاهرا فإن الفعل لا يذكر في الجواب، وأما إذا لم يظهر السؤال فإن إيراد الفعل في الجواب ضروري، وهنا يكون تقدير السؤال في آلية الفصل، ليكون ملمحا تداوليًا يستند إليه المخاطَب للوقوف على المعنى المقصود، ومما تنبه له عبد القاهر أيضا في حديثه عن آلية الفصل إشارته إلى مواضع ورود لفظ (قال) في القرآن.

تظهر مواضع ورود لفظ (قال) مفصولة لا معطوفة، وقد أرجع ذلك إلى مجيئه على شاكلة ما تداوله العرب في أحاديثهم اليومية، فقال عنه: «جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال، فلما كان في العرف والعادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: (دخل قوم على فلان فقالوا كذا) أن يقولوا: (فما قال هو؟) ويقول المجيب: (قال كذا) أخرج الكلام ذلك المُخرج لأن الناس خوطبوا بما يتعارفونه، وسُلك باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه»[2] فقد تنبه عبد القاهر إلى التقدير الحاصل في القول، بالنظر إلى السياق الذي يفرضه مقام التخاطب، وهو ما يدعو إلى انسجام الخطاب من جهة المتلقي وكيفية تأويله للمضمر من القول واكتشافه «وذلك بناء على أن الخطاب ينظمه الزوج سؤال مقدر/ جواب، بحيث ينشأ عن كل جواب سؤال، وهكذا إلى أن ينتهي الحوار»[3] وما يدل على ذلك هو كثرة النماذج الخطابية التي أوردها عبد القاهر في معرض حديثه عن آلية الفصل المقترنة بالحوار، ومن بين تلك النماذج حديثه عن قصّة فرعون مع موسى عليه السلام، فقد عرض عبد القاهر الحوار الذي دار بينهما، ناظرا إلى خصيصة الفصل التي امتاز بها ذلك الحوار مما أدى إلى تماسك النص وانسجامه، بفعل توارد ثنائية سؤال مضمر/ جواب، وفي ذلك يقول عبد القاهر: «واعلم أن الذي تراه في التنزيل من لفظ (قال) مفصولا غير معطوف، هذا هو التقدير فيه، والله أعلم...وذلك، والله أعلم، المعنى في جميع ما يجيء منه على كَثرته كالذي يجيء في قصّة فرعون عليه اللعنة، وفي ردِّ موسى عليه السلام عليه كقوله: (قال فِرعون وما ربُّ العالمين.قال ربّ السماوات والأرض وما بينهما إن كُنتم موقنين. قال لِمن حَوله أَلا تستمعون. قال ربّكم وربّ آبائكم الأوّلين. قال إنّ رسولكم الذي أُرسل إليكم لمجنون. قال ربّ المشرِق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون. قال لئن اتخذت إلها

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، ص219.

[2]- دلائل الإعجاز، ص240.

[3]- محمد خطابي، لسانيات النص -مدخل إلى انسجام الخطاب-، ص 110.

غيري لأَجعلنك من المسجونين. قال أوَ لو جئتك بشيء مبين. قال فأتِ به إن كنت من الصادقين) [سورة الشعراء: 23، 31] جاء ذلك كله، والله أعلم على تقدير السؤال والجواب كالذي جرت به العادة فيما بين المخلوقين، فلما كان السامع منا إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال: (وما رب العالمين؟) وقع في نفسه أن يقول: (فما قال موسى له؟) أتى قوله: (قال ربُّ السماوات والأرض) مأتى الجواب مُبتدأ مفصولا غير معطوف. وهكذا التقدير والتفسير أبدا في كل ما جاء فيه لفظ (قال) هذا المجيء، وقد يكون الأمر في بعض ذلك أشدّ وضوحا»[1] فالنص متماسك بالرغم من عدم توفر روابط شكلية ظاهرة، إلا أن الاتساق وارد في الحوار بفعل اشتغال ثنائية سؤال مقدر/ جواب، فهناك مراعاة لطرفي التخاطب والمجيء بقدر كافٍ من المعلومات بحسب السياق، وفي ذلك تجسيد لقوانين الخطاب حسب ما حدده غرايس في مبدأ التعاون، وقد أشار إلى ذلك عبد القاهر في إيراده أيضا لآيات من سورة (يس) [13، 21] ويقول عنها «...التقدير الذي قدّرناه من معنى السؤال والجواب بيِّن ظاهر في ذلك كلّه، ونسأل الله التوفيق والعصمة من الزلل»[2]. ومن هذا كله يتبين انتباه عبد القاهر إلى أهمية الأدوات والمبادئ الموظفة في الخطاب، والتي تجعل المتكلم ينقل قصده إلى المخاطَب عبر قول منسجم «بحيث إن الوصل حيث لا يجب أو الفصل حيث لا يجب هو الذي ينتج عنه عدم الانسجام وليس العكس»[3] وذلك ما يتمّ وفق عمليات الفصل والوصل والمقترنتان بالاستعمال والقصد.

لقد كانت أغلب الشواهد التي طرقها الجرجاني في الفصل والوصل من القرآن الكريم، وذلك ما يمكن أن نؤوله على أنه يبحث في بلاغة الكلام الإلهي مادامت البلاغة هي معرفة الفصل والوصل. ومثل ذلك نجده في فصل التقديم والتأخير، حيث كان فيه الشاهد أيضا مستمد من الكلام القرآني، فقد كان بمثابة المتصدي للطاعنين في بلاغة الكلام الإلهي؛ فهو نص متماسك بالرغم من عدم ظهور أدوات الربط غالبا وهو ما انتبه إليه عبد القاهر، لأن المعنى يكون من جهة القصد والغرض المراد إثباته؛ لهذا كله عدّ مبحث الفصل والوصل من المباحث الخفية والغامضة ، إذ يقول عبد القاهر أنه: «ما من علم من علوم البلاغة أنت تقول فيه: (إنه خفيٌّ غامض، ودقيق صعب) إلاّ وعِلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب. وقد قنِع الناس فيه بأن يقولوا إذا رأوا جُملة قد تُرك فيها العطف: (إنّ الكلام قد استؤنف وقُطع عمّا قبله) لا

1- دلائل الإعجاز، ص240، 241.

2- م. ن، ص242.

3- محمد خطابي -لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب-، ص140.

تطلب أنفسهم منه زيادة على ذلك. ولقد غَفَلُوا غفلة شديدة. ومما هو أصل في هذا الباب أنك قد ترى الجملة وحالها مع التي قبلها حال ما يُعطف ويُقرن إلى ما قبله، ثم تراها قد وجَب فيها ترك العطف، لأمر عرض فيها صارت به أجنبية مما قبلها»[1] لهذا كله فإن الوقوف عند الجانب التداولي للقول الحامل لهذه الآلية أمر ضروري من أجل الفهم والإفهام، فرغم غياب ذلك العطف إلا أن آلية الفصل بقيت مرتبطة بالجانب المعنوي الخفي في القول والذي يتواشج مع السياق الذي يرد فيه القول، وهو ما يدفع المخاطَب إلى البحث عن المعنى المقصود مادام مضمرا ومتواريا للوهلة الأولى.

3- سلمية النظم البلاغي:

نعني بعبارة سلمية النظم البلاغي ما يوفره المكوِّن البلاغي للقول (الملفوظ) من معنى عبر التنويعات التي تطرأ على نظم القول من طرف المتكلم نحو مخاطَبه بحمولة قصدية وحجاجية رغبة في الإذعان والتسليم بالحجة.

يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الكلام يتجسد في طريقة نظمه، لهذا فإنّ الاهتمام بالنظم ورعايته هو السبيل إلى حصول الاقناع في القول أو الخطاب عامة، وهذا ما سعى إلى تبيانه من خلال التطرق إلى الاعجاز في القرآن من جهة نظمه، وهو ما أكسب النص القرآني أعلى درجات البلاغة والفصاحة، فاقت قدرات العرب بالرغم من كونهم قوم فصحاء وبلغاء.

تظهر سلمية النظم البلاغي على وجهي الحقيقة والمجاز، ونعني بهذه الثنائية في هذا المقام ما سنعرضه انطلاقا من فصول كتاب دلائل الإعجاز، فيما يخص قسم البيان وقسم المعاني، وإن هذا التقسيم الذي اعتمدناه هنا نابع من هدف سيرورة البحث وتسهيل تحليل أطر هذه السلمية التي تترجم القصد الحجاجي في النظم البلاغي حتى يكون بمقدورنا ملاحظة دينامية المعنى من هذا القصد الحجاجي، والذي يتراءى من خلال الأثر الذي يطبعه على المخاطَب – المتلقي-«لأن البلاغة بصفة عامة والحجاج منها بصفة خاصة يمكِّن المتكلم من وسائل كثيرة للوصول إلى المخاطَب وزحزحته عن موقعه»[2]. يظهر الهدف من استعمال المكون البلاغي في القول أنه لترسيخ مبدأ التواصل مع المخاطَب عن طريق الدليل والحجة، وذلك ما استعان به عبد القاهر إذ انتبه إلى العدول الحاصل في الخطاب وهو مرتبط بالقصد، برغم من مراعاة

1- دلائل الإعجاز، ص 231.

2- محمد سالم محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة -بحث في بلاغة النقد المعاصر-، ص12.

معاني النحو والقواعد النحوية، وهذا ما يؤكده محمد العمري بقوله: «...فالتصور التداولي المقصدي في الدلائل قد حاول استيعاب المادة الانزياحية وتهذيبها بجعلها مشروطة بالنظم وتابعة له»[1] فقد كان النظم تجسيدا لإستراتيجية العدول التي يلجأ إليها المتكلم من أجل تأكيد القصد إما إثباتاً أو نفياً وذلك من جهة نوع الحجاج الذي يمارسه في القول؛ وقد مكنتنا قراءة المدونة من الكشف عن أثر الحجاج اللغوي في النظم، ذلك راجع إلى أن عبد القاهر قد جعل وسيلة الإقناع لدى المتكلم كامنة في كفاءة هذا الأخير على مختلف الأنواع (اللغوية، الموسوعية، التأويلية...) والتي تظهر عن طريق النظم.

هذا النظم منعكس في طريقة الصياغة وكيفية الأداء، ليكون حجة راسخة في ذهن المخاطَب تجعله مذعنا للإصغاء والانتباه إذ«كثيرا ما نسعى إلى إخبار الغير بمعلومات يجهلها ولربما عنده خلفية عنها نحاول التأثير عليه، على معتقداته، وسلوكه...فنعمل على إقناعه، حثه..»[2] وهذا ما تنبه إليه عبد القاهر من خلال الحجاج الواقع من جهة المعرفة اللغوية والتي تتجلى في النظم، وعليه، فإن سلمية النظم البلاغي تتدرج في الإقناع انطلاقا من درجة الكفاءة والإقتدار اللتين يتمتع بهما أطراف التخاطب (المتكلم والمخاطَب) ليكون بمقدور الباحث وضع الخطاب في سلميته الحجاجية، وذلك بالنظر في طريقة عرضه وكيفية تواصله وانسجامه، بربطه بهيئة النظم، مما يجعل نقل الحدث بين أطراف التخاطب لا يتم من جهة واحدة وإنما يتحقق بالتفاعل «وكأن الأمر لا يتعلق حسب دورة التواصل بمعلومة منقولة بطريقة أحادية الاتجاه في الدورة التخاطبية، وإنما يتعلق بممارسة تفاعلية، حيث المرسل والمرسل إليه يهدفان في الوقت نفسه إلى تحقيق السيرورة التداولية وديمومتها المختلفة وتفعيلها»[3] ومن ثمة تتحقق دينامية المعنى في الخطاب عن طريق التعاون الحاصل بين المتخاطبين.

فمثلا نستعمل مفهوم الاستعارة ممثلا للقول المجازي بكل أنواعه (المجاز، الكناية، التشبيه) وذلك خدمة للغرض والسياق، إذ أن البلاغة الجديدة والبلاغة المعاصرة عامة تنظر إلى جهة المجاز والبيان في الخطاب من منظور الاستعارة، لتكون بديلا لكل أنواع المجاز، لهذا سوف نقتصر على حجاجية الاستعارة، كما تحدث عنها عبد القاهر.

---

[1]- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص353، 354.

[2]-ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ، ص124، 125.

[3]- بوجمعة شتوان، «الحجاج في الصورة البلاغية»، مجلة الأثر، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، ورقلة، ص38.

وقد رأينا في العنصر السابق كيف امتزجت رؤية عبد القاهر للاستعارة مع رؤية الاتجاه المعرفي التواصلي، من حيث أنها تخدم النسق الذهني لدى طرفي التخاطب فهماً وتأويلاً، فهي تتعلق بالسياق والنسق الذي تشتغل على إبرازه في الخطاب، إذ هي حاضرة في مختلف مجالات الحياة اليومية ومختلف السلوكات الإنسانية «فالنسق التصوري العادي الذي يسيِّر تفكيرنا وسلوكنا له طبيعة استعارية بالأساس...ثم إن التصورات التي تتحكم في تفكيرنا ليست ذات طبيعة ثقافية صرفة... وبهذا يلعب نسقنا التصوري دورا مركزيا في تحديد حقائقنا اليومية، وإذا كان صحيحا أن نسقنا التصوري في جزء كبير منه ذو طبيعة استعارية، فإن كيفية تفكيرنا وتعاملنا وسلوكاتنا في كل يوم...ترتبط بشكل وثيق بالاستعارة»[1] إلا أنها تتعدى ذلك لتحمل دورا حجاجيا تحفيزيا في الخطاب؛ ولقد قدم لايكوف مثالا حجاجيا على ذلك رأى من خلاله الحجاج والجدل يتعلقان بطريقة توظيف البنية اللغوية على سبيل الاستعارة، لهذا يرى أن الاستعارة لا ترتبط باللغة أو بالألفاظ، وإنما تواجدها يكون من جهة سيرورات الفكر البشري، وما وجود الاستعارة إلا ترجمة للنسق التصوري لدى كل إنسان[2] وأما فيما يخص جانبها الحجاجي في الخطاب فإنه يتضافر وفق تفاعلها فيه من أجل أن «تولد الكفاءة المضمرة في الفعل»[3]. وبناءً على أهميتها في الخطاب فإن عبد القاهر ربطها بفعل الإدعاء، وهذا ما يجعل الكلمة –اللفظ- مرتبطا بالمعنى المجازي في القول عن طريق الإدعاء، ودون ذلك تبقى منتمية لأصلها الحقيقي، وذلك من مثل قول: (جعله أسدا) أي (ادعى له صفة الأسدية).

إن البحث عن تطعيم الخطاب بالقول المجازي (الاستعارة) هو خطوة حجاجية من المتكلم بغية التأثير في المخاطَب وذلك ما يحصل من جهة هيئة النظم التي تساير البنية الذهنية للتفكير قبل الصياغة اللسانية للقول، فالقول يتعلق بالمعنى النفسي أولا ثم يصاغ في التشكيلة النظمية، ليكون حجة على المعنى النفسي.

فما يمكن استنتاجه من خلال هذا الطرح الدينامي للخطاب –القول- هو أنه طرح مقاصدي حجاجي، حاول فيه عبد القاهر مسايرة الباطن والظاهر من القول، وكل ذلك جعله يركز على النظم ليجعله المنطلق والهدف في صياغة الخطاب، فهو منطلق متعلق بقصد المتكلم؛

1- جورج لايكوف ومارك جونسون، الاستعارات التي نحيا بها، ص19.

2- ينظر: المرجع نفسه، ص72.

3- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص158.

كما أنه هدف في حد ذاته لأنه يجسد المنطق الحجاجي للمتكلم على ما يقول، وهو حجاج لغوي –لساني- بالدرجة الأولى.

خاتمة

يظهر لنا تعمق القدماء في دراسة البلاغة وبيان حيثياتها المعرفية، بحيث تدرج تحديدهم لها إلى أن وصل الأمر إلى وضع تعريفات متعددة للبلاغة، ما أدى إلى حدوث التقاء بين مفهوم البلاغة القديمة والجديدة ولاسيما التركيز على مطابقة الكلام لمقتضى الحال وتعيين العناصر المشاركة في عملية التخاطب عند القدماء عموما (المتكلم، المخاطَب، السياق..)، وهذا ما شكّل نقطة التقارب والالتقاء بين البلاغة والتداولية.

تظهر قصدية عبد القاهر الجرجاني في فعل التواصل من خلال الطريقة التي عرض بها خطابه، خاصة أننا نجده قد راعى كيفية نقل الخبر إلى مخاطَبه، للوصول إلى المقصدية في الأخير، وهي معالجة ثنائية الوضع والاستعمال وفق نظرية النظم، ضمن أسلوب كتابة، مال فيه إلى طريقة المحاججة من أجل التأثير في المتلقي، وهذا ما رأيناه في الفصل الأول من هذا البحث، أين ركزنا على مقصدية التأليف عند عبد القاهر الجرجاني، والتي سيرتها ظروف عصره.

تنبه عبد القاهر في دلائل الإعجاز إلى التكامل القائم بين العلوم (علم النحو، وعلم المعاني)، الذي يمثل الجانب البلاغي، وذلك ما يظهر في عنايته بالتركيب والمعنى منظورا إليهما من وجهة تداولية؛ فبعلم النحو يتحقق فهم البنية اللسانية ودلالتها، وبعلم المعاني تتحدد أهداف وأغراض التعبير والتواصل، وبتضافرهما في الخطاب يكون بمقدور محلِّل الخطاب الوقوف عند أسرار التراكيب ودلائلها الخفية، مما يجعلنا نحكم أن كتاب دلائل الإعجاز هو كتاب في تحليل الخطاب، وندحض بذلك الآراء التي علَّقت كتاب دلائل الإعجاز على علم المعاني فقط.

عالج الجرجاني الأنماط الخطابية ضمن نظرية النظم، كما ظهرت جهوده في تبيان الفروق بين الأقوال، والتي يظهر فيها دينامية في المعنى، عن طريق الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى، وذلك بإيراده لنماذج خطابية مختلفة ضمن الكلام اليومي المتداول والنصوص القرآنية والشعر، وقد تمعّن في هيئاتها السياقية والتغييرات التي طرأت عليها وأثر ذلك في تغيير بناها الدلالية وذلك ما يظهر من خلال انتقاله من قول لآخر، ليجعل المتمعِّن في القول – الخطاب- يدرك الفرق انطلاقا من تغيُّر البنية اللسانية وصولا إلى تغير المعنى الضمني فيها بفعل اشتغال القصد المتعلق بالنظم، وهذا استنادا إلى مقصدية المخاطِب وطبيعة الموقف الخطابي المؤطِّر للمخاطَب وخلفياته الاجتماعية، نظرا لأهمية هذه المحاور في إنتاج الخطاب.

إن طبيعة تحليلات الجرجاني وكذا العناصر التي اهتم بها في تحليل النماذج المدروسة تحيلنا إلى القول بتداخل تحليلاته مع تحليلات التداوليين المعاصرين

يأتي هذا المجهود من طرف عبد القاهر الجرجاني بعد تفطنه إلى جميع الأركان الضرورية في إنتاج كلام –خطاب- بليغ، وهذه الأركان تتمثل في(المخاطِب والخطاب والمخاطَب والموقف الخارجي) أثناء عملية التخاطب، إضافة إلى تركيزه على وظيفة الكلام و المقصدية التي لابد أن تتوفر لتحقيق عملية التأثير، خصوصا وأنه قد ركَّز على طريقة الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى، بالنظر إلى عامل الكفاءة لدى كل من المتكلم والمخاطَب –المتلقي-، وهذا ما يُظهره حديثه عن النظم والذوق، وهما يجسِّدان كفاءة لغوية وكفاءة موسوعية. هذا الاهتمام بالكفاءة على مستوى المتكلم والمخاطَب جعل "عبد القاهر الجرجاني" يُلِّح على استقصائها وتبيانها في خطابات متباينة (قرآن، شعر، كلام عادي...).

يعدّ المتكلم سيِّد الموقف الخطابي وهو المسؤول الأول والأخير عن الخطاب، ويتصرف فيه بحسب الموقف الاجتماعي ووضعية المخاطَب وخلفياته الاجتماعية عموما، والمخاطَب هو مكمِّل ومتمِّم للخطاب، فلولاه لا يكتمل الموقف الخطابي، وهو المسؤول عن تأويل الخطاب حسب مناسبته الاجتماعية. أما الخطاب فهو الجسر الرابط بين المخاطِب والمخاطَب ضمن لحظة انجازه، وفق سياق معيَّن يتعلق بالأوضاع الخارجية، وهذا ما عرف في البلاغة العربية بمطابقة الكلام لمقتضى الحال أو وجوب وجود مقال موائم لكل مقام، وبهذه الطريقة تبرز أهمية هذه الأقطاب الجوهرية في العملية التواصلية لتحقيق غرض التفاعل والتواصل الفكري والذهني. وهذا ما تتولى البلاغة والتداولية معالجته والبحث في أغواره.

التفت الجرجاني إلى أهمية العدول في الخطاب، مما يؤدي إلى سيرورة المعنى وإنتاجه؛ وذلك ما يتم بإنتاج دلالات مستحدثة تشارك في إضفاء القيمة التعبيرية، والميزة الجمالية المتفردة للخطاب في هيكله البلاغي والأدبي، وهو ما تظهره أولاً طريقة نظمه، وسيرورة تأويله ثانياً، تماشيا مع قصدية التخاطب وتوفر الكفاءة بين الأطراف المتخاطبة.

إن أهم عدول أطَّر عمل الجرجاني هو العدول التوسعي الانتقالي، والذي يعطي الوظيفة الثانوية الإضافية للخطاب، قصد التأكيد والتثبيت وتقوية الحكم وهي تظهر بمثابة أفعال كلامية متضمنة في الخطاب المنزاح، متماشية مع قصد المتكلم من العملية التخاطبية، وإحداث التغيير في الوظيفة السياقية داخل الخطاب، لأنّ هذا العدول لا يحدث في المعنى المعجمي للملفوظ بل

يحدث في حكمية الإسناد، لذا يعدّ العدول أداة الانتقال والتوسيع والعبور باللفظ في علاقته السياقية الحقيقية إلى دلالة علائقية مجازية مضمرة فيه، بتغيير مجرى حكمه السياقي والوظيفي. لهذا فإنّ العدول الطاغي في دلائل الإعجاز هو المعنى الثاني أو القول المضمر أو معنى المعنى -كما يسميه عبد القاهر الجرجاني- نظرا إلى تعالقه مع البنية اللسانية –الخطاب- وكذا تعالقه مع ظروف السياق التخاطبي، وذلك ما يجعل عدول الخطاب إلى معنى مضمر يتعلق بالقصد والغرض من انجازه.

لم يقتصر الجرجاني على تحليل النصوص وتفكيك هيئاتها السطحية وبيان تفسيراتها الدلالية، بل تعمق أكثر فيها، وذلك بتحديد جميع العناصر المؤثرة في تحديد تلك التفسيرات الدلالية، كدور المتكلم ومقصديته الذهنية المنطلقة من المعنى النفسي في تعيين مسلك الخطاب اعتمادا على وضع المخاطَب والموقف الخارجي الجامع بينهما ومما لا شك فيه اندراج هذه العناصر ضمن التحليلات التداولية التي تبيِّن المقاصد والأغراض الكلامية، انطلاقا من هذه الأقطاب الجوهرية في عملية التخاطب، وقد طبَّق الجرجاني هذه النظرة التفكيكية التداولية على النماذج التي حلَّلها، كما أعارها أهمية كبيرة، لكونها تشكل الأرضية الأساسية لإنتاج دلالات ثانوية عبر نوافذ ومداخل خطابية بليغة تخالف النماذج الخطابية العادية.

انصب اهتمام الجرجاني على الدلالة الثانوية (معنى المعنى) المرادة والمشتغلة في الخفاء من وراء الدلالة الحقيقية، وهذا الصنف الدلالي أصبح من أبرز المجالات الدلالية عند البلاغيين والتداوليين، لأن الأغراض البلاغية والمكوِّنات الدلالية تتحقق عبر تلك الدلالة بحدوث العدول في الخطاب، لتظهر مختلف الأفعال الكلامية داخل الخطاب. وقد اهتم بإعطاء فرصة للمخاطَب في البحث عن المعنى المقصود المضمر داخل الخطاب، فضلا عن بيان كفاءته في التأويل والتي غالبا ما ربطها عبد القاهر الجرجاني **بفعل التدبر**.

لقد كان مسعانا من خلال هذا البحث هو البحث عن علاقة تجعل هناك قابلية لتحيين كتاب دلائل الإعجاز مع الدرس التداولي المعاصر، وربما استطعنا بعد دراسة الكتاب الوصول إلى نقاط اتصال وامتداد للبلاغة القديمة بتحيينها من منظور معاصر، ولعل ما يشدّ الانتباه في هذا المقام هو استغلال عبد القاهر الجرجاني لخلفيته المعرفية في الكتابة، وهذا ما يتضح في طريقة التأليف لديه، وهذا ما يجعلنا نربط هذا الرأي مع عنوان كتابه "دلائل الإعجاز"، إذ أن غاية عبد القاهر من تأليف الكتاب غاية تتصل بالبحث في اللغة بشكل عام، أطَّرها في ذلك البعد

الديني الذي سيطر عليه، بعقده لرد نقدي كتابي على بعض الآراء التي لم يستسغها من طرف علماء آخرين.

إن نظرة عبد القاهر إلى اللغة جعلته ينتصر للتفاعل الحاصل داخل الخطاب ليس فقط من ناحية تفاعل المتكلم مع نصه، وإنما من خلال تفاعل تواصلي بين أقطاب العملية التواصلية (متكلم، مخاطَب، سياق، خطاب...)، وهو ما يجعل نظرة عبد القاهر الجرجاني إلى اللغة نظرة دينامية يتنفس فيها التأويل، ويرتهن فيها الخطاب إلى سيرورة في المعنى، تنطلق من المعنى الظاهر، وهو ما تُمليه البنية اللِّسانية الجاهزة، لينتقل إلى معنى المعنى المضمر، والذي تتضافر في اشتغاله كل من كفاءات المتكلم وكفاءات المخاطَب، مع ربط الخطاب بلحظة الانجاز.

هذه النظرة التفاعلية داخل الخطاب حلَّلها عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن نظرية النظم، ليجعلنا نستنتج أنّ النظم الذي اهتم به وشغل تفكيره هو نظم دينامي تفاعلي ووظيفي، وذلك ما سعى إلى تبيانه من خلال طريقة التحليل التي ارتضاها لكل الخطابات التي حللها؛ فكتاب دلائل الإعجاز هو كتاب في تحليل الخطاب.

ومادام هذا الكتاب كتابا في تحليل الخطاب فإن مواطن الاشتغال عليه قد تكون ثرية أما الباحث في مجال تحليل الخطاب، فربما تلوح في الأفق خطوات منهاجية لتحليله، وتكون سراجا لطالب العلم، يهتدي بها من أجل تحيين هذا الكتاب التراثي تماشيا مع مناهج التحليل المعاصرة.

قائمة مصادر

ومراجع البحث

قائمة المصادر والمرجع

1- المراجع باللغة العربية:

- القرآن الكريم

1- إبراهيم محمود: **نقد وحشي رؤية لنص مختلف**، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2005.

2- ابن منظور: **لسان العرب**، ط1، المجلّد 3، دار صادر، بيروت، 1990.

3- أبي الحسين أحمد ابن فارس بن زكريا: **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة أبدران للطباعة، بيروت، 1963.

4- أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط7، ج1، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ، 1998.

5- أحمد العاقد: **المعرفة والتواصل، عن آليات النسق الاستعاري**، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2006.

6- أحمد درويش: **دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

7- أحمد عرابي: **جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث**، دراسة دلالية حول النص القرآني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

8- أحمد مطلوب: **أساليب بلاغية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980 .

9- ———— : **عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده**، ط1، وكالة المطبوعات، بيروت، 1973.

10- أحمد يوسف: **لسانيات الخطاب وأنساق الثقافة - فلسفة المعنى بين نظام الخطاب وشروط الثقافة-**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010،

11- آمنة بلعلى: **تحليل الخطاب الصوفي في ضوء المناهج المعاصرة**، دار الأمل، تيزي وزو، 2009.

12- آن روبول، جاك موشلار: **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ترجمة، سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، 2003.

13- تمام حسان: **الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** -النحو، فقه اللغة، البلاغة-، عالم الكتب، 2000.

14- التهانوي، محمد علي بن علي: **كشاف اصطلاحات الفنون**، دار قهرمان للنشر والتوزيع، اسطنبول، 1984.

15- جان سيرفوني: **الملفوظية**، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، 1998.

16- جورج لايكوف ومارك جونسون: **الاستعارات التي نحيا بها**، ط1، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال، الدار البيضاء، 1994.

17- حافظ إسماعيلي علوي وآخرون: **التداوليات علم استعمال اللغة**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2011.

18- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ: **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، ط1، الدار العربية للعربية ناشرون، بيروت، 2009.

19- حسين جمعة: **في جمالية الكلمة -دراسة جمالية بلاغية نقدية-**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2002.

20- حمادي صمود: **التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس**، ط1، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1981.

21- خالد كبير علال: **الأزمة العقيدية بين الأشاعرة وأهل الحديث خلال القرنين 5-6 الهجريين**، ط1، دار الإمام مالك، الجزائر، 2005.

22- خالد ميلاد: **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية**، ط1، المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.

23- خليفة بوجادي: **في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم**، ط1، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

24- دومينيك مانقانو: **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، ترجمة محمد يحياتن، ط1، منشورات الاختلاف، 2005.

25- ذهبية حمو الحاج: **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب**، دار الأمل للطباعة والنشر، 2005.

26- رجاء عيد: **فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور**، ط2، منشأة المعارف، 1988.

27- الزركشي بدر الدين: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج1، دار الفكر، لبنان، 1980.
28- الزمخشري: **أساس البلاغة**، تحقيق: عبد الرحمن محمود، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت .
29- السكاكي، أبو يعقوب: **مفتاح العلوم**، تعليق وضبط نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.
30- شكري المبخوت: **جمالية الألفة، النص ومتقبله في التراث النقدي**، ط1، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1993.
31- شوقي ضيف: **البلاغة تطور وتاريخ**، ط09، دار المعارف ، القاهرة.
32- ———— : **تاريخ الأدب العربي، العصر العباسي**، ط12، دار المعارف.
33- صابر الحباشة: **التداولية والحجاج -مداخل ونصوص-**، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، 2008.
34- ———— : **في المعنى، مباحث دلالية معرفية**، ط1، المركز الثقافي العربي، 2008، المغرب.
35- صالح بلعيد: **نظرية النظم**، دار هومة، الجزائر، 2004.
36- صلاح إسماعيل: **نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس**، الدار المصرية السعودية، مصر، 2005.
37- ———— : **نظرية جون سيرل في القصدية، دراسة في فلسفة العقل**، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2007.
38- طه عبد الرحمن: **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب.
39- ———— : **في أصول الحوار وتجديد علم الكلام**، ط2، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000.
40- عبد السلام المسدي: **الأسلوبية والأسلوب**، ط3، الدار العربية للكتاب،.
41- عبد السلام عشير: **عندما نتواصل نغير -مقاربة تداولية معرفية للآليات التواصل والحجاج-**، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004.

42- عبد الفتاح أحمد يوسف: **قراءة النص وسؤال الثقافة، استبداد الثقافة ووعي القارئ بتحولات المعنى**، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

43- عبد القاهر الجرجاني: **أسرار البلاغة**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط1، مطبعة المدني، السعودية، 1991.

44- ——————— : **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، ط1، دار المدني، السعودية، 1992.

45- عبد الكريم الكواز: **البلاغة والنقد**، المصطلح والنشأة والتجديد، ط1، دار الانتشار العربي، لبنان، 2006.

46- عبد الله صولة: **الحجاج، أطره ومنطلقاته وتقنياته من خلال "مصنف في الحجاج –الخطابة الجديدة" لبرلمان وتيتيكاه**، ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، فريق البحث في البلاغة والحجاج، إشراف حمادي صمود، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس.

47- عبد الهادي بن ظافر الشهري: **إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.

48- عبد الواسع الحميري: **في آفاق الكلام وتكلم النص**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

49- عمر بلخير: **تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية**، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2003.

50- غريب علي علام عبد العاطي: **البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي**، ط3، دار الجيل، بيروت، 1993.

51- فان دييك: **النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي**، ترجمة، عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.

52- فرانسوار أرمينكو: **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، د.ط، مركز الإنماء القومي.

53- القزويني: **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ط5، منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980.

54- مازن المبارك، **الموجز في تاريخ البلاغة**، دار الفكر العربي.

55- محمد العمري: **البلاغة العربية أصولها وامتداداتها**، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

56- محمد الولي: **الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية**، دار الأمان.

57- محمد سالم محمد الأمين الطلبة: **الحجاج في البلاغة المعاصرة**، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، 2008.

58- محمد سبيلا: عبد السلام بنعبد العالي: **الإيديولوجيا**، ط1، دار توبقال للنشر، 1999، المغرب.

59- محمد عابد الجابري: **بنية العقل العربي، نقد العقل العربي2، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، ط6، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

60- ـــــــــــــــــــ : **نقد العقل العربي، ج1**، ط2، دار الطليعة، بيروت.

61- محمد عبد المطلب: **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**، ط1، الشركة المصرية للنشر لونجمان، القاهرة، 1995.

62- محمد عزام: **اتجاهات التأويل النقدي من المكتوب إلى المكبوت**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2008.

63- محمد محمد يونس علي: **المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية**، ط2، دار المدار الإسلامي، 2007.

64- محمد مفتاح: **المقصد والإستراتيجية**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ومناظرات، دار البيضاء، 1993.

65- ـــــــــــــــــــ : **تحليل الخطاب الشعري –إستراتيجية التناص-**، ط3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1992.

66- محمد نظيف: **الحوار وخصائص التفاعل التواصلي –دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية-**، أفريقيا الشرق، المغرب، 2010.

67- محمود إبراهيم: **نقد وحشي رؤية لنص مختلف**، ط1، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، 2005.

68- محمود أحمد نحلة: **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، مصر،2002.

69- مختار عطية: **التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2005.

70- مسعود صحراوي: **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني**، ط1، دار التنوير للنشر والتوزيع، 2008.

71- مصطفى ناصف: **اللغة والتفسير والتواصل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.

72- ـــــــــــــــ: **محاورات مع النثر العربي**، سلسلة عالم المعرفة، 1997.

73- ـــــــــــــــ: **نظرية المعنى في النقد العربي**، دار الأندلس.

74- منقور عبد الجليل: **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001.

75- ميشال زكرياء: **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

76- نجوى صابر: **الذوق الأدبي وتطوره عند النقاد العرب حتى نهاية القرن الخامس الهجري**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2005.

77- نصر حامد أبو زيد: **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، ط6، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2001.

78- نور الدين السد: **الأسلوبية وتحليل الخطاب –دراسة في النقد العربي الحديث-**، دار هومة، جزء2، الجزائر، د.ت.

79- هنريش بليث: **البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص**، ترجمة محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999.

2- المراجع الأجنبية:

1. A . Reboul et j .Moeshler :Pragmatique du discours de l’intepprétation de l’énoncé à l’interprétation du discours,paris , Armand Colin, 1998 .
2. A. Al Moutaouakil :Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe ancienne, publication de la faculté des lettres Rabat,1982.
3. C .Perlman , L.T.Olbrechts : traité de l’argumentation ,la nouvelle rhétorique , édition de l’université de Bruxelles, 2000 .
4. C .Perlman : L’empire rhétorique (rhétorique et argumentation), Paris, librairie philosophique, j.vrin, 2002.

5. C.k. orecchioni : énonciation de la subjectivité dans le langage ,aromand colin, Paris.
6. C.k.orecchioni :la connotation, presses universitaires de lyon,1977.
7. D. Maingueneau, pragmatique pour le discours littéraire, bordas, Paris,1990.
8. E. Benveniste :problème de linguistique générale,T2, Gallimard, Paris.
9. J .searl,sens et expression .traduction et préface par j.proust, éd minuit ,1982.
10. J.Dubois: Dictionnaire de Linguistique, Larousse, Paris, 1973.
11. O. Ducrot : le dire et le dit, édition de minuit, Paris.
12. O.Ducrot et Todorov : dictionnaire encyclopédique des science du langage, seuil, Paris.

3- الدوريات والمجلات:

1- إسماعيل شكري: **«في نقد الصور البلاغية –مقاربة تشبيدية»**، مجلة عالم الفكر، ع3، مجلد 37، منشورات وزارة الإعلام، الكويت، مارس 2009.

2- بلقاسم حمام: **«آليات التواصل في الخطاب القرآني»**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، إشراف محمد خان، نوقشت سنة 2005.

3- بوجمعة شتوان: **«الحجاج في الصورة البلاغية»**، مجلة الأثر، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي الثالث في تحليل الخطاب، ورقلة.

4- حسين خالفي: **«نسقية اللغة ولا محدودية الدلالة»**، مجلة الخطاب، ع2، منشورات مخبر تحليل الخطاب، ماي 2007.

5- عادل فاخوري: **«الاقتضاء في التداول اللساني»**، مجلة عالم الفكر، ع3، المجلد 20، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1989.

6- محمد العمري: **«المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي»**، مجلة دراسات سيميائية أدبية لسانية، ع 5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1991.

7- محمد عبد المطلب: **«مفهوم الأسلوب في التراث»**، مجلة فصول، 1987.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات